غِلَاف كتاب : رحمان النوضة، 'الجِنْس والدِّين'، الصيغة 17 :

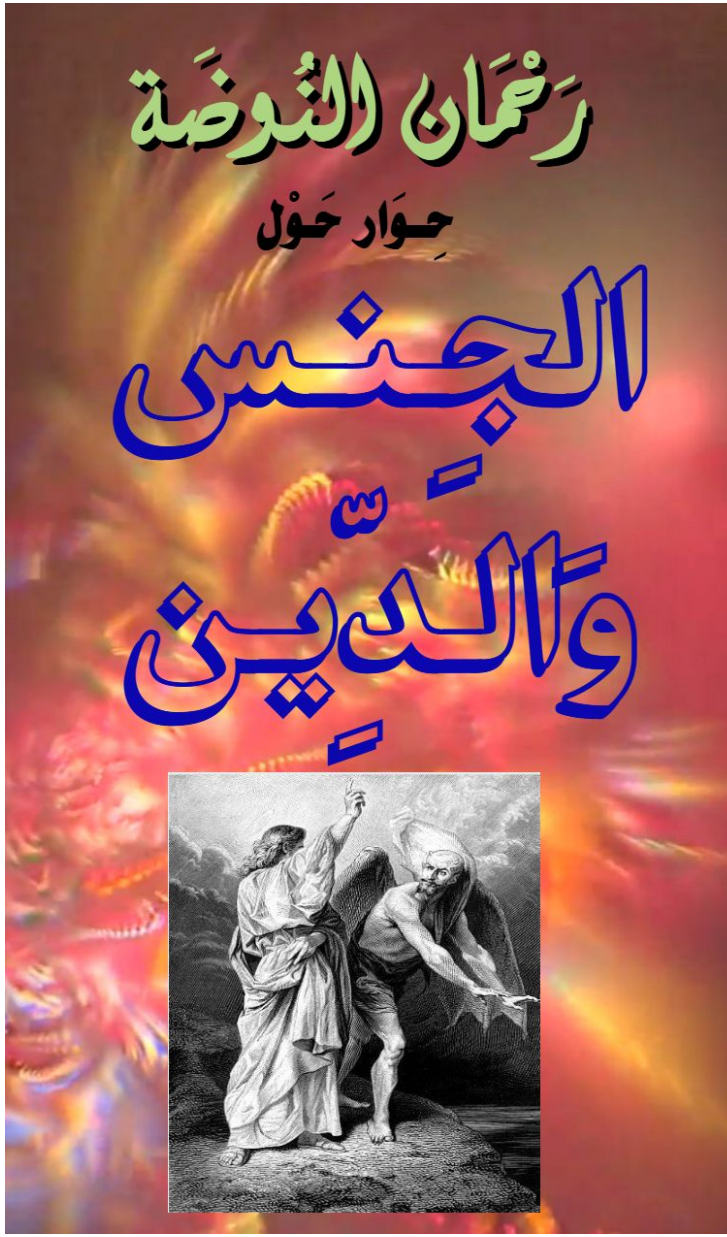

رَحمان النّوضة

حِوَار حَوْل

الجِنْس وَالدِّين

مِن الإرشاد إلى الفَضِيحَة

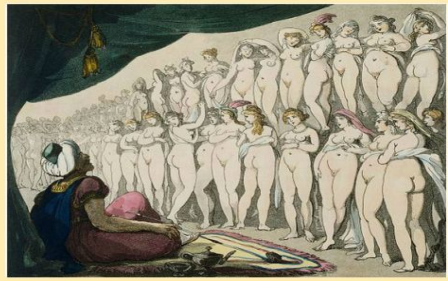

في صورة الغلاف، لَوحَة حُلم الاستمتاع بالحَرِيم، للفنّان طُومَاس رُوْلَانْدْسُن (Thomas Rowlandson).

معلومات حول كتاب: "الجنس والدّين"

الكاتب: رَحْمَان النُوضَة.
عنوان الكتاب: "حِوَار حَوْل الجِنْس".
الصّنف: مقالة نظرية في العُلُوم السياسية (Essai).
صُورة الغلاف: لَوْحَة "حُلم الاستمتاع بالحَرِيم"، للفنّان طُومَاسْ رَوْلَانْدْسَنْ (Thomas Rowlandson).
تاريخ النَشْر الأول على الأنترنيت: شُتَنْبِر 2016.
رقم الصّيغَة (أي رقم آخر مُراجعة للكتاب) : 17.
الناشر: نشره الكاتب رحمان النوضة على الإِنْتِرْنِيت.
الرَّابِط الْإِلِكْتْرُونِي لِتَنْزِيل *هذا الكتاب من مُدَوَّنَة الكاتب :* https://livreschauds.wordpress.com/2023/12/01/حوار_حول_الجنس_والدين/
عنوان المؤلف: rahmannouda@gmail.com
الرَّقْم الدُّوَلِيّ المعياري للكتاب (ردمك): (ISBN): ~~978-9920-32-298-0~~.

إِعلَان عن مَنْح رُخْصَة مَجّانية لِلنّاشِرين

يَمنح رحمان النوضة، مؤلّف هذا الكتاب، لأي ناشر يهتم بهذا الكتاب، أينما كان في العالم، ترخيصًا مجانيًا، وغيرَ حصري (non exclusif). ومعنى عبارة "غير حصري"، أنه يُمْنَعُ أن يكون هذا الترخيص خَاصًّا بناشر واحد. وهذا الترخيص غير قابل للنقل (non transférable) من ناشر إلى آخر. ويسمح هذا الترخيص للناشر أن ينشر هذا الكتاب، وأن يترجمه، وأن يوزّع نُسَخَه. ولا يسمح للنّاشر بِبَيْع نُسَخ هذا الكتاب، إلّا في حالة إذا كانت هذه النُسخ مَطبوعة على الورق. ولا يؤدي الناشر الذي ينشر هذا الكاتب أية واجبات مالية للكاتب. لكن هذا الترخيص مشروط باحترام الشّروط التّالية: 1) ألّا يُغَيّر النّاشر مضمون الكتاب إذا لم يَحْصُل مُسْبَقًا على موافقة مكتوبة من طرف الكاتب تُحدّد هذه التغييرات المرجوّة. 2) أن يبقى هذا الترخيص مُتاحًا، في نفس الوقت، لجميع الناشرين في العالم، [أي أنه يُمْنَعُ كُلّيًا تحويل هذا التّرخيص للنشر إلى حقّ مَقْصُور (exclusif)، خاص بناشر واحد محدّد]. 3) أن يكون سعر بيع هذا الكتاب المطبوع على الورق منخفضًا إلى أدنى مستوى مُمكن. 4) في حالة عرض هذا الكتاب على الأنترنيت، يجب أن يكون تحميله متاحًا بالمجّان للعموم. 5) في بداية كل نسخة مَنْشُورة من هذا الكتاب (سواءً كانت على الورق، أم على الأنترنيت)، يجب إعادة نَشْر هذه الفقرة الحالية حول الترخيص للنشر. 6) هدف هذا التّرخيص هو نشر الثقافة، وليس كسب الأرباح التجارية. 7) لا يعني هذا الترخيص للنّشر تنازل المؤلف عن أيّ حقّ من حقوقه كمؤلّف، أو عن حقوق المِلْكِيَة الفكرية. 8) يحتفظ المؤلف، في نفس الوقت، بكل حقوقه كاملة (بما فيها إعادة إنتاج، وتغيير، ونقل، ونشر، وتوزيع، وبيع، وتسويق، هذا الكتاب، في أي شكل كان، وعلى أي سَنَد، وبأية وسيلة). وَخَسِئَ الّذين يَقْتَبِسُون أفكارًا، دون ذِكْر المَصَادِر التي أَلْهَمَتْهُم هذه الأفكار.

كُتُب أُخرى نَشَرَهَا رَحْمَان النُوضَة

1- Le Sociétal, Version 8, pdf.
2- Le Politique, Version 9, pdf.
3- L'éthique politique, Version 13, pdf.
4- Impossible de sortir du sous-développement par le capitalisme, 2020, pages 140, Version 18,

5 ـ أطروحات حول الدّولة، نشر 2022، الصفحات 157، الصيغة 16.

6ـ نَقْد الشّعب (حوار حول مُعيقَات إصلاح المُجتمع)، الصيغة 56، منشور على الورق.

7 ـ نَقْد أحزاب اليسار بالمغرب، الصيغة 55، pdf.

8 ـ هل ما زالت الماركسية صالحة بعد انهيّار الاتحاد السوفياتي؟ الصيغة 17، pdf.

9 ـ نَقد تعاون اليساريين مع الإسلاميين، الصيغة 8، pdf.

10 ـ طبقات المُجتمع، صيغة سنة 1983، pdf.

11 ـ نَقْد النظام السياسي بالمغرب، الصيغة 56، pdf.

12 ـ نقد الصهيونية، الصيغة 15، pdf.

13 ـ نَقد النُخَب، الصيغة 8، pdf.

14 ـ أيّة علاقة بين الدّين والقانون، الصيغة 24، pdf.

15 ـ كَيف نُسقط الاستبداد (في فنون النضال الجماهيري السّلمي المُشترك)، pdf.

16 ـ مشروع الرّبط الفَار بين المغرب واسبانيا، دراسة جيو استراتيجية، صيغة سنة 1988، pdf.

17 ـ كَيْف؟ (في فنون النضال السياسي الثوري)، صيغة سنة 1982، pdf.

18 ـ كيف نتجاوز القمع، صيغة سنة 1973، pdf.

ـ ونشر مقالات ودراسات متنوّعة على جرائد ومجلات مغربية، وعلى الإنترنيت.

يُمكن تَنْزِيل هذه الكتب مجانًا من مَوقع مُدَوَّنَة الكاتب التَّالِية :
http://LivresChauds.Wordpress.Com

فِـــهْـــرِسُ الـــكِـــتَـــاب

1) أَلَمْ يَقُلْهَا أَحَدٌ مِن قَبل ؟..... 10
2) فَضِيحَة جِنْسِيَة بَين عُمر بَن احْمَاد وفاطمة النَجَّار..... 14
3) هل نَتَجَتْ الفَضِيحة عَن فَخّ، أم عن مُراقبة عَرَضِيّة ؟.... 18
4) مَن هو المُخطئ في هذه الفَضيحة ؟..... 22
5) "الزّواج العُرفي" والشّريعة الإسلامية..... 25
6) التَوَاطُؤ مع "الخِيانة الزَّوجية"..... 32
7) وصَايَة الرجل على المرأة..... 35
8) تُكَرّسُ الحركات الإسلامية اضطهادَ المرأة..... 38
9) تَذَبْذُب الإسلاميين بَين الشَّريعة الإسلامية والقانون الوَضْعِي.. 40
10) خُطورة استغلال الدّين في السياسة..... 43
11) لَا جَريمة، وَلَا بَراءة، إلاَّ طِبْقًا لِمَرْجِعِيَة قِيمِيَّة مُحَدَّدَة... 47
12) إذا كَان «الزَّوَاج العُرْفِي» صَحيحا، فَلْنَسْمَح بِه لِكُلّ المُرَاهِقين والعُزَّاب !..... 51
13) التَّمْيِيز بَيْن المُواطنين في مَجال تَطبيق القَوَانين..... 53
14) السَّبِيل لِتَلَافي السَّطْحِية هو التَدْقِيق في التَفَاصِيل..... 56
15) نُحاسب الأُصُولِيّين على مِقْدَار مَزَاعِمِهم..... 59
16) هَل يَحِقّ للحركات الإسلامية أن تُنَصّب نَفسها «شُرطة أخلاق» ؟.. 64
17) حَالَات مُمَارَسَة الجِنس خَارج الزَّواج تُعدّ في كلّ يوم بِمِئَات الآلاف..... 67
18) «الزَّوَاج المُبْكِر» وَ «تَزْوِيج الفَتَيَات القَاصِرَات»..... 70
19) كيف نَتَعامل مع مُمَارَسَة الجِنْس خَارج الزَّواج ؟..... 75

20) الحَلّ الجَذْرِي لِمُشْكِل مُمَارَسَة الجِنْس خارج الزَّواج 112
21) كَيْف نَفْهَم الْاِنْحِرَافَات الجِنْسِيَة.....118
22) هَل الزَوجات راضيات عن جَوْدَة مُمَارَسَة الجنس مع أزواجهن ؟ 124
23) لُغْز الوزير الإسلامي عبد الله باها.....130
24) مَتى سَتَرْقَى شُعوبنا إلى مُسْتَوَى العَقْلَانِيَة والديمُقراطية ؟.139
المُلْحَق 1 الفَقِيه الإسلامي محمد الفِيزَازِي يَسْتَغِلُّ فتاةً شابّة.....144
المُلْحَق 2 الوزير الشُوبَانِي المُتزوّج يَتَزوّج ثانيَةً بكاتبته بن خلدون.....149
المُلحق 3 فَضِيحَة صُوَّر الإسلامية آمنة ماء العينين في بَاريس.....155
المُلْحَق 4 حَوْل قَضِيَة اِتِّهَام الصَّحَفِي تَوْفِيق بُوعَشْرِين بِتُهَم جِنْسِيَة...162
المُلْحَق 5 هَل اِتِّهَام طارق رمضان بفضائح جنسية، حقيقة أم اِفْتِرَاء ؟.....166
المُلْحَق 6 بِسَبَب الجِنْس، يَهْوِي دُومِينِيك اسْتْرُوسْ كَاهِن من الْأَعْلَى إلى الْأَسْفَل. 169
المُلحق 7 حول "الجِدَار الخَفِي الفَاصِل بَين الْإِنَاث وَالذُّكُور":.....178

مُلَاحَظَات حول استعمال هذا الفِهْرِس : 1) كُلّ عُنوان في هذا الفِهْرِس هو «رَابِط» (hyperlien). وَأَثْنَاء استعمال الحَاسُوب، يُمكن الوُصول إلى أيّ فَصْل من الكتاب عَبْر الضَّغط، في نفس الوقت، على زِرّ «Ctrl»، والنَّقْر فَوق العُنوان الذي تُريد فَتْحَهُ. 2) يُمْكِنُ لِلْقَارِئ، إِنْ أَرَادَ، أن يَقْرَأَ فُصُول هذا الكِتَاب في تَرْتِيب مُخَالِف لِتَرْتِيبِهَا الأَصْلِي. أَيْ أنه، لِقِرَاءَة وَفَهْم أيّ فصل مُحَدَّد، لا يَحْتَاج القَارِئُ لِقِرَاءَة الفُصُول التي سَبِقَتْ هذا الفَصْل المَعْنِي.

— ❊ — ❊ —

فَاتِحَةٌ

«في مُعظم الأوقات (وربّما كُلّها)، يَبدو هذا مُستحيلًا تمامًا. وإذا كان هناك مَجال واحد من الحياة، حيث يَبدو أن الشَّيطان ينتصر في المَعركة، فهو مَجال الجِنْس. وإذا كان هُناك مَجال واحد تَصرخ فيه أجسادنا لِعِصْيَان الله، فَهُو مَجال الجِنْس». (مَايْك إِفَرِيثْ Mike Everett).

هذه المَقُولَة، هي ما شَهِدَ به السيد الكَاتُولِيكِي مَايْك إِفَرِيتْ، في مقال منشور على الْإِنْتِرْنِيت، عَرَضَ فيه عَشرة «وَصَايَا»، أو «أسرار»، تُعَلِّم كَيْفِيَة التَّغَلُّب على الضَّغْط القَوي لِلرَّغْبَة في مُمَارَسَة الجنْس. لكن بِصِفَتِه كَاتُولِيكِيًّا صَادقًا، قَدَّم هذا الاعتراف السَّابق في مُقَدّمَة مقاله، دُون أن يُدرك حَجْمَ تَنَاقُضِه، وَدُون أن يَسْتَوْعِب أن هذا الاعتراف الصّادق، يُلْغِي عَمَلِيًّا كلّ تلك «الوَصَايَا» العَشَرَة التي أَوْصَى بها لِقُرّاءه، والتي بَقِيَت مُجَرّد كَلَام فارغ، وعديم الفائدة.

1) أَلَمْ يَقْتُلْهَا أَحَدٌ مِن قَبل ؟

آدم : لماذا تظهر متوتّرًا ؟ كأنك تحمل سِرّا ثَقيلاً. هَدِّئ نفسك. لدينا الوقت الكافي لِنقاش كُلّ مَشاكل الإنسانية.

إبراهيم : وهل أَظْهَرُ لَك مُتوتّرا ؟

آدم : ربّما أنك مَهموم بِسِرٍّ ما، أو مَوْسُوس بأطروحة سياسية جديدة !

إبراهيم : مُمكن... ألم أقلها لك من قبل ؟... لقد سبق لي أن قلتُها لك ... إذا أردتَ أن تعرف درجة نُضج شعب ما، أنظر إلى مدى تحرّر المرأة فيه، أو إلى مستوى تَحرر الجنس داخله، أو إلى جَودة التعليم العُمومي فيه، أو إلى مستوى فصل الدّين عن الدولة، أو فَصل الدّين عن السياسة. وهي كلّها عناصر مُترابطة فيما بينها. ولا يمكن لأي شعب أن يتقدّم في أي مؤشّر من بين هذه المؤشّرات دون التقدّم أيضا في المؤشّرات الأخرى. والفَضيحة الجِنسية الأخيرة، التي وقعت في المغرب، بين قياديّين إسلاميين (عمر بن احماد وفاطمة النجّار)، تذّكر بأن شعب المغرب لم يَنْضُج بعد بما فيه الكفاية. بل توجد حركات إسلامية تُصرّ على فرض هيمنة الدّين على المجتمع، ولو عبر إبقاء الشعب في انحطاط مجتمعي شامل.

آدم : هَل تُريد أن تَتَشَفَّى من بعض خُصومك في مجال الفِكْر، أو من أعدائك في مجال السيّاسة ؟

إبراهيم : وَلَوْ أننا نَدرس، وَنُحَلِّل، فَضائح بعض الأشخاص، فإننا نَتَلَافَى الغُرُور، وَنَبْقَى مُتواضعين، ونحترم المُواطنين، وَلَوْ كانوا مُخطئين. وَلَا نَنْكُر أنه بالإمكان أن نُخطئ نحن أيضا. وَلَا نُريد التَشَفِّي في أيّ شخص، كيف ما كان هذا الشّخص، وَإِنّما نُريد أن نَستفيد من أخطاء غيرنا، وَنُريد كذلك إِفَادَة أكثر ما يُمكن مِن المواطنين، سواءً مِن أخطائنا، أم من أخطاء غيرنا.

آدم : أنت تُريد نقاش الفضائح الجنسية التي تَوَرَّطَ فيها بعض المُواطنين الإسلاميّين، وتُريد خوض نَقْد العلاقة بين الجِنس والدّين، ولكن حسب ما أعرفه عنك، أنك لستَ فَقِهًا في شُؤون الدّين الإسلامي، ولستَ شَيْخًا من بين شُيوخ المُسلمين، ولست خبيرًا في الفِقْه الإسلامي، ولا في مَقَاصِدِه. وعليه، أَظُنُّ أنك لستَ مُؤَهَّلًا للكلام عن علاقة الجِنْس بالدّين.

إبراهيم : معك الحقّ. أنا لستُ فقيها إسلاميا. ولو كُنتُ كذلك، لما كان بالإمكان أن يُوجد حواري معك حول الجنس والدّين. لكن ما أعرفه عن الدّين الإسلامي الفِعْلِي، وكذلك ما أعرفه عن الديّانات الأخرى (مثل اليهودية، أو المسيحية، الخ)، إنطلاقًا من الواقع المَلْمُوس لِلتَدَيُّن في المُجتمع، هو كاف لِتَأْهِيلِي لِنَقْد العلاقة بين الجنس والدّين.

آدم : لكن نحن مُطالبون بِنِقَاش الجِنْش تَحت ضوء تَعَالِيم الدّين.

إبراهيم : أنا لَا أَرَى فَائِدَة في نِقَاش الجِنْس من داخل المَنْظُومَة الفِكْرِيّة الدّينِيَة. لأنه لَوْ كُنْتُ أُنَاقِش الجِنْس حَصْرِيًّا من داخل تَعَالِيم الدّين، فإنني سأغدو أسيرًا لهذه التَعاليم الدّينية المُقَدَّسَة. ولن أقدر على تجاوز حُدودها. ولن أستطيع نَقْدَهَا، أو إبراز نَقائصها، أو أخطائها. وبشكل عام، لا يَجوز لِفُقَهَاء أَيّ دِين أن يَحْتَكِرُوا تَحديد

مُنْطَلَقَاتِنَا في النِقَاش. كما لا يجوز لِفُقَهَاء أيّ دِين أن يَحتكروا تَحديد حُدُود هذا النِقَاش. ولا تَهُمُّني كثيرا تفاصيل تَوْصِيَّات الدّين حول الجِنْس. ولا يهمّني كثيرا الاستشهاد بآيات أو أحاديث واردة في النصوص الدّينيّة المقدّسة. وما يهمّني أكثر، هو ما يحدث فعلًا داخل المُجتمع. وما يهمّني أكثر، هو كيف يتعامل فعليًّا المُتديّنون مع الجنس. وحينما أناقش علاقة الجنس بالدّين، فإنني لا أُناقش مقولات نظرية مَوجودة في نُصوص دِينيّة، وإنما أنطلق من مُمَارَسَة الجِنْس الفِعلية، التي يُمارسها المُواطنون المُتديّنون في مجال الجنس. وَأَكْتَفِي بِنَقْدِهَا، طِبْقًا لِلْعَقْل، وَلِلْعُلُوم. وبعبارة واضحة، أنا لَا أُنَاقِش الدّين، وإنّما أُناقش سُلُوك المُتَدَيّنين. وَكَوْنِي أناقش سُلُوكِيَّات المُواطنين المُتديّنين، وليس دِينَهم، هو الذي يجعلني لَا أحتاج إلى مَعرفة تَفَاصيل التَعَالِيم الدّينية. وبعبارة أخرى، ما يهمّني أكثر، هو الانطلاق من الواقع المُجتمعي المَلْمُوس، وليس البَقَاء حَبِيسَ مَقُولَات نَظريّة مُجَرَّدَة، أو مُقدّسة.

آدم : فهمتك. لكن، يجب أن نعرف ما يقوله الدّين حول الجنس.

إبراهيم : أنت تَهتمّ بما يقوله الدّين عن الجنس. هذا من حقّك. لكن ما يهمّني أنا كَمُواطن يَقِظ، هو لماذا يُوجد تناقض صارخ بين ما يقوله المُتديّنون حول الجنس، وما يفعلونه في مجال الجنس. ولماذا تُوجد هذه الفَضَائِح المُتعدّدة في مجال الجنس، والتي تَوَرَّطت فيها أعداد هامّة مِن أُطُر الحركات الإسلامية الأصولية ؟ وما هي أسباب هذا التناقض بين الخِطَاب والفِعْل ؟ وكيف يمكن أن نعالج هذه التناقضات ؟ وما يهمني أيضًا، هو الانطلاق من مُمَارَسَة كَوَادِر أو أُطُر الحركات الإسلامية في مجال الجِنْس، وَنَقْد تناقضاتهم مع خِطَابِهِم الأخلاقي حول الجنس. وما هي الدروس التي يُمكن اِسْتِخْلَاصُها من

هذه الفضائح الجنسية المتعدّدة ؟ وكيف نُفِيد المُجتمع بهذه الدُرُوس المُسْتَخْلَصَة ؟

2) فَضِيحَةٌ جِنْسِيَّةٌ بَيْنَ عُمَر بَن احْمَاد وفَاطِمَةُ النَّجَّار

آدم : أطروحتك جديرة بالنقاش. ولكن، عن أية فضيحة جنسية تتكلّم ؟

إبراهيم : تلك التي حَدثت مؤخّرًا، في يوم 20 غشت 2016. حيث تَوَرَّط فيها مسؤولان قيّاديان إسلاميّان، هما مولاي عمر بن احماد، وفاطمة النجار. حيث ضبطتهما الشرطة يمارسان الجنس، على الساعة السادسة صباحا، داخل سيارة "مرسيديس"، كُتب على زجاجها الأمامي «لا تنس ذكر الله»، وكُتب على زجاجها الخلفي «هذا من فضل ربّي». وقع ذلك في شاطئ "المَنْصُورِيَة"، بين مدينتي الرباط والدار البيضاء. وعمر بن احماد، ليس مواطنا عاديا، وإنما هو دكتور في الشؤون الإسلامية، وأستاذ جامعي، ومتزوّج، وله سبعة أولاد. وفاطمة النجار، ليست مواطنة عادية، وإنما هي أيضا أستاذة، وأرملة منذ سنة، ولها ستّة أولاد. وهما معًا، مارسا "الدَّعْوَة الإسلامية السَّلَفِيَة" خلال عشرات السّنين. وهما معًا، نائبي رئيس "حركة التوحيد والإصلاح"، الذِّرَاع الدَّعَوِي لِحزب إسلامي أصولي، هو "حزب العدالة والتنمية". وهما أيضا عُضوين مَرْمُوقَيْن في هذا الحزب. وهذا الحزب هو قائد الحكومة المغربية الحالية. وتوجد فضائح جنسية أخرى، تورّط فيها مسؤولون آخرون في هذا الحزب الإسلامي، أَيْ "حزب العدالة والتنمية"، مثل

فضيحة الوزير ***الحبيب الشّوباني*** مع كاتبته الجميلة سُميّة بن خلدون، وفضيحة البرلماني ***عبد الله ابْوَانُو*** مع البرلمانية الحسناء اعتماد الزّاهدي، إلى آخره. وأفضّل التركيز على فضيحة ***عمر بن احماد*** وفاطمة النجار. وقد قرأتُ في نشرة "التجديد" (وهي جريدة تيّار "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي)، ولاحظتُ أن زعماء هذا الحزب الإسلامي اختاروا عدم الدّفاع عن عمر بن احماد، وعن وفاطمة النجار، لأنهم أدركوا أنهم لن يستطيعوا ذلك. بل قَرَّرُوا بوضوح فَصْل عمر وفاطمة عن الحزب، وعن "جمعية الدّعوة والإصلاح" (وهي الذِّرَاع الدَّعَوِي للحركة الإسلامية). وقد فَضَّلَ هذا الحزب الإسلامي التضحية بِالمُتَّهَمَيْن عمر وفاطمة، دون شفقة ولا رحمة. وأخشى أن تدفع حالة الإحراج الشديد عُمَرَ وفَاطمةَ إلى فِعْل سَلْبِيّ، كَالْاِنْتِحَار، مثلما انتحر الإسلامي عبد الله بَهَا.

آدم : أُوهْ ! هذه قِصَصٌ مُثيرة ! لكن هل هذه الأشياء حقيقية ؟ أليست هذه الفضيحة مجرّد إشاعة مُختلقة ؟ هل هي حَدَثٌ ثابت، أم ماذا ؟

إبراهيم : هذه أحداث واقعة وثابتة. ألاَ تعلم أن "المُدِيرِيَة العامّة للأمن الوطني" أصدرت بيانًا رسميّا ردّت فيه على الشيخ أحمد الريسوني (الذي يُدَرِّسُ الشريعة الإسلامية في الإمارات، والذي اعتبر هذه الحادثة مُجرد "مَصْيَدَة")، وقالت هذه المديرية العامّة للأمن في ذلك البَيان : إن «عملية ضبط عمر بن احماد وفاطمة النجار حدثت بشكل عَرَضي [وليس نتيجةً لِرَصْد مُسبق، أو لفخّ]، عندما اكتشفت الشرطة سيارة مركونة بشاطئ البحر، عند السابعة صباحًا، وبداخلها الموقوفان، وهما في وضعية مُخلّة، تشكل عناصر تأسيسية لفعل مُجَرَّم

قانونًا... وتم إنجاز محضر بالأفعال المرتكبة، ورفع المحجوزات، والآثار المادية التي تؤكّد الفعل الإجرامي[1]».

عُمر بن احماد وفَاطِمة النَجّار.

آدم : ولكن، حسب ما تسرّب من محضر البوليس على شبكة الأنترنيت، قالت فاطمة النجار أنها «لم تمارس الجنس مع عمر بن احماد، وإنما ساعدته فقط على القذف».

إبراهيم : أوّلاً لم توضّح فاطمة بماذا ساعدت عمر على القذف، هل بيديها، أم بأجزاء أخرى من جسمها. ثانيا، إذا قالت فاطمة ذلك فعلاً، فسيكون تَحايُلاً لغويا.

آدم : تحايُلاً ؟ ... ولماذا ؟

إبراهيم : لأن «مُمَارَسَة الجنس» لا تنحصر في عملية "الإيلاج". وعلى خلاف بعض الظنون، كلّ مساعدة على القذف، هي "مُمَارَسَة للجنس". كما أن كلّ "مُمَارَسَة للجنس"، يمكن أن تتخلّلها مساعدة على القذف، سواءً باليد، أو بأي جزء آخر من الجسم. وكون هذه

(1) www.lakom2.com/politique/17633.html.

المساعدة على القذف ناجحة، أو فاشلة، لا ينفي ثبوت وجود "مُمَارَسَة الجنس".

آدم : أنت تُحيّرني ! بلاد المغرب في حالة غليان بسبب الانتخابات البرلمانية المقبلة (التي ستنظّم في يوم 7 أكتوبر 2016 المقبل)، والناس يناقشون حول من يستحقّ الثّقة من بين السادة عبد الإله بن كيران، وإلياس العماري، وإدريس لشگر، ونبيلة منيب، إلى آخره، وأنت تنشغل بفضيحة جنسية ! ولماذا تضيّع وقتك في هذه القضية ؟ هذا ليس من عادتك. هل فضائح الجنس هي القضايا الأهم لدى شعبنا اليوم ؟ ألا توجد مشاكل سياسية أخرى تستحقّ الاهتمام أكثر من هذه الفضيحة ؟

إبراهيم : لم نختر أن نناقش الجنس. لكن الجنس هو الذي فرض نفسه علينا في ميدان السياسة. ونقاش الجنس، ليس مُستقلًّا عن السياسة، ولكنه جزء من السياسة. بل قد يَفْضَحُ نقاش الجنس قضايا خفية ومهمّة في مجال السياسة. والهدف من تناول هذه الفضيحة الجنسية، ليس هو الإجهاز على الشخصين المتّهمين بالفضيحة، أي عمر بن احماد وفاطمة النجار، وإنما الغاية هي استثمار هذا الحدث العمومي لكي نُفكّر بمنهج شامل في ***علاقة الجنس بالمجتمع، وبالدّين، وبالقانون.***

3) هل نَتَجَتْ الفَضيحةُ عَن فَخّ، أم عن مُراقبةٍ عَرَضيّةٍ؟

آدم : طريقة اعتقال المرشدين الإسلاميّين عمر بن احماد وفاطمة النجّار تدلّ على أن هذا الاعتقال كان فخّا مُدبّرا. فهل من الطبيعي أن تقوم دورية الشرطة بمراقبة منطقة في البادية، وعلى الساعة السّابعة صباحا، وبثلاثة سيارات، وكأن الأمر يتعلق بملاحقة عصابة تَتَّجِرُ في المُخدرات؟ وقد اعتبر كثير من المواطنين أن هذه الفضيحة هي مجرّد فخّ نصبه البوليس للشّيخين عمر بن احماد وفاطمة النجار، بهدف الإساءة إلى حزب "حزب العدالة والتنمية" في الانتخابات البرلمانية المُبرمجة في يوم 7 أكتوبر 2016، أو بُغْيَة إلهاء الناس بقضايا كاذبة.

إبراهيم : سبق للشرطة أن أجابت عن مثل هذا التساؤل. وقالت أن فرقة الشرطة كانت تبحث عن مجرمي مخدّرات. وكانت الشرطة تتوقّع لقاء بعض هؤلاء المجرمين في تلك المنطقة، وفي تلك الساعة. ومن ناحية التسلسل الزمني، الحدث الأسبق هو حدوث علاقة جنسية (معترف بها)، والحدث اللاّحق هو حضور الشرطة (سواء كان ذلك الحضور بالصدفة، أو نتيجة لمتابعة بوليسية). بعد ذلك أمكن للبوليس تسجيل محضر متابعة قضائية. وبعبارة أخرى: لو لم يدخل عمر بن احماد وفاطمة النجار في علاقة جنسية خارج الزواج القانون، لما أمكن للبوليس أن يعتقلهما في حالة تلبّس. فحتى إذا وُجد كمين بوليسي،

فهذا الكمين لا ينقص من كون عمر بن احماد وفاطمة النجار مذنبين، أو مجرمين. وحتّى لو افترضنا أن هذا الاعتقال كان فخّا مدبّرا، فإن الحدث الذي يهمّنا هنا، هو وقوع علاقة جنسية فعلية (خارج الزواج القانوني) بين قياديّين إسلاميّين. والمرشدان الإسلاميان المعنيّان لم ينكرا هذا الحدث.

آدم : يمارس كثير من الناس الجنس خارج الزواج القانوني، لكن البوليس لا يعتقلهم. بل تعتقل الشرطة فقط الأشخاص الذين يريد البوليس توريطهم أو الانتقام منهم. أنا على يقين أن هذا الاعتقال كان فخّا مُدبّرا. فهل كان من المُعتاد بالمغرب أن تعتقل الشرطة كلّ العشّاق الذين يمارسون الفاحشة، من عناق، وتقبيل، وأشياء أخرى، على الشاطئ، وفي واضح النهار؟ وهل كان من المألوف أن تأمر الشرطة كل رجل يسير بجانب امرأة في الطرقات بأن يُدلي بوثيقة عقد الزواج ؟

إبراهيم : قلتُ لك أن المشكل لا يَكْمُن في تحامل البوليس، ولا في اعتقال مدبَّر، وإنما يكمن المشكل في حدوث علاقة جنسية خارج الزواج القانوني بين زعيمين إسلاميّين أصوليّين.

آدم : دعني أقول لك، حسب قناعتي العميقة، أن الأصل في فضيحة عمر وفاطمة، هو تحامل البوليس ضدّ الحركات الإسلامية. وكثير من الناس، في هذا الظرف السياسي الحسّاس، الذي يسبق الانتخابات البرلمانية، يعتقدون مثلي، أنه لو لم يدبّر البوليس مصيدة لِعُمَر بن احماد وفاطمة النجار، لما وُجِدت أصلاً هذه الفضيحة. والهدف هو الإساءة إلى حزب "العدالة والتنمية"، وإلهاء الناس بقضايا كاذبة.

إبراهيم : لا يا مواطن ! لا يُعقل أن نفسّر كلّ شيء بِـ "نظرية المؤامرة". وحتّى إذا قبلنا، جَدَلًا، أطروحة أن وزارة الداخلية، أو النظام السياسي، هو الذي دبّر «فخّا» لشيخينا المذكورين سابقًا، بهدف

الإساءة إلى حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي في الانتخابات البرلمانية اللاّحقة، فإن العقل يقول لنا أن هذا «الفخّ» المزعوم، لم يكن ممكنا، لولا أن الشيخين كانا من قبل متورّطين في علاقة جنسية، متناقضة مع القانون، ومع «الشريعة الإسلامية». فليست الشرطة هي التي وضعت عُنْوَةً مولاي عمر بن احماد وفاطمة النجار داخل سيارة "مرسيديس"، في شاطئ "المنصورية"، على السّاعة السّادسة صباحا؛ وليست الشرطة هي التي أزالت بعض ثيابهما، وألصقتهما في علاقة جنسية. وإنما الشّيخان المذكوران هما اللذان كانا، منذ مدّة، في علاقة غرامية خارج الزواج القانوني، وسقطا بالصّدفة، خلال لحظة حميمية مُحرجة، في شباك بوليس، كانوا يبحثون، في منطقة الشاطئ، عن مجرمين يروّجون المخدّرات.

آدم : أنا أظن، مع كثيرين من الناس الآخرين، أنه، لو لم يدبّر البوليس مصيدة لِعُمَر بن احماد وفاطمة النجار، لما وُجِدت أصلاً هذه الفضيحة، وَلَمَا ناقشناها.

إبراهيم : لا يا مواطن ! أرى أن فكرة «المؤامرة» هي فكرة راسخة في ذهنك ! أنت تُصرّ على أن هذه الفضيحة ما هي إلاّ «مؤامرة» ! كلامك غير دقيق. وماذا تريد أن يفعل البوليس ؟ هل تريد أن يعتقل البوليس كل المواطنين العاديين، إذا ضبطهم يمارسون الجنس خارج الزواج القانوني؛ أمّا إذا ضبط البوليس زعماء في الحركات الإسلامية يمارسون الجنس خارج الزواج القانوني، فإنك تريد أن يقول لهم البوليس: «اِسمحوا لنا أيّها الفقهاء على إزعاجنا لكم، يمكنكم أن تستمرّوا بلا حرج في عملكم، والله يعاونكم» ! لا يا مواطن، هذا طرح غير معقول.

آدم : لاَ، أنا أظنّ أنه، لو كانت الشرطة محايدة، لما وقعت هذه الفضيحة. إخواننا في الحركات الإسلامية هم الضحايا الرئيسيين

لقساوة البوليس، ولمبالغته في البحوث، والتحقيقات، خاصّة حينما يتعلّق الأمر بفضائح جنسية يتورّط فيها إسلاميون.

إبراهيم : لا يا مواطن ! لو عرفتَ عدد حالات المناضلين والمعارضين السياسيين اليساريّين، الذين وَرَّطهم البوليس السياسي في فضيحة جنسية، في الماضي، لما نطقتَ بما قلتَه. على خلاف ظنون بعض الناس، لا يتحامل أحد على شيوخنا الإسلاميين الأصوليين، ولا يستغلّ أحد هذه الفضيحة الجنسية ضدّهم.

4) مَن هو المُخطئ في هذه الفَضيحة ؟

آدم : ولكن لماذا تَهْتَمُ أنتَ بِنِقَاش هذه الفضيحة الجنسية ؟

إبراهيم : لأن هذه الفضيحة الجنسية تدخل ضمن ما نُسمّيه «ربط المسؤولية بالمحاسبة». ولأن هذه الفضيحة تحمل معانيّ سياسية مهمّة. ولأن هذه القضية ستحدث في المستقبل القريب تبعات، أو امتدادات خطيرة. ولأنه، بعدما انفضحت هذه القضية الجنسية، تكلّم "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي، و "حركة التوحيد والإصلاح"، اللذان ينتمي إليهما عمر بن احماد وفاطمة النجار، تكلاّما إلى الرّأي العام، كأن المُخطئ الوحيد في هذه الفضيحة هو فقط الدّاعِيَّتان المذكورتان عمر بن احماد وفاطمة النجار. فقرّر هذان التنظيمان طرد المتّهمين، وزعما أن المشكل قد انتهى. وهذا زَعْمٌ مُضَلِّل، بل ظالم، ومرفوض. وأحسّ أنه من واجبي أن أنتقد هذا الزَّعْم المُغالط.

آدم : ولماذا تنبُش في هذه المسألة ؟ لماذا تعطي لهذا الحدث أهمّية مبالغ فيها ؟ وأين هو المشكل ؟ هذه أمور تافهة. إنها عادية، أو معتادة !

إبراهيم : لاَ، هذه أمور غير عادية ! في الحقيقة، إذا حلّلْنا أصل الأشياء، وإذا فحصنا ترابط هذه الأشياء، فمن الممكن أن يتبيّن لنا أن المُخطئ الأكبر، ليس هو عمر وفاطمة، وإنما هو "حزب العدالة

والتنمية"، و "حركة التوحيد والإصلاح". خاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود فضائح جنسية أخرى، تورّط فيها مسؤولون آخرون في "حزب العدالة والتنمية". وإذا كان هذا الطّرح سديدًا، فسيكون مُهِمًّا في ميدان السياسة.

آدم : أُوْوْوْهْ ... هذا اتّهام خطير ! لا يحق لك أن تتّهم الإسلاميين الأصوليين إذا لم تتوفّر على بَراهين مَلموسة وَمُقْنِعَة ؟ فهل لديك حُجج موضوعية؟

إبراهيم : أظنّ أن الحُجج التي يمكن أن أعرضها عليك دامغة ! لأن الدّاعِيَتَيْن، مولاي عمر بن احماد، وفاطمة النجار، وعلى خلاف الإدّعاءات، لَم يَفعلا سوى تطبيق الأفكار، والتصوّرات، والمعتقدات الأيديولوجية، التي يحملها، ويؤمن بها، مُجمل أعضاء "حزب العدالة والتنمية"، وكذلك أعضاء "حركة التوحيد والإصلاح". وعليه، فالمُخْطِئ ليس هو الفرع (أي عمر وفاطمة)، وإنما المُخطئ هو الأصل (أي "حزب العدالة والتنمية"، و "حركة التوحيد والإصلاح").

آدم : أُوُوْوْوْفْ ! أنا أعرفك جيّدًا. أنت تميل إلى النّبش في التفاصيل. ولم تُعط إلى حدّ الآن أية حجّة كافية.

إبراهيم : إذا فَتَحْتَ صدرك، وَوَسّعْت صَبْرَك، يمكن أن أقدّم لك ***بعض الحجج*** المفيدة على ذلك.

آدم : هيّا، تكلّم، عَدِّد حُججك. أنا أصغي إليك.

إبراهيم : طيّب ! الحجة الأوّلى، هي أنه عندما اعتقل البوليسُ عمرَ وفاطمةَ، في يوم 20 غشت 2016، قال عمر بن احماد فجأةً، أنه «متزوّج عُرْفِيًّا»، منذ عدة شهور، مع فاطمة النجار. وفي الحقيقة، فإن العلاقة التي كانت تربط عمر بن احماد بفاطمة النجار هي "علاقة غرامية"، وليست علاقة "زواج عُرْفِي". ولم يُثْبِت عمر بن احماد هو

نفسه توفّر شروط ذلك «الزواج العرفي». لأن الشروط الفقهية «للزّواج العرفي» (حسب أخيه الشيخ الإسلامي أحمد الريسوني، المتخصّص في تدريس «المَقَاصِد» في الإسلام) هي التالية: موافقة الزوجة والزوج، وحضور وليّ الزوجة، ووجود شاهدين، وإعطاء صَدَاق مُرْض، وقراءة الفاتحة.

5) "الزّواج العُرفي" والشّريعة الإسلامية

آدم : وَاخَّا ... ربّما... أنا لا أدري... زِيدْ... وما هي حجّتك الثانية ؟

إبراهيم : كان المُتّهمان عمر بن احماد وفاطمة النجّار من بين كبار النّشطاء والمسؤولين في "حركة التوحيد والإصلاح". وكانت هذه "الحركة" تُمَارِس «الدّعوة إلى الإسلام»، و«الوعظ والإرشاد». وقد جاء في جريدة «التّجديد»، التي يُصدرها "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي الأصولي، أن قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" ***كانت، منذ شهر مارس 2016***[2] ، ***(اِنتبه معي إلى التاريخ)، منذ شهر مارس 2016، على علم بوجود علاقة غرامية، أو ربّما «زواج عُرفي»، بين عمر بن احماد وفاطمة النجار***. لأن عمر بن احماد استشار في هذا الموضوع كلّا من عبد الرحيم شيخي، رئيس "حركة التوحيد والإصلاح"، وكذلك محمد الحمداوي، وأحمد الرّيسوني. وهم كلّهم أعضاء في المكتب التنفيذي لنفس "الحركة" المذكورة. وهؤلاء الأشخاص هم دَهَاقِنة الدّعوة الإسلامية السّلفية والأصولية في المغرب.

(2) جريدة «التجديد»، بتاريخ 01 شتنبر 2016، العدد 3887، الصفحة 6. وهي نشرة رسمية صادرة عن "حزب العدالة والتنمية".

آدم : غريب ! هل من العادي أن يستشير رجل فقيه، مثل عمر بن احماد، أصحابَه عن علاقته الغرامية، غير القانونية، مع امرأة ثانية هي أيضا فقيهة ؟ هل استشار عمر أصحابه لأنه كان حائرا، أَمْ لأنه كان خَائِفًا مِن مُخالفته لِلْقَوَانِين القَائِمَة، أم لأنه كان ساذجا ؟

إبراهيم : ربّما استشار عمر بن احماد أصحابه لأنه كان يدرك أن علاقته الغرامية مع فاطمة النجار ستنفضح حتمًا، إن عاجلاً أم آجلاً. وفي حالة انفضاح هذه العلاقة الغرامية، فإن عمر بن احماد كان يفضّل التخفيف من ثقل مسؤوليته في هذه الفضيحة، عبر وجود تشاور مع أصحابه في "حركة التّوحيد والإصلاح". وقد سبق للشيخ أحمد الرّيسوني (الرئيس السّابق لِـ جمعية "حركة التوحيد والإصلاح") أن نشر مقالاً دافع فيه عن المَتَّهَمَيْن عمر بن احماد وفاطمة النجّار. وقال أحمد الرّيسوني في مقاله أن عمر بن احماد، وفاطمة النجار، هما «رجل وامرأة، كانا يُدَبِّران بصبر وأناة أمر زواجهما... وكانت لقاءاتهما تشاورية وتحضيرية... بهدف إجراء ***زواج عُرْفِي*** مؤقّت... وفق القانون، بعد تحقيق التفاهمات العائلية اللازمة». ونردّ على الأستاذ أحمد الرّيسوني: أَوَّلًا، لم يُوَضّح أحمد الرّيسوني ما هي شُروط صحّة «الزَّوَاج العُرْفِي» ؟ وهل اِنْضَبَطَ فِعْلًا عمر بن احماد لهذه الشروط كاملة ؟ وَثَانِيًّا، نحن ***لا نعرف ما هو هذا «الزواج العُرْفِي المؤقّت» الذي يبيح علاقات جنسية خارج الزواج القانوني***. وإذا كان هذا «الزواج العرفي المؤقت» حقّا صحيحًا، ومقبولا، فإننا نودّ أن يستمتع به كلّ المُواطنين، وخاصة منهم الشُّبّان، والمُراهقون، والعُزَّاب، والمُواطنون الذين لا يقدرون على توفير الشّروط الضرورية لِعَقْد زواج قانوني. ***ولا نقبل بأن يكون هذا «الزواج العرفي المؤقّت» امتيازا خاصّا فقط بِزعماء الحركات الإسلامية الأصولية***. ومن خلال مقاله، يظهر أن أحمد الرّيسوني يمارس المقولة العَصَبِيَّة: «أُنْصُر أَخَاك، سَوَاءً كان

ظَالِمًا، أَمْ مَظْلُومًا». كما يظهر أن أحمد الرّيسوني كان يَتَتَبَّع العلاقة الحميمية بين المتّهمين منذ زمان طويل... وقد أكّد قادة "حركة التوحيد والإصلاح" (ومنهم عبد الرحيم شيخي، ومحمد الحمداوي، وأحمد الريسوني)، أن عمر بن احماد استشارهم في موضوع علاقته مع فاطمة النجار. وَوُجُود تلك الاستشارة يؤكّد وجود تلك "العلاقة الغرامية"، أو ذلك "الزواج العُرفي". وكانت "حركة التوحيد والإصلاح" تعرف جيّدًا أن عمر بن احماد متزوّج، وله سبعة أولاد، وأن فاطمة النجار أرملة منذ قرابة سنة، ولها ستة أبناء. ***وكانت "حركة التوحيد والإصلاح" تعتبر هذه العلاقة عادية، ومقبولة***، ولو أنها كانت خارجة عن الزواج القانوني. وَتَنَاسَت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أن ***القانون الجنائي القائم بالمغرب (والذي تُسانده الحركات الإسلامية) يُجرّم مثل هذه العلاقة***، وَيُمكن أن يُعاقب عليها، بناءً على الفصل 490، بِثلاثة أشهر من الحبس، وغرامة 20 ألف درهم.

آدم : وماذا يقول بالضّبط هذا القانون ؟

إبراهيم : تقول المادة 490 : «كل اتصال جنسي غير شرعي، بين رجل وامرأة، لا تربط بينهما علاقة زوجية، تُكَوّن جريمة الفساد، ويُعاقب عليها بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر، وغرامة من 200 2 إلى 000 20 در هم، أو إحدى هاتين العقوبتين». كما أن المادّة 491 تَنُصُّ على أنّه «يُعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين أحد الزوجين الذي يرتكب جريمة الخيانة الزوجية، ولا تجوز المتابعة في هذه الحالة إلا بناء على شَكْوَى من الزّوجة أو الزّوج المجني عليه».

آدم : وحسب رأيك، لماذا نَسِيَّتْ قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أن هذه العلاقة، الخارجة عن الزواج، هي مُجَرَّمَة من طرف القانون الجنائي ؟

إبراهيم : آهْ ! هذا سؤال مهم ! لم أنتبه إليه من قبل... قد يأتي هذا النّسيان من كون عدد كبير من أفراد ***الحركات الإسلامية الأصولية يَميلُون دائما إلى تغليب مرجعية «الشريعة الإسلامية»، على مرجعية القانون الوَضْعِي.*** وفي ذهنها، المهم هو «الشريعة الإسلامية»، وليس هو القانون الوضعي. الشيء الذي يَضْرِبُ في الصّميم "دولة الحقّ والقانون". وقد ***دام هذا الموقف (أي نسيان القانون الوَضْعِي) لدى قيادة "حركة التوحيد والإصلاح"، على الأقل، خلال قرابة 5 أو 6 أشهر،*** من شهر مارس إلى شهر غشت 2016، أي إلى حين اعتقال الدّاعيّتين مولاي عمر بن احماد وفاطمة النجار، وهما «في حالة تلبّس زِنَى»، في ***يوم 20 غشت 2016.*** آنذاك، تذكّرت فجأةً قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أن حزبها "العدالة والتنمية"، هو ***الحزب الأول في الحكومة،*** وأن الرأي العام لن يقبل من هذا الحزب الإسلامي عدم احترام القوانين القائمة (في مجال الأحوال الشخصية). ***ولم تُعَبّر قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" عن موقف رافض "للزّواج العُرفي" إلا في بلاغها المؤرّخ بِـ 21 غشت 2016، أي بعد مرور قرابة 5 أو 6 أشهر على عِلمها بوجود هذه العلاقة*** غير الشرعية، بين الدّاعيّتين عمر بن احماد وفاطمة النجار. بمعنى أن قيادة "حركة التوحيد والإصلاح"، كانت تتعامل مع هذه العلاقة، بين عمر بن احماد وفاطمة النجار، ***كشيء عادي، شرعي، ومقبول،*** إلى حين أن تدخّل البوليس، فقالت هذه القيادة ***فجأةً*** أن هذه العلاقة «مرفوضة». حيث كتبت في بلاغها الرّسمي: «يؤكّد المكتب ويُجدّد رفضه التام لما يُسمّى بالزّواج العُرْفِي، وتمسّكه بتطبيق المسطرة القانونية كاملة في أيّ زواج». وهكذا تَنْفَضِح اِنْتِهَازِيَة الحركات الإسلامية الأصولية.

آدم : طيّب ! هذه حجّتك الثانية... زِيدْ... وما هي حُجّتك الثالثة؟

إبراهيم : قبل اعتقال الدّاعيتين الإسلاميّتين، كانت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" تعرف جيّداً، أن عمر بن احماد دخل في علاقة غرامية، أو في علاقة «زواج عُرْفِي»، مع فاطمة النجار. وعلى عكس بلاغ هذه الحركة في يوم 21 غشت 2016 (الذي أدان الزواج العُرفي)، كانت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" تَعْتَبِر ذلك ***«الزواج العُرْفِي» أمرا عاديا***. والدّليل على ذلك هو أنه، خلال الشهور الأولى (من مارس إلى غشت 2016)، لم تعبّر قيادة "الحركة" للدّاعيّتين عن رفض، أو منعِ، هذا «الزواج العرفي». وإنما كان موقفها هو فقط : «ضرورة التَرَيُّث ... [نظرًا] لما يمكن أن يُخَلِّفَه من أثر على الأسر، وعلى العمل داخل الحركة»[3]، ونظرًا لأن «رغبة [عمر وفاطمة] يصعب تنفيذها في هذه الظروف» الحالية (حسب ما نُشِر في جريدة "التجديد")[4]. فطلبت قيادة "الحركة" من عمر بن احماد أن «يَتَرَيَّثَا» خلال بعض الوقت، قبل تحويل هذا «الزواج العرفي» إلى «زواج قانوني»[5] (مثلما سبق أن فعل الوزير الإسلامي ***الحبيب الشّوباني*** مع عشيقته وكاتبته الجميلة في الوزارة سُمَيّة بن خلدون).

آدم : أنت تقصد أن الفضائح الغرامية أو الجنسية هي متعدّدة لدى الإسلاميين الأصوليين.

إبراهيم : أُوهْ، طبعًا ! ما خفِي منها هو أعظم ! ... وبعدما نُشر خبر اعتقال الدّاعيتين من طرف الشرطة (في يوم 21 غشت 2016)، وهما في حالة تَلَبّس في مُمَارَسَة الجنس على شاطئ "المنصورية"، ***أرادت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أن تُنْقِذ نَفسها*** من أيّ تَوَرُّط في

(3) نفس المصدر السّابق، صفحة 6، العمود الأول.

(4) نفس المصدر السابق.

(5) أنظر أيضا: (hona24.ma/27979.html)، ليوم 25 غشت 2016.
وانظر أيضًا: اسماعيل الحكوتي، على موقع (badil.infl/)، ليوم 25 غشت 2016.

هذه الفضيحة الجنسية، ***وفكّرت في نفسها قبل غيرها***. وفي يوم 21 غشت 2016، أصدر فورًا "المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح" بلاغا يعلن فيه : أوّلاً، «تعليق عضوية الدّاعيّتين عمر بن احماد وفاطمة النجار» من "الحركة"، ومن الحزب» (وليس طردهما). وثانيا، يؤكّد البَلَاغ «الرّفض التّام لما يُسمّى بالزواج العرفي، ونتمسّك بتطبيق المسطرة القانونية كاملة في أيّ زواج». والإعلان عن رفض «الزَوَاج العُرْفِي» يَتَضَمَّنُ نَقْدًا صريحًا لأطروحة عمر بن أحماد. وَلَوْ أنّ هذا النَّقْد جاء مُتَوَخِّرًا. ***كأن قيادة هذه الحركة كانت من قبل تجهل كلّ شيء عن وجود هذا «الزواج العُرفِي»، أو العلاقة الغرامية، بين عمر وفاطمة.*** وكأن عمر بن احماد لم يخبرها بأيّ شيء منذ شهر مارس 2016. بينما أثناء اعتقاله في حالة تلبّس، صرّح عمر بن احماد إلى الشرطة (حسب مقتطفات من محضر الاعتقال، المُسرّب على شبكة الأنترنيت، وأيضا حسب ما قاله عمر هو نفسه إلى زوجته الأولى عبر الهاتف، من داخل مخفر الشرطة) أنه ***«كان منذ مدّة متزوّجا عُرْفِيًّا بفاطمة النجار»***. (وهذا ما أكّده الشيخ أحمد الريسوني، هو كذلك، في المقال الذي نشره، والذي دافع فيه عن الدّاعيتين عمر وفاطمة). ولو كان عمر بن احماد صادقًا، لقال إلى البوليس، وإلى زوجته الأولى، أنه كان في «علاقة غرامية» مع فاطمة النجار، وليس في «زواج عُرفِي»!

آدم : أَمْ مْ ... فهمتُك. لكن ما طرحتَه لا يُثبت شيئًا. أنا أقدّر الحركات الإسلامية، ولا يُعجبني التهجّم عليها. أنا أظنّ أنك متحيّز، وأعتقد أن الحركات الإسلامية بريئة. وأفترض أنك تتحامل ضدّ قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" الإسلامية.

إبراهيم : طيّب ! إن كان تحليلي لا يُثبت شيئًا، قُل لي من فضلك، في هذه الحالة، لماذا لم تأمر قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" عمر بن احماد وفاطمة النجار، منذ أن عَلِمت بوجود علاقتهما الغرامية

في شهر مارس 2016، بأن يُنْهِيَا فورًا «زواجهما العُرفي» ؟ لماذا انتظرت قيادة "الحركة" خلال قرابة 5 أو 6 أشهر، إلى حين أن تمّ اعتقالهما في يوم 20 غشت 2016 ؟ ألا يشكّل هذا الصّمت (سواءً حول العلاقة الغرامية، أم حول الزواج العرفي) قُصُورًا خطيرا في تدبير، أو في قيادة، "حركة التوحيد والإصلاح" ؟ لماذا تقول قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" ما لا تَفعل ؟ ولماذا تَفعل ما لا تقول ؟ ورغم كلّ تلك المخالفات، لم تعترف قيادة "الحركة" في بلاغها (الصادر في يوم 21 غشت 2016) بأية مسؤولية في هذه الفضيحة، لا صغيرة، ولا كبيرة، لا مباشرة، ولا غير مباشرة، لا عقائدية، ولا عَمَلِية ! وَحَمَّلَت كلّ المسؤولية إلى عمر بن احماد، وإلى فاطمة النجار، وحديهما. بل لم تُقدّم قيادة الحركة أيّ نقد ذاتي. وهذا سلوك غير عادل، وغير نزيه.

6) التَّوَاطُؤ مع "الخِيانة الزَّوجية"

آدم : أَمْ مْ مْ ... ربّما ... ربّما ... من الممكن أن يكون معك الحق... وَاخًّا... هذه حجّتك الثالثة... زِيدْ... وما هي حجّتك الرابعة ؟

إبراهيم : بعدما اعتقل البوليس عمر بن احماد مع فاطمة النجار (في صباح 20 غشت 2016)، طلب عمر من الشرطة الاتصال بالهاتف مع زوجته الأولى، من داخل مخفر الشرطة. وأخبر عمرُ زوجتَه الأولى بأنه معتقل الآن في مخفر الشرطة، وقال لها أنه «كان منذ مدة في زَواج عُرفي مع فاطمة النجار». إلى آخره. بمعنى أن عمر بن احماد، وخلال قرابة 5 أو 6 شهور، لم يسبق له أن أخبر زوجته الأولى بِإبرام "زواج عرفي" مع فاطمة النجار، إلاّ بعدما ضبطته الشرطة في حالة تَلَبُّس. وطلب عمر من زوجته الأولى «أن تتنازل له عن المتابعة القضائية» (ضدّ الخيانة الزوجية)... ما معنى ذلك ؟ ...

آدم : أَيْوَا ... زِيدْ ... ما معنى ذلك؟

إبراهيم : معناه أن الزوجة الأولى لِعُمر لم تكن على علم برغبة زوجها في الزواج ثانيةً. ومعناه أن علاقة عمر مع فاطمة، والتي ابتدأت قبل شهر مارس 2016 (أي منذ أكثر من 5 أو 6 شهور)، كانت تشكّل «خيانة زوجية»، مخفيّة، وسرّية. ومعناه أن ***قيادة "حركة التوحيد الإصلاح"، التي كانت على علم تام بوجود هذه العلاقة (=الخيانة الزوجية)، أو بهذا «الزواج العرفي»، كانت متواطئة مع عمر بن احماد، ومع فاطمة النجار، في مُمَارَسَة هذه «الخيانة***

الزوجية»، وفي إخفائها، ضدّ الزوجة الأولى لعمر بن احماد ! فلماذا سَكَتَتْ قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" عن هذه «الخيانة الزوجية» ؟ لماذا شارك كلّ من عبد الرحيم شيخي، رئيس "حركة التوحيد والإصلاح"، ومحمد الحمداوي، وأحمد الرّيسوني، عُضْوَيْ المكتب التنفيذي لنفس الحركة، في إخفاء هذه «الخيانة الزوجية» على الزوجة الأولى لعمر بن احماد ؟ هل سلوك قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" يتماشى مع الخطاب الأخلاقي الإسلامي الذي تُرَوِّجُه هذه الحركة ؟ أَلاَ تُحسّ قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أنها مُجبرة أخلاقيا بأن تعتذر للشعب، وأن تقدّم نقدا ذاتيا مكتوبا ؟

آدم : وماذا كان على قيادة هذه الحركة الإسلامية أن تفعله ؟

إبراهيم : أسألهم: لماذا لم يُغَيِّر أعضاء قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" «المُنكر» (=الخيانة الزوجية)، لا بأيديهم، ولا بلسانهم، ولا بقلبهم؟ ولماذا لم تُخبر قيادة "الحركة"، لا الزوجة الأولى لِعمر بن احماد، ولا أبنائهما، ولا الشرطة، ولا أيّ طرف آخر؟ ألاَ يشكّل السكوت عن وجود هذه «الخيانة الزوجية»، وإخفاؤها، نوعا من التواطؤ ؟ ولماذا انشغلت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" فقط بإنقاذ نفسها من أي تورّط في هذه الفضيحة الجنسية، ولو عبر الكذب ؟ (وأُوَضّح أن معني الكذب هنا، هو أن قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أخفت، أو أنكرت، أنها كانت على علم بوجود «زواج عرفي» بين عمر وفاطمة، خلال 5 أشهر على أقلّ تقدير، قبل حدوث اعتقالهما).

آدم : وماذا كان على قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أن تقوله ؟

إبراهيم : أطرحُ عليك السّؤال التالي: لماذا لم تتجرّأ قيادة "الحركة" على نشر أيّ نقد ذاتي تعترف فيه بأخطائها الخاصة ؟ ألا يتنافى هذا السلوك مع الأخلاق التي تزعم "حركة التوحيد والإصلاح" الدّفاع عنها ؟ هل يُعقل أن تبني حركة إسلامية أصولية حزبا سياسيا

(هو «حزب العدالة والتنمية»)، وأن تدّعي أن هذا الحزب هو مبني على أساس الدّين الإسلامي، وأن تروّج خطابًا دينيا وأخلاقيا متشدّدًا، ولو أن أعضاء هذا الحزب يعجزون هم أنفسهم على الالتزام بتلك المبادئ والأخلاق الدّينية ؟

آدم : هَمْمْمْ ! ... إِوَا ... ماذا أقول لك؟ ... لَا أَعرفُ ماذا أقول لك... هذه تَفاصيل ... وهل يلزم أن نفحص كلّ التَفاصيل ؟ هل تستحق هذه التَفاصيل أن نُضَيّع الوقت في تحليلها ؟

إبراهيم : ولماذا لاَ ؟ اِعْتَبِر حواري معك مثل رواية أدبية تستمتع بها أثناء وقتك الفارغ. ثمّ قُل لي بصراحة، أليست التَفاصيل مفيدة جدّا ؟ حيث توجد فعلاً في هذه الفضيحة تَفاصيل كثيرة، تكفي لتحرير كتاب ضخم عن هذه القصّة الغرامية. وهذه التفاصيل، هي بالضّبط التي تَفضح جوانب ذات بُعْد ثَقافي، وسياسي، ومجتمعي. بل تَكْتَسِي هذه التفاصيل أهمية فكرية كبيرة، وتستحق أن ندرسها، وأن نحلّلها. أمّا إذا تجاهلنا التفاصيل، فسيبقى كلامنا سطحيا، وبدون فائدة ! ... ومن بين التفاصيل الأخرى المهمة، مسألة ***«وِصَايَة الأبناء على الأم الرّاشدة» !***

7) وِصَايَةُ الرجل على المرأة

آدم : أُووفْ ... ربّما... رُبّما... قدّمتَ فيما سبق حجّتك الرابعة. ما هي الآن حجّتك الخامسة ؟ ... ولكن، مَا علاقة فضيحة الدّاعيتين عمر وفاطمة بموضوع ***«وصاية الأبناء على الأمّ الرَّاشِدَة»*** التي ذكرتها سابقا ؟

إبراهيم : فعلاً ! ألم تلاحظ أن أبناء فاطمة النجار، وكذلك قيادة "حركة التوحيد والإصلاح"، تعاملوا مع الأستاذة فاطمة النجار كما لو كانت كائنا قاصرًا ؟ فهذا الصّنف من التعامل مع المرأة (من قبل الحركات الإسلامية الأصولية) لا يفاجئ أحداً. فَبِمُجَرّد أن عَلِم أبناء فاطمة النجار (في مارس أو أبريل 2016) بخبر وجود علاقة غرامية، أو «زواج عرفي»، بين أمهم وعمر بن احماد، اتصلوا فورًا بقيادة "حركة التوحيد والإصلاح"، وعبّروا عن «رفضهم المطلق» لهذه العلاقة، ولمشروع «زواج» أمهم[6]. والغريب هو أن أبناء فاطمة النجار نَصَّبُوا أنفسهم "أولياء" على أمّهم، رغم أنها راشدة، أستاذة، وعقلها سليم، وَدَاعِيَة قِيَادِيَة في "الحركة"، وتدرك كيف تدبّر حياتها الشخصية. واتخذوا مواقف محافظة أكثر من مواقف أمّهم. (***لاحظ هُنَا كيف تُصبح الأم ضحية للتّربية الإسلامية الأصولية التي لَقَّنَتْها لأولادها***). وحتّى أمّهم فاطمة النجار، تعاملت مع "وصاية" أبنائها، المُتطفّلة على

(6) نشرة "التجديد"، العدد 3887، الصادر في 07 شتنبر 2016.

حياتها الشخصية، كشيء عادي، مشروع، ومقبول. ولو كانت امرأة أخرى حَدَاثِيّة، أو ديمقراطية، في مكان فاطمة، لما قبلت هذا التدخّل في شؤونها الشخصية.

آدم : أَيْوَا ... كَيْفْ؟ ... مُمكن ... أنتَ تُفَاجِئُنِي بِأُطْرُوحَاتِك... لكن ... أين هو المشكل ؟ أنا لا أرى أيّ مشكل في وصاية الأبناء على أمّهم، عندما تريد أن تتزوج مرةً إضافية. هذه أمور عادية، بل مألوفة في مُجتمعنا.

إبراهيم : يمكن إبراز عدّة إشكالات. ومنها مثلا: هل «وصاية الأبناء على الأم» معقولة، أو مقبولة ؟ هل «وصاية الأبناء على الأم» ناتجة عن تربيتهم الإسلامية الأصولية، أم عن ماذا ؟ ألا تُشكّل «وصاية الأبناء على الأم» مُجرّد مَظهر من مظاهر "الفكر الذُّكُوري" ؟ أليست «وصاية» الرجل على المرأة مظهرا من بين مظاهر اضطهاد هذه المرأة ؟ ولماذا قبلت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" «وصاية» أبناء فاطمة النجار على أمهم ؟ ولماذا لم تُعبّر عن رفضها، أو عن شَجْبِهَا ؟ وهل يُعقل تَدَخّل الأبناء في الشؤون الشخصية لأمهم، رغم أنها راشدة ؟ ومن يضمن لنا أن الأبناء، «الأوصياء على أمهم»، سيغلّبون مصلحة أمّهم على مصالهم الشخصية الخاصة ؟ ألاَ يُشكّل موقف الأبناء من زواج أمهم مجرّد موقف عاطفي، أو ذاتي ؟ ألا تجسد «وصاية الأبناء» على أمّهم الرّاشدة احتقارًا سافرًا لها ؟ هل يكفي أن يكون شيء ما (مثل الوِصَايَة على المرأة الرّاشدة) مذكورًا في «الشريعة الإسلامية» لكي نـقبل به دون تَفكير، ولا تساءل، ولا نَقد، ولا تَقْوِيم ؟ وهل يُعقل حرمان النساء الراشدات من التحكّم في شخصياتهن، وفي أجسادهن، وفي حياتهن ؟ فإذا كان الإسلاميون الأصوليون يظنّون أن عقل المرأة مُنْعَدِم، أو هَزِيل، أو ضَعيف، بالمقارنة مع عقل الرجل، إلى درجة وجوب فرض «الوِصَاية» على كلّ أنثى، فليتجرّأ الإسلاميون

الأصوليون على التصريح بذلك بشكل علنيّ، وواضح. عليهم أن لا يختبئوا وراء نصوص دينية قديمة. ويلزمهم في هذه الحالة، على الأقل، أن يفسّروا لنا مثلاً: لماذا تَتَفَوَّقُ الفَتَيَات على الفِتيَان في الدّراسات الجامعية، في ميادين العلوم الدّقيقة ؟

آدم : ... أمْ مْ مْ ... أرى ماذا تقصد ... أنا لا أعرف جيّدًا هذه الأمور... هذه أمور تُحيّرني... ومن يدري؟ ... قد يكون معك الحق ... طيّب ! قدّمتَ فيما سبق حجّتك الخامسة... زِيدْ... وما هي السادسة ؟

8) تُكَرِّسُ الحركات الإسلامية اضطهادَ المرأة

إبراهيم : بعدما أصدرت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" بلاغها الأول، ثم الثاني، اللذين تَبَرَّأَتْ فيهما من عمر بن احماد، ومن فاطمة النجار، قام أشخاص آخرون (مثل الشّيخين أحمد الريسوني، ومحمد الفيزازي[7])، من داخل أعضاء "حركة التوحيد والإصلاح"، أو من المتعاطفين معها، أو من تيارات إسلامية أُخرى أُصُولية، قاموا بِرُدُود أفعال تنتقد قيادة "حركة التوحيد والإصلاح". ودافعوا بشدّة عن الدّاعيتين عمر بن احماد وفاطمة النجار، وعبّروا على أن «زواجهما العُرْفِي هو شَرْعِي، ومقبول، ويتطلّب الدّعم والمؤازرة أمام المجتمع»!

آدم : المُهم أن قيادة "حركة التّوحيد والإصلاح" أَنْقَذَت الموقف، وقامت بما يجب.

إبراهيم : رغم أن قيادة "حركة الإصلاح والتوحيد" عبّرت عن موقف رافض، ومتأخّر، لِـ «الزواج العُرفي»، فالواقع العنيد هو أن فئات واسعة من أعضاء وأنصار الحركات الإسلامية الأُصُولية كانت، وما زالت، وستبقى، تُؤْمِنُ بِـ «الزواج العُرفي»، وتُدافع عنه، وتريد ممارسته. وفي هذا الصّدد، سبق لوزارة العدل بالمغرب أن قالت أن ***عدد حالات***

(7) تصريح الشّيخ محمد الفيزازي لموقع "الأيام24"، في 26 غشت 2016. (www.alayam24.com/articles-27739).

«الزّواج العُرفي»، أو «زواج قراءة الفَاتِحَة»، يُقدّر في كلّ عام بقرابة 35 ألف حالة. وإذا كانت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" قد قرّرت «تعليق عضوية الأخوين عمر وفاطمة»، بسبب مُمَارَسَة هذا «الزواج العرفي»، فإن هذا القرار لا يُنهي المُشكل. حيث لم تقل لنا قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" ماذا ستفعل مع أعضاء وأنصار الحركات الإسلامية الأصولية الذين ما زالوا يدافعون بحماس عن فكرة «الزواج العرفي» ؟ هل ستنتظر قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" إلى أن يمارس هؤلاء الأعضاء، هم أيضا، هذا "الزواج العرفي"، وإلى أن يحصلوا في فضيحة جنسية، لكي تطردهم، هم بدورهم ؟ ألا تُحسّ قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أن هذه المعتقدات تُشكل خطرا على المجتمع ؟ ألا ترى قيادة "حركة التوحيد والإصلاح" أن الضحية الأولى لِمُخلّفات «الزواج العرفي» هي أولاً النساء، وثانيا الأبناء الصغار، وليس الرجال ؟ ولماذا ظلّت "حركة التوحيد والإصلاح"، وكذلك من شابهها من الحركات الإسلامية الأصولية، وخلال عقود متوالية، لا تُبالي بمطالب ***الجمعيات النّسوية*** التي تدافع عن حقوق النساء، والتي ظلّت تُنبّه إلى ***ما تعانيه النساء من معاناة، وعذاب، وشقاء، من جراء «الزّواج العُرفي»، ومن جرّاء مُجمل السلوكيات الذّكورية الأخرى الجائرة، التي تمسّ المرأة في سلامتها، أو في كرامتها ؟***

آدم : المطلوب الآن، ليس هو التَصْعِيد في النّقد، أو المُحاسبة، وإنما هو مُعالجة المشاكل.

إبراهيم : المهم إذن، هو أن فضيحة «الزواج العرفي»، لا يعني فقط عمر بن احماد وفاطمة النجار (مثلما زعمت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح")، وإنما يهمّ مجمل الحركات الإسلامية الأصولية، ويهمّ كل المجتمع.

9) تَذَبْذُب الإسلاميين بَين الشَّريعة الإسلامية والقانون الوَضْعِي

آدم : ... إِيّيييهْ ... نَعَم ... بصراحة، لم يسبق لِي أن فكّرتُ في هذا الموضوع من هذه الزاوية. أنتم العقلانيون، والاشتراكيون، والجَدَلِيُّون، تفتّشون عن القَمْلَة في تَلّ مِن التِّبْنِ.

إبراهيم : هَا، هَا، هَا، ... هذه ليست قَمْلَة، بل هي فِيلَة، يراها كلّ عاقل !

آدم : هِي، هِي، هِي، ... إِيوَا فِيلَة هذي ! ... هِي، هِي، هِي، ... فِيلَة تمشي مُتبخترة، وهي تُحَرّك أُذُنَيْهَا... أُوفْ ... لا يهم ... زِيدْ... ما هي الآن حجّتك السابعة ؟ والأحسن هو أن تلخّص كلامك، وأن تقول لي بسرعة ما هو الجوهر في فضيحة عمر بن احماد وفاطمة النجار ؟

إبراهيم : ***الجوهر في فضيحة عمر بن احماد وفاطمة النجار،*** ليس هو لُجُوء شخصين مُحدّدين (الدّاعيّتين) إلى مُمَارَسَة الجنس خارج إطار الزواج القانوني، وليس هو العمل بِـ «الزواج العُرفي»، مثلما ادّعت قيادتي "حزب العدالة والتنمية"، و"حركة التوحيد والإصلاح"، في بلاغيهما المذكورين سابقًا. وإنما ***الجوهر في هذه الفضيحة هو التالي : تعيش الحركات الإسلامية الأصولية باستمرار في حالة تَذَبْذُب بين شَيئين مُتَنَاقِضَيْن، وهما مرجعية «الشريعة الإسلامية»، ومرجعية «القانون الوضعي»***. تارةً تقتصر الحركات

الإسلامية على مرجعية الدّين، وتارةً أخرى تستعمل مرجعية العقل. فهذه ***الحركات الإسلامية الأصولية تَحْتَكِم في بعض القضايا إلى «الشريعة الإسلامية» وحدها، حين تَكون في صالحها. وفي قضايا أخرى، تَحْتَكِم إلى القانون الوضعي وحده، حينما يكون هذا القانون في صالحها.*** ومن فترة لأخرى، يبرز تَناقض صارخ بين ما هو موجود في «الشريعة الإسلامية»، وما هو موجود في القانون الوضعي. ومن بين هذه الحالات، نجد بالضّبط مثال ***«الزَّواج العُرْفِي»***. فهو مشروع تمامًا في «الشريعة الإسلامية» (حسب كثير من الفقهاء)، لكنه مُصنّف في القانون الجنائي الحالي كَ «***جريمة زِنى***». ***وما ينطبق على «الزواج العُرفي»، ينطبق أيضًا على «زواج قراءة الفَاتِحَة»، وعلى «زواج المُتْعَة»، وعلى «نِكَاح ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم»، وعلى «تزويج الفتيات القاصرات»، وعلى «تَعَدُّد الزَّوجات»، وعلى «وِصاية الرجل على المرأة»، إلى آخره.*** والغريب هو أن بعض الأفراد من الحركات الإسلامية الأصولية يريدون، في نفس الوقت، الاستفادة من «الشريعة الإسلامية»، حينما تكون في صالحهم (مثلا الزواج العرفي)، ويريدون الاستفادة من القانون الوضعي، حينما يكون في صالحهم (مثلا الوصول إلى الحكومة عبر الحصول على أغلبية الأصوات في الانتخابات العامة).

آدم : أرى أنك تتحامل ضدّ الحركات الإسلامية. وما الضّرر في سُلُوك هذه الحركات ؟

إبراهيم : ***الخطير في الحركات الإسلامية الأصولية هو أنها تريد فرض «أَسْلَمَة الدولة»، وتريد فرض «أسلمة القانون الوضعي»، وفرض «أَسْلَمَة المجتمع»، وفرض «الشريعة الإسلامية»، على كل المواطنين، سواء بواسطة الحيلة، أم بواسطة القانون، أم بالعنف، أم بالإرهاب، أم بالحرب الأهلية***[8]، مثلما حدث ذلك، مِرارًا وتكرارًا،

(8) أنظر فِيدِيُو : بن كيران يستشهد بفتوى الإمام ابن تيمية ويوظفها في(يتبع)14

في العديد من البلدان المسلمة، كأفغانستان، وباكستان، وإيران، والعراق، وسورية، ولبنان، واليمن، والصومال، والجزائر، ومصر، والسودان، وليبيا، إلى آخره ! ويتظاهر أعضاء هذه الحركات الإسلامية الأصولية بكونهم لا يُدركون أن هذه الطموحات الإسلامية الأصولية تَتنافى مع دولة الحق والقانون، وَتَتَنَاقَضُ مع الديمقراطية[9]، وتتعارض مع حقوق الإنسان، وتُعاكس رُوح القانون الوضعي.

آدم : أَمْ مْ مْ ... ولكن يا أخي، نحن شعب مُسلم !

إبراهيم : حتّى ولو كانت غالبية الشعب مُسلمة، فهذا لا يبرّر إجبار كل المواطنين على التديّن، وعلى التَعَبُّد. على عكس ذلك، ***الجوهر في الديمقراطية، هو فَصْل الدّين عن الدّولة، وفصل الدّين عن السِيَاسة، والعمل بِحُرّية العقيدة[10]، وحرّية العِبادة، وكذلك حرّية عدم العبادة، وعدم التَمْييز بين المُواطنين على أساس الدّين.***

(تَتِمَّة)40 القتـــــل والاستشـــــهاد والـــــدم والبلاء . (https://www.youtube.com/watch?v=ocz3XSTUDkw&feature=share).

(9) أنظر وثيقة: "يستحيل تحقيق الديمقراطية بدون فصل الدّين عن الدولة"، رحمـــــان نوضـــــا. ويمكن تنزيلهـــــا من مدوّنـــــة الكـــــاتب: (http://LivresChauds.Wordpress.Com).

(10) تُـمارس الدولـة تَضْـيِيقًا على بعض المغاربة غير المسـلمين، في مُمَارَسَـة شـعائرهم الدينية، أو طُـقُوسِهم الاجتماعية، حيث اضـطر مواطنـان مغربيان، يعتنقان الديانـة المَسـيحية، إلى اللّجـوء إلى مقر إحـدى الهيئـات الحقوقية المغربية للاحتفال بزواجهمـا. (عن بيان "الجمعية المغربية لحقوق الإنسـان"، الصّـادر في 9 يونيـو 2018).

10) خُطورة استغلال الدِّين في السياسة

آدم : غريبٍ ! ألاحظ أنك لا تنتقد فقط الدّاعيتين المُذنبتين، عمر بن احماد وفاطمة النجار، وإنما تنتقد الحركات الإسلامية السلفية في مُجملها.

إبراهيم : وهل تريد منّي أن أنتقد الفَرْع، وليس الأصل؟

آدم : على كلّ حال، من زاوية الديمقراطية، من حقّك أن تنتقد من تشاء... لاَ يهم... زِيدْ... هل لديك الآن حُجَّة ثَامِنَة ؟ وأطلب منك أن تختصر كلامك.

إبراهيم : بالضّبط ! الحجّة الثامنة هي أن عمر وفاطمة هُما مُجرد ضحايا فكر ديني مُحدّد. وكلّ محاسبة لعمر وفاطمة لا تمتدّ إلى مستوى نقد ذلك الفكر الدّيني، ستكون محاسبة ناقصة، أو سطحية، أو غير عادلة. فمن المُؤسف أن نلاحظ أن قيادة "حركة التوحيد والإصلاح"، وكذلك مُجمل الأحزاب والحركات الإسلامية الأصولية، ليست في مستوى المسؤولية. ***فَهَلْ يَصِحُّ أن «الزَّواج العُرْفِي» هو العنصر الوحيد، غير المعقول، الموجود في «الشريعة الإسلامية» ؟*** وهل يُعقل أن تنتظر الحركات الإسلامية الأصولية، في كلّ مرّة، حدوث فضيحة مجتمعية مُدوّية، لكي تكتشف أن شيئا ما لا يمكن قبوله في «الشريعة الإسلامية» ؟ وإلى متى ستستمر الحركات الإسلامية الأصولية

في تناول مَسَاوِئ «الشريعة الإسلامية» عبر عزل كلّ عنصر سلبي صغير، الواحد تلو الآخر، بدلاً من تناول كل عناصرها السلبية كاملة، ودفعةً واحدة ؟ هل يُعْقَل أن نكتشف مثلاً، في وقت معيّن، أن «قطع يد السّارق» غير مقبول؛ ثم نَكتشف في وقت آخر، أن «رَجْم الزّاني والزّانية» هو عقاب وحشي؛ ثم نكتشف في وقت لاحق، أن «جَلد المُذنب في ساحة عُمومية» لا يَلِيقُ بمجتمع متحضّر؛ إلى آخره ؟ لماذا لا تُقْدِم الأحزاب والحركات الإسلامية الأصولية على دراسة منهجية وشمولية، تهدف إلى اكتشاف ونقد ***كل العناصر*** غير المَعقولة، الموجودة في «الشريعة الإسلامية» ؟ متى ستتجرّأ الحركات الإسلامية الأصولية على الاعتراف أن ***تاريخ صلاحية استعمال «الشريعة الإسلامية» قد انتهى منذ أكثر من ألف عام ؟ متى ستدرك أن «الشريعة الإسلامية» تتناقض كلّيا مع الديمقراطية ؟ متى ستَتجرّأ الحركات الإسلامية على الاعتراف أن «الشريعة الإسلامية» تتنافى مع حقوق الإنسان، ومع دولة الحق والقانون ؟ متى سيدرك الإسلاميون الأصوليون أن «الشريعة الإسلامية» تُكَبّل الإنسان، بدلاً من أن تُحَرّره*** ؟ وإذا ما أصرّ الإسلاميّون الأصوليون على التمسّك بِـ «الشريعة الإسلامية»، فَلْيُطَبّقُوها على أنفسهم، لكنه لا يحقّ لهم أن يحاولوا فرضها بالقُوَّة على باقي المُواطنين الذين يُعارضونها.

آدم : أُوْوْوْهْ... ذهبتَ بعيداً في تَفكيرك... رُبّمَا... رُبّمَا... أنا لَا أدري... ولماذا لَا ؟ ... طيّب !... هذه تساؤلات مشروعة... بل قد تشكّل مدخلاً لِتشييد تفكير مَنطقي... لكنني لا أرى إلى أين تريد أن تصل... المهم، عرضتَ فيما سبق ثمانية حُجج لإثبات آرائك، لكنني لاحظتُ أنك تتوفّر على حجج متنوّعة ومتعدّدة، إلى درجة أنه يصعب الاستمرار في عَدّها. وبالتّالي، يمكنك عرض ما تبقّي لديك من حُجج،

دون أن نحتاج إلى تِعْدَادها، ولا حِسابها، ولا ترقيمها. قُل لي إذن: كيف تفهم، أنت بنفسك، الحُجج، أو العناصر السابقة، التي حَلَّلْتَهَا ؟ هل لديك ***استنتاجات*** مُحدّدة ؟ وما هي ***خُلاصتك*** المُستخرجة مِمَّا طرحته ؟ ولكن باختصار من فضلك.

إبراهيم : من بين خلاصات التحليل المُقدّم أعلاه، أن ***المُخطئ في هذه الفضيحة الجنسية، ليس هو عمر بن احماد وفاطمة النجار، وحدهما فقط، مثلما زعمت قيادة "حركة التوحيد والإصلاح". وإنما المُخطئ هو مجمل أعضاء وأنصار الحركات الإسلامية الأصولية، بِفِكْرِهِم، وَمُعْتَقَدَاتِهِم، حول الدّين، وحول المرأة، وحول الجنس، وحول المُجتمع.*** حيث لا يُمكن أن يُدافع اليوم عن «الزّواج العُرْفِي»، أو عن «تَعَدُّد الزوجات»، أو عن «تَزويج الفتيات القاصرات»، أو عن «وِصَاية الأبناء على أُمِّهِم الراشدة»، أو عن «قُصور عَقْل المرأة»، أو عن «قِوَامَة الرِّجَال على النِسَاء»، أو عن «الفَصْل المُطلق بين الإناث والذكور»، أو عن «مَنع التَصَافُح بين الإناث والذكور»، أو عن «اللِّبَاس الإسلامي»، أو عن «مَنْع رُؤية شَعَر النساء»، أو ما شابه ذلك، لَا يُمكن أن يُدافع عن مثل هذه القضايا، سوى من يَتَعَمَّدُ رَفْضَ مَبادئَ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمُساواة بين المرأة والرجل ! ***والدّين، (سواءً كان هو اليهودية، أم المسيحية، أم الإسلام)، ليس مُؤَهَّلًا لِمُعالجة مَسألة الجنس*** في مجتمعاتنا الحديثة. وينبغي ***على القانون (وعلى المُؤَسَّسَات الديمُوقْرَاطِيَة المُتَرَابِطَة فيما بينها) أن يفرض على كل الأحزاب، أن تَكون (هذه الأحزاب) فقط سياسية، أو ثقافية، أو مدنية، وليس دينية. حيثُ يَلْزَم الفَصْل بين الدّين والسِيَاسَة. فيجب تَفْعِيل القانون (المَوجود) الذي يمنع الأحزاب من أن تَكون، في نفس الوقت، سياسية ودينية. وَتَجبُ مُحاولة نَبْذ، أو مَنْع، أو تَجْرِيم، اِسْتِغْلَال الدّين في السياسة. ولا يحقّ***

للأحزاب السياسية أن تكون ذات «مرجعية دينية»، بل يلزمها أن تَحْصُر مَرْجِعِيّتها في القانون الوضعي، وفي القِيَم الإنسانية، وفي الثقافة الكونية. وهذه المراجع هي كافية لإلهام كلّ أصناف الأحزاب السياسية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ولا يحقّ لأحد أن يَسْتَغِلَّ الدّين في السياسة، ولا أن يستغلّ السياسة في الدّين. كما لَا يحقّ لأحد أن يتكلّم باسم الإله. ولا يحقّ لأيّ شخص أن يَتَصَرَّفَ كَأَنَّه وَكِيل مُفَوَّض مِن طَرَف الْإِلَـه. وَأَيُّ فَاعل مُجتمعي مهما كان، يَبْقَى غَير مُؤَهَّل لكي يَزعم أنه يُريد تَطبيق إرادة الإله. وإذا كان أعضاء وأنصار الحركات الإسلامية يعجزون هم أنفسهم على الإلتزام بمبادئ وقواعد خطابهم الإسلامي الأصولي، مثلما اِتّضَح في هذه الفضائح الجنسية المذكورة، فيجب عليهم أن يَكُفُّوا عن مُغالطة أنفسهم، وعن مُغالطة الشّعب. وَعليهم أن يَرَوْا، وأن يَعترفوا، أن ***«الشريعة الإسلامية» لا تصلح لعصرنا، وتتناقض مع الديمقراطية، ومع حقوق الإنسان، ومع الحرّيات الشّخصية.*** فهم يزعمون أنهم يقدرون على مُعالجة كل مَشاكل المُجتمع بأيديولوجيتهم الدّينية الأُصُولِيَة. لكنهم لا يستطيعون في الواقع، لَا فَهْمَ، وَلَا مُعالجة، أيّ مُشكل من بين مَشاكل مُجتمعنا. وعندما يَصطدمون بأي مشكل مُجتمعي، يقولون لنا دائما نفس الشيء: «حَلُّ هذا المُشكل المجتمعي يَكْمُن في العَوْدَة إلى الدّين، وفي الرّجوع إلى العِبادة» ! بينما الرُّجوع إلى العِبادة، يبقى مُجرد رجوع إلى العبادة، ***ولا يمكن أبدًا أن تقدر العبادة على معالجة أيّ مُشكل مُجتمعي مَهْمَا كان.*** وعليه، فالحلّ المَعْقُول، هو فَصل الدّين عن الدولة، وفصل الدّين عن السياسة، وضمان حُرّية العَقِيدَة، وحرّية العبادة، وحرّية عَدم العِبادة، وعدم التَمْيِيز بين المُواطنين على أساس التَدَيُّن أو العِبَادَة.

11) لَا جَرِيمةَ، وَلَا بَراءةَ، إلاَّ طِبْقًا لِمَرْجِعِيَّةٍ قِيمِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ

آدم : آهْ... إوَا ... ماذا أقول لك ؟ ... لا أعرف ماذا أقول لك... هذه قضايا تحتاج إلى وقت، وإلى تأمّل.

إبراهيم : لا يا مواطن، إذا حَرَّرْتَ نفسك من بعض المُعتقدات المُطلقة، وإذا تخلّصتَ من مواقفك المُسْبَقَة، والقاهرة، يمكن أن تقول أشياء كثيرة، ويمكن أن تُفْصِح عن مَشاعر مُهمَّة. وفي ختام حوارنا هذا، قُل لي مثلاً، وبكلّ صراحة: هل في قرارَة نفسك، أو هل في عُمق عَقلك، هل تعتبر أن عمر بن احماد وفاطمة النجار هما مُجرمين، أم بريئين ؟

آدم : ... ءُ ءْ ... إوَاااا ... ماذا أقول لك؟ ... أظنّ... بصراحة... هُما مُذنبان !... والدّليل على ذلك هو مَحْضَر الشُّرطة.

إبراهيم : لا يا مواطن، هذا خطأً ! هذا كلام غير دقيق ! محضر الشرطة ليس سوى وجهة نظر الشرطة، ولا يشكّل حجة كافية. وعمر وفاطمة ليسا مذنبين بشكل مطلق. ***البراءة، أو الذّنب، أو الجريمة، لا معنى لها، ولا مشروعية لها، إلاّ طبقًا لِمَرْجِعِيَّة محدّدة.*** فما يُعتبر جريمة في نظام قِيمي محدّد، هو براءة في نظام قيمي آخر. ولتوضيح ذلك، أعرض عليك المرجعيات القِيمِيّة (systèmes de valeurs) الثلاثة التالية:

1)ـ من وجهة نظر فهم إسلامي أصولي لِـ «الشريعة الإسلامية» (مثلما يُروّج لها بعض فُقهاء الدّين)، فإن عمر بن احماد وفاطمة النجار هما بريئين، لأن علاقتهما الجنسية تدخل ضِمْن «زَواج عُرْفِي»، «شرعي»، و«مقبول» (مثلما كتب الشيخ أحمد الريسوني، والشيخ محمد الفيزازي[11]). لكننا، في هذا الإطار، نقول لهؤلاء الإسلاميين الأصوليين : إذا كان هذا «الزواج العُرفي» حقّا صحيحًا، ومقبولا، فإننا نودّ أن يَسْتَمْتِعَ به كلّ المواطنين، رجالاً ونساءً، وبالتّساوي، وخاصة منهم الشُبّان، والمُراهقون، والعُزّاب، وكلّ الذين تجعلهم أوضاعهم المُجتمعية عاجزين على توفير الشروط المادّية الضّرورية لِعقد زواج قانوني (ومن أبرز هذه الشروط: الحُصول على شُغل، وعلى سَكَن، وعلى مدخول كافي، الخ). ولا نقبل بأن يكون هذا «الزَّواج العُرفي» امتيازا خاصّا فقط بِزعماء الحركات الإسلامية الأصولية.

2)ـ من وجهة نظر فهم إسلامي أصولي آخر لِـ «الشريعة الإسلامية» (مثلما يدافع عنها فقهاء إسلاميون أصوليون آخرون)، فهذه العلاقة الجنسية بين عمر وفاطمة تُعتبر «زِنَى»، وعقوبتها في إطار هذا الفهم «للشريعة الإسلامية»، هي «الرّجم حتّى الموت». لكننا، في هذا الإطار، نقول لهؤلاء الإسلاميين الأصوليين : رَجْم الزّاني والزّانية هو معاملة قاسية، أو وحشية، وكل إنسان ذو عقل سليم، لن يقبل هذه المعاملة القاسية، حتّى ولو تعلّق الأمر بخصومه[12].

(11) دَافع الفقيه محمد الفيزازي عن الزّواج العُرْفِي، لأنه مَارَسَه هو بِنَفسِه. واستفاد منه. أُنْظُر المُلحق رقم 1 في آخر هذا الكتاب.

(12) في يوم 18 غشت 2019، كتب السيد يحيى عزيز، على صفحته على "الفايسبوك" : «في محضر الشرطة، أقرّ الفقيه عمر بن حماد أنه مارس الفاحشة، أو الزِّنَا، مع الفقيهة فاطمة النجّار. وَمَنَح القانون المعاصر للفقيه الإعفاء من المتابعة، بعد تنازل زوجته، وتابع الفقيهة بالمشاركة في الخيانة الزوجية. وعقوبة الزاني والزانية، حسب الشّريعة الإسلامية التي كان المُتّهمان يُناديّان بها، (يُتْبَع)848

3)ـ من وجهة نظر القانون الجنائي القائم حاليا في المغرب، تقول مادته رقم 490: «كل اتصال جنسي غير شرعي، بين رجل وامرأة، لا تربط بينهما علاقة زوجية، تُكَوّن جريمة الفساد، ويُعاقب عليها بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر، وغرامة من 000 2 إلى 000 20 در هم، أو إحدى هاتين العقوبتين». وطبقًا لهذا القانون، فإن عمر بن احماد وفاطمة النجار هما مجرمان، ويلزم الحكم عليهما بالسجن النافذ.

4)ـ من وجهة نظر دولة الحق والقانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، فقد سبق لِرحمان النوضة أن كتب : «مُعظم الدول الدّيمقراطية في العالم، تعتبر كلّ علاقة بين رجل وامرأة، إذا كانا رَاشِدَيْنِ، وغير مرتبطين بزواج قانوني، وإذا كانت علاقتهما سِلْمِيَة، وبالتّراضي المُتبادل، وإذا لم تكن هذه العلاقة تشمل قاصرًا، ولا معوّقًا ذهنيا، وإذا لم يشتك منها أي طرف ثالث (مثلما يحدث في حالة "الخيانة الزوجية" المُشْتَكَى منها)، فإن هذه العلاقة لا تُعتبر جريمةً، ولو تخلّلتها علاقة جنسية (خارج الزواج القانوني)، ولا يحقّ أن يتدخّل في هذه العلاقة، لا الدولة، ولا أي طرف آخر، ولا أن يعاقب عليها»[13] ! وعليه، فمن وجهة نظر دولة القانون، وحقوق الإنسان، والحرّيات الشخصية، فإن عمر بن احماد وفاطمة النجار هما بريئين. ولا يحق للدولة أن تعتقلهما، كما لا يحق لأية هيئة دينية أن تتدخّل في شؤونهما الشخصية، ولو فُوجِئَا، أو ضُبِطَا، وهما يمارسان الجنس، خارج إطار الزواج القانوني. أمّا إذا اشتكت الزوجة الأولى لعمر بن احماد ضدّ "خيانة زوجها"، فذاك موضوع

(تَتِمَّة)47 هي الرَّجْم في مكان عمومي حتى الموت. فالقانون الجنائي المعاصر هو إذن أكثر رَحْمَةً من الشّريعة الإسلامية».

(13) أُنْظُر كتاب : رحمان النوضة، أية علاقة بين القانون والدّين.

آخر. وفي حالة وجود شكاية الزوجة، أو الزوج، من خيانة زوجية، يجب على القاضي، في هذه الحالة، أن يَبْتَغِي قَدْرَ المُسْتَطَاع تَلَافِي اللّجوء إلى الطّلاق، وأن يُحاول معالجة المشكل بالَّتِي هي أحسن، عبر قِيَم التَفَهُّم، والتَسامح، والتَّقْوِيم.

آدم : فهمتُك ! معنى قولك هو التالي: لا توجد جريمة مطلقة. ولا تكون جريمة معيّنة ثابتة إلاّ طِبْقًا لِلْمَرْجِع القِيمِي الذي نَحْتَكِم إليه. وما هو جَريمة في مَرْجِع قِيمِي محدّد، قد يُعتبر فِعْلًا بريئا، أو عاديّا، أو مشروعا، في مَرْجِع قِيمِيّ مُخالف.

إبراهيم : ابْرَافُو عليك ! فَهِمْتَنِي جَيِّدًا ! هذا مضبوط !

12) إذا كان «الزّواج العُرْفي» صحيحا، فلْنَسْمَح به لِكُلّ المُراهِقين والعُزّاب !

آدم : وماذا سنفعل الآن ؟ المشكل محيّر. فإذا كان عمر وفاطمة بريئين من وجهة نظر نظام قيمي محدّد، فهل يحقّ لنا أن نُخضع عمر وفاطمة لعقوبة معيّنة تَبَعًا لنظام قيمي ثَانٍ مُخالف ؟ هل نُفَعِّل القانون الوضعي، أم "الشريعة الإسلامية"، أم حقوق الإنسان ؟ لأن عمر وفاطمة هما مجرمين من وجهة نظر القانون الجنائي القائم حاليا بالمغرب. وهما في نفس الوقت بريئين من وجهة نظر فهم محدّد لِـ «الشريعة الإسلامية»، أو من وجهة نظر حقوق الإنسان. والحاصل في الواقع هو أنه، يوجد خلاف غريب فيما بين الإسلاميين الأصوليين هم أنفسهم حول الفهم الصحيح لِـ «الشريعة الإسلامية»: البعض يقول أن «الشريعة الإسلامية» تُبيح "الزواج العرفي"، أو "زواج قراءة الفاتحة"، أو "زواج المُتعة"، أو ما شابه هذه العلاقة المعنية. والبعض الأخر يقول أن «الشريعة الإسلامية» تصنّف "الزواج العرفي" كَزِنَى، أو كَفِسْق، أو كَدعارة مُحَرَّمَة ! ما العمل إذن؟ هذا مُحيّر !

إبراهيم : هنا نسأل كلّ الإسلاميين الأصوليين، بما فيهم أعضاء وأنصار "حزب العدالة والتنمية"، و"حركة التوحيد والإصلاح"، وخاصّةً منهم الشيوخ البارزين عبد الإله بنكيران (رئيس الحكومة)، ومصطفى الرّميد (وزير العدل)، وأحمد الريسوني (أستاذ)، وعبد الرحيم شيخي

(مهندس)، وسعد الدّين العثماني (طبيب، وزير، ثم رئيس حكومة)، وعبد الله بوانو (برلماني)، إلى آخره، ونقول لهم : «تصوّروا أنكم حُكَّام، أو قُضاة مستقلّين، وقولوا لنا بصراحة ونزاهة : ما هي العقوبة التي تفضّلون تطبيقها على الشّيخين المتورّطين عمر بن احماد وفاطمة النجار ؟ هل تفضّلون تطبيق المادة 490 من القانون الجنائي المَغربي، وعقوبتها هي ثلاثة أشهر من الحبس، أم أنكم تفضّلون تطبيق حدّ «الشريعة الإسلامية»، التي تحكم بِـ «الرّجم حتى الموت» ؟ لكن، إن كنتم تُفضّلون خيّارًا ثالثًا، هو الحكم بالتّسامح، والتَفَهُّم، واللُّطْف، واحترام الحرّيات الشخصية، وحقوق الإنسان، ودولة الحق والقانون، فإننا سَنَتَّفِقُ معكم، وَسَنُساندكم، لكننا نطلب منكم، في هذه الحالة، أن تكونوا، على الأقل، منطقيّين مع أنفسكم، وأن تقبلوا بأن يستمتع بهذا التّسامح (في العلاقات الجنسية) كل المواطنين، بلا استثناء، نساءً ورجالاً. وأن لاَ تعملوا بقانون "الكَيْل بِمِكْيَالَيْن". وأن لا تتحدثوا لنا، من الآن فصاعداً، لاَ عن «الدولة الإسلامية»، ولا عن هذه «الشريعة الإسلامية» المتطرّفة، وغير الإنسانية، التي تعجزون أنتم بأنفسكم عن الالتزام بأحكامها ! فاختاروا ما تريدون، لكن كُونوا صادقين ومنطقيّين مع أنفسكم ! أمّا أنا، فَلَا أقبل منكم أن تُضحّوا بِعُمر بن احماد وفاطمة النجار، كَـ «كَبْشَيْ فِدَاء»، مثلما فعلتُم، بلا شفقة، ولا رحمة. لأن نتيجة هذه الفضيحة هي الآن تَحْطِيم عائلة عمر بن احماد، وَخَلْخَلَة عائلة فاطمة النجار، وعدم استقرار العائلة الجديدة المكوّنة من زواج قانوني بين عمر بن احماد وفاطمة النجار. ولأن الحقيقة الساطعة، هي أنكم كلّكم شُركاء في مسؤولية هذه الفضيحة الجنسية المؤلمة، وفي مسؤولية أمثالها الكثيرة بالمغرب، التي تُعَدّ، مع الأسف الشديد، وفي كلّ يوم، بعشرات الآلاف !

13) التَّمْيِيز بَيْن المُواطنين في مَجال تَطبيق القَوانين

آدم : أظنّ أن "حركة التوحيد والإصلاح"، وكذلك "حزب العدالة والتنمية"، يتمنّون بشغف قوي، أن يجد القضاء حيلة معيّنة، لكي لَا يحكم على مولاي عمر بن احماد وفاطمة النجار بثلاثة أشهر من الحبس (طبقًا للفصل 490).

إبراهيم : في حالة حُدوث مثل هذا "التَّمْيِيز"، سيكون نوعًا من النّفاق، أو من التّطبيق الانتقائي للقانون، أو من الإفلات من العقاب، أو من استغلال النفوذ.

آدم : واعْلاَشْ ؟

إبراهيم : اعْلاَشْ ؟! هُوهْ ! اعْلاَشْ ! ألاَ ترى لماذا ؟ إلى متى نُطِيق حَصْر تَطبيق القانون الجنائي على أفراد الشعب المعزولين، والفقراء، والضّعفاء ؟ لماذا لا يُطَبَّق القانون الجنائي على كلّ من كَبُرَ شأنهم، مثلما يُطبّق على كلّ من صَغُر شأنهم ؟ متى سَيُعامل كل المواطنين بالتّساوي أمام القانون ؟ هل حتّى الإسلاميين الأصوليين سيطبّقون القانون بطريقة تَمْيِيزِية ؟ أتذكّر بهذا الصّدد مثالًا آخر مُعَبِّرًا، ومؤلمًا، هو قضية الصحافي الشاب المعارض هشام المنصوري (34

سنة)[14]. وقد حدثت قضيته (في مارس 2016)، قُبَيْلَ وُقوع قضية عمر بن احماد وفاطمة النجار.

آدم : تقصد أن هتين القضيّتين حدثتا بشكل متزامن تقريبًا !

إبراهيم : نعم. قضيّتان متزامنتان، لكن البوليس والقضاء عامل كل واحدة من هاتين القضيتين بشكل مخالف. وحسب وجهة نظر «الجمعية المغربية لصحافة الاستقصاء» (AMJI)، والتي ينتمي إليها هشام المنصوري، تَعتقد أن البوليس كان يرصُد تحرّكات هذا الشّاب الصحافي المُعارض هشام المنصوري، ربّما بهدف العثور على مبرّر لإدانته. ولمّا لاحظ البوليس أن هشام تعرّف على امرأة، ثم دخل معها إلى شقّته (في يوم 17 مارس 2016)، هجم البوليس عليه بِعُنْف داخل بيته، ولم يترك البوليس لِلمسكين هشام المنصوري حتى الوقت الكافي لمُمَارَسَة الجنس. واتهم البوليسُ هشامَ المنصوري بِـ "الخيانة الزوجية" (حسب ***الفصل 491***، وليس الفصل 490، من القانون الجنائي). وقالت «الجمعية المغربية لصحافة الاستقصاء» (AMJI) أن المتّهم هشام المنصوري تعرّض للإهانة، وللتّعنيف، وَنُقِل إلى مخفر الشرطة في سيارة مدنية وهو مجرد من ملابسه (باستثناء "سْلِيبْ" تَحْتِي)[15]. (بينما الإسلاميان عمر بن احماد وفاطمة النجار، لم يُعنّفَا، بل أُطْلِقَ سراحهما بكفالة، في انتظار محاكمتهما). وأمام هذه الحالة أيضًا، شكّ بعض الملاحظين أن هشام المنصوري سقط في فخّ مُخطّط له. بل

(14) أنظر الموقع الإلكتروني: http://www.huffpostmaghreb.com/2015/04/01/hicham-mansouri-arrestati_n_6985780.html.

(15) http://www.huffpostmaghreb.com/2015/04/01/hicham-mansouri-arrestati_n_6985780.html.

افترض البعض الآخر احتمال أن يكون البوليس هو الذي بعث تلك المرأة إلى هشام المنصوري لكي تتصاحب معه.

آدم : وماذا كانت عقوبة هشام المنصوري؟

إبراهيم : يعاقب الفصل 491 من القانون الجنائي "الخيانة الزوجية" بالحبس من سنة إلى سنتين، في حالة وجود شكاية الزوجة أو الزوج. وقالت نعيمة الگلاّف، محامية هشام المنصوري، أن القانون الجنائي لا يسمح للنّيابة العامّة بأن تُتابع هشام المنصوري (المُتّهم بالخيانة الزوجية) إلاّ في حالة إذا كان زوج المرأة المتورّطة في "خيانة زوجية" موجودا خارج المغرب، بينما الزوج المعني كان موجودا داخل المغرب، بل رفض هذا الزوج تقديم شكاية ضدّ الخيانة الزوجية. وقال المُتَّهَم هشام المنصوري أن تلك المرأة التي تعرّف عليها، أخبرته أنها غير متزوجة (بينما اتّضح فيما بعد أن إجراءات طلاقها من زوجها لم تنته بعدُ). ثم حكمت المحكمة على هشام المنصوري بـ 10 شهور حبسًا نافذًا، وغرامة 40 ألف درهم. وآنذاك طبعًا، لم تتضامن الأحزاب والحركات الإسلامية مع هشام المنصوري.

14) السَّبِيل لِتَلَافِي السَّطْحِيَّة هو التَّدْقِيق في التَّفَاصِيل

آدم : هذه القضية تحتوي على تفاصيل كثيرة. وكثرة التفاصيل تحثّني على التّفكير، وتجعلني أحسّ بِسُخُونة في رأسي، كما أحسّ أن دماغي يعمل بحيوية كبيرة.

إبراهيم : هذا جيّد ! نحن كإنسان نحتاج إلى تنشيط حَيَوِيَّة عَقلنا. وكما تلاحظ أنت بنفسك، لا يمكن أن نفهم أيّة قضية مجتمعية، أو ثقافية، أو سياسية، إلاّ إذا أخذنا بعين الاعتبار قدرًا مُحدّدًا من التفاصيل. والسَّبِيل لِتَلَافِي السَّطحيّة، هو تَدقيق التَفاصيل، والتَأَكُّد من صَوابها، وَمُراقبة صِحَّتها وَعَقْلَانِيَتِهَا. ... واستمرارا في موضوعنا الأول، يمكن أن نلاحظ باستغراب أنه، حينما يتورّط مسؤول "مَخْزَنِي" (من بين «خُدّام الدّولة»)، أو زعيم إسلامي، في فضيحة جنسية (مثل الدّاعيتين ***عمر بن احماد***، أو الوزير ***الحبيب الشّوباني***)، يوجد دائمًا أشخاص يذهبون فورًا إلى الزوجة (التي هي ضحية "الخيانة الزوجية")، لكي يُقنعوها بأن تتنازل عن المتابعة القضائية لزوجها. فيفلتُ هكذا زوجها المُتّهم (مثل الدّاعيّة ***عمر بن احماد***، أو الوزير الإسلامي ***الحبيب الشّوباني***) من عُقوبة سنتين سجنًا (الموجودة في الفصل 491 من القانون الجنائي). ونلاحظ أيضا أنه، حينما انفضحت العلاقة الغرامية بين الوزير الإسلامي ***الحبيب الشوباني***، وكاتبته الجميلة في

الوزارة سُميّة بن خلدون، لم يطلب أحد بأن يُطبّق هذا الفصل 491 (المتعلّق بِـ "الخيانة الزوجية") على هذا الوزير الإسلامي الحبيب الشّوباني (مثلما حدث في حالة الصحفي المُعارض التَعِس هِشَام المَنْصُوري). بل شجّع ***الحبيب الشّوباني*** عشيقته على الطّلاق من زوجها، بهدف التَزَوُّج بها، وبهدف الْإِفْلَات التَامّ من العقاب. ثم قالوا لنا أن الزوجة الأولى للحبيب الشّوباني كانت «راضية تمامًا» بتزوّج زوجها ثانيّةً، إلى درجة أنها هي التي أسرعت لِكي «تَخْطُبَ» لزوجها الزوجة الثانية سُميّة بن خلدون ! هل تُصَدّق هذه الخُرافة التي هي جميلة أكثر مِمَّا يَنْبَغِي ؟ كما أن زوجة عمر بن احماد (تحت ضُغُوط أصحابه) «تنازلت» فورًا عن مُتابعة زوجها بِـ «الخيانة الزوجية». لكنها طلبت فيما بعد الطّلاق من عمر بن احماد، وحصلت عليه. ومطالبة زوجة عمر بن احماد بالطّلاق، تعني أنها لم تتحمّل بأن تكون لزوجها امرأة ثانية. وهذا هو السُلوك العادي لدى كلّ زوجة. وقرّر عمر بن احماد وفاطمة النجار التّعجيل بِعَقد زواجهما بشكل رسمي وقانوني، وذلك بهدف التقليل من الحَرَج الذي تسبّبا فيه للحزب، وللحركة، بأسابيع قليلة قبل الانتخابات البرلمانية التي كانت ستُعقد في يوم 7 أكتوبر 2016 المقبل.

آدم : أشفق على زوجات الحركيّين الإسلاميين !

إبراهيم : نعم، زوجاتهم تستحقّ الرّأفة... ويمكن أن تلاحظ أن زوجات زعماء الحركات الإسلامية الأصولية ليس لهنّ حظّ كبير. حيث أن هؤلاء الزوجات، في حالة تعرّضهنّ لِخيّانة زوجية، يُحْبِبْنَ أزواجهُنّ، ولا يُرِدْنَ سُوءًا لأزواجهنّ، فَيَرْفُضْنَ القيام بأية متابعة قضائية ضدّ أزواجهنّ. أما في حالة الصحفي العازب المُعارض ***هشام المنصوري***، فلم يكن له مثل هذا الحظ. بل على عكس ذلك، وُجد من يتصرّف كأن الدّعوة القضائية ضدّ "الخيانة الزوجية" كانت موجودة أو جاهزة سَلَفًا

ضدّ ***هشام المنصوري***. فكان مصير هشام السريع هو الحكم عليه بِـ 10 شهور سجنًا نافذا، وغرامة 40 ألف درهم.

15) نُحاسب الأُصوليّين على مِقْدار مَزاعِمِهم

آدم : ولماذا كل هذه المحاسبة إذن ؟

إبراهيم : آه ! طبعًا ! المحاسبة المتبادلة فيما بين المواطنين هي سلوك ديمقراطي ضروري. ***ونحن نُحاسب الإسلاميين الأصوليين على مِقدار مَزَاعِمِهم !*** هل نسيتَ، أم أنك تناسيتَ، أن هذين الشّيخين، كانا من بين الإسلاميين الأصوليين الذين «ظلّوا يهاجمون، منذ زمان طويل، الحداثيّين المطالبين بالحرّيات الفردية، ويتهمونهم بالفسق، والفجور، ونشر الرّذيلة... ويتّهمون العلمانيين بالفساد، والفحشاء، وارتكاب المعاصي، وعدم خشية الله... وأشرطتهما الكثيرة لا زالت موجودة على الأنترنيت، وعلى اليوتيوب... ولا يكُفّان عن إعطاء الدّروس للشبّان من الجنسين، ويحرّمون التصافح بين الجنسين... ويُجرّمون مجرّد النّظرة بين الجنسين... ويمنعون الاختلاط بين الذكور والإناث... وإلاّ وَعَدُوهُم بمصير في جهنّم»[16] !

آدم : كلام الإسلاميين طبيعي. ونواياهم حسنة. ذاك هو خطاب "الوعظ والإرشاد" في الإسلام السلفي. إنهم يَدْعُون إلى الأخلاق السَّمْحَة. معهم الحق. دورهم هو أن يُنبّهوا إلى الجريمة قبل حدوثها.

(16) اسماعيل الحكوتي، في 25 غشت 2016، على موقع: (badil.info/).

بعض المغامرات الجنسية في أوساط الإسلاميّين التي تناولتها جرائد المغرب.

إبراهيم : عن أيّ حق تتكلّم؟ وعن أية أخلاق تتحدّث؟ أنظر مثلاً إلى فاطمة النجار، في إحدى تسجيلات "الفِيديُو" لدروسها المعروضة على "اليُوتْيُوبْ (Youtube)". على شبكة الأنترنيت، رأيتها بِعينيّ تقول للفتيات، أن «النّظرة بين الأنثى والمذكّر يمكن أن تكون أخطر من اللّمس»! وقالت فاطمة النجار أن «مجرّد النَّظْرَة بين الأنثى والمذكّر، تُشكّل بداية للزّنى، وعقوبة الزّنى هي جهنّم»! وأضافت فاطمة النجار أنه «حينما يذهب التلميذ مع جارته التلميذة إلى المدرسة، عبر أزقّة المدينة أو القرية، فإن رُفْقَتَهُما تشكّل خُلْوَةً، والخُلْوَة هي بداية الزّنى،

وعقوبة الزّنى هي جهنّم»[17]! وللعثور على الكثير من هذه الفِيدِيُوهَات المُدهشة، يكفيك أن تبحث في "اليُوتْيُوبْ" (youtube) عن عبارة «فاطمة النجار». أليست هذه نظرة مَرَضِيّة (pathological) للمجتمع؟ إنهم يريدون إخلاء المجتمع من كل علاقة إنسانية بين الإناث والذكور! يريد الإسلاميون الأصوليون فرض الفصل المطلق بين الإناث والذكور! إنهم يرغبون في إقامة جدار سميك، غير مرئي، ولا يمكن اجتيازه فيما بين النساء والرجال. والغريب هو أن الإسلاميين الأصوليين لا يُدركون أن هذا الفصل المُفرط بين الإناث والذكور يؤدي إلى عكس ما يريدون. بينما البلدان المتقدّمة تجتهد لإدماج المرأة في كل مرافق المجتمع، وبدون أيّ استثناء، في مؤسّسات الدولة، وفي مراكز البحث العلمي، وحتى في الشرطة، وفي الجيش. ويقبلون مثلا بوصول المرأة إلى منصب رئاسة الدولة، وإلى ترأّس وزارة الدّفاع، إلى آخره.

آدم : ولكن من الطبيعي أن ينظر الإسلاميون إلى قضايا الجنس من منظار ديني.

إبراهيم : لاَ يا مواطن، كل من يحاول معالجة قضايا الجنس بمرجعية دينية متعصّبة ومطلقة (سواءً كانت هذه المرجعية هي اليهودية، أم المسيحية، أم الإسلام)، فإن مواقفه ستكون حتمًا هي تَدْنِيس الجِنْس، ثم التّأنيب، ثم الكَبْت، ثم التحريم، ثم المنع، ثم التَكْفِير. والتجارب المتنوّعة، عبر مختلف بلدان العالم، تُبيّن أن التَصَلُّب في «منع كلّ علاقة جنسية خارجة عن الزواج القانوني» لا يقدر على معالجة مشاكل الجنس في المجتمع. وعلى خلاف ذلك،

---

(17) من بين تسجيلات "الفيديو" فاطمة النجار الموجودة على "اليُوتْيُوب": «الحجاب»، «نصيحة غالية للفتيات»، «لا تقتربي»، «فلينتظر الحب»، «المغربية». وتُعدّ مشاهدتها بمئات الآلاف. https://www.youtube.com/watch?v=c4skmv2XaR4

يُستحسن أن نُعالج قضايا الجنس بالمُرُونَة، وَبِالتَّفَهُّم، وبالعَقل، وبالتَسامح، وبالقِيم الإنسانية. والأحسن هو أن نترك الدّين للعبادة فقط، بينما يُستحسن أن نعالج قضايا الجنس بالعقل، وبقيم العَدالة الإنسانية.

آدم : قد تكون نقطة ضعفي هي أنني كنتُ دائما أتعاطف مع الحركات الإسلامية. فأرجوك، لا تقسو في نقدك على الإسلاميين السلفيين والأصوليين.

إبراهيم : من الخطأ أن تكون لأيّ منّا رغبة في القساوة ضدّ أيّ مواطن كان. الواقع الحاصل هو أن الإسلاميين السّلفيّين، أو الأصوليين، يتكلّمون باسم الله، وباسم الرسول، ويدّعون أنهم وحدهم يفهمون الدّين الفَهْمَ الصحيح، وأنهم وحدهم يحتكرون حقّ النيابة عن الإله، وأنهم يحتكرون تطبيق إرادة الله. ويمارسون التكفير، وأحيانا التقتيل، باسم الله. ويريدون فرض مجتمع متديّن بالقوّة، مجتمع يكون فيه الإيمان إجباريا، وتكون فيه العبادة إجبارية، ويكون فيه الخضوع المطلق لفقهاء الدّين إجباريا. ويريدون أن يكون هذا الخضوع للفقهاء في كل الميادين، الدّينية، والسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والفكرية، والثقافية، وحتّى في موضا اللّباس. لذا سنكون دائما صارمين في محاسبة كلّ الإسلاميين الأصوليين الذين يحملون هذه المزاعم. ونتمنّى لهم الهداية، لأنهم كانوا، وسيبقون دائما، دون مستوى مزاعمهم. وننصحهم بأن يُثقّفوا أنفسهم، قبل أن يزعموا إخضاع المجتمع لتصوّراتهم المتخلّفة. وندعوهم إلى الاستفادة من تجارب إخوانهم الإسلاميين الأصوليين الموجودين في بلدان أخرى. فكل بلد تسيطر فيه جماعات إسلامية أصولية، إلاّ وتشتعل فيه حرب أهلية شاملة، ومدمّرة، مثلما حدث، مرارًا وتكرارًا، في كلّ من أفغانستان، وباكستان، ولبنان، والجزائر، وسوريا، والعراق، ومصر، والسودان،

والصومال، واليمن، وليبيا، إلى آخره. وحيثما تقوّت الحركات الإسلامية السلفية أو الأصولية، تشتعل حرب أهلية متعصّبة، وعمياء، وتخرّب كلّ شيء. ومجمل الحركات الإسلامية الأصولية لم تعط للمجتمع سوى التّكفير، والتّخوين، والتقاتل المتبادل، والتخلّف، والانحطاط، والحرب الأهلية، والخراب، والدّمار. وتاريخ مجمل الحركات الدّينية الأصولية في العالم، سواءً كانت هذه الحركات يهودية، أم مسيحية، أم إسلامية، كلها تعلّمنا، أن مآل تشدّدها أو عدوانيّتها، هو حتمًا، ارتكاب سلسلة لا مُنتهية من الأخطاء، والفضائح، والحماقات، وحتّى الجرائم في حقّ الإنسانية. وهذه السلسلة من الحماقات، المرتكبة على مدى 15 أو 30 سنة، هي التي سَتقنع جماهير الشعب، بأن ***الحل الوحيد، هو فصل الدّين عن الدولة، وفصل الدّين عن السياسية، وسنّ حرية العقيدة، وحرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة.***

16) هَل يَحِقّ للحركات الإسلامية أن تُنَصِّب نَفسها «شُرطة أخلاق» ؟

آدم : لكن يا أخي، ما الضّرر إن كانت الحركات الإسلامية تكافح ضدّ الرّذيلة، وتدافع عن الأخلاق، وتشجّع على حسن السلوك ؟

إبراهيم : وهل تعتقد أنت أن سلوك فقهاء الدّين نموذجي حقًّا، إلى درجة أنه يُبَوِّئُهُم إلى أن يُصبحوا قُدْوَةً إجبارية لكل المجتمع؟ هل تصرّفهم هو أحسن السلوكيات الممكنة؟ أَلَا تلاحظ أن فقهاء الدّين لاَ ينتجون شيئًا، ولاَ يفيدون المجتمع، وإنما يحرّضون دائما الفئة المجتمعية التي تخضع لهم، ويحثونها على مُحاربة الفئات المجتمعية التي ترفض الخضوع للفقهاء الدّينيين؟ وهل الدّين يحتكر هو وحده حقّ الدّفاع عن الأخلاق؟ وهل كل المواطنين الذين لا يتديّنون عديمي الأخلاق؟ ومن نصّب الحركات الإسلامية وصيّة على أخلاق المواطنين؟ وبأيّ حق يتصرّف أنصار الحركات الإسلامية كَ «شرطة أخلاق»؟ ألاَ تعلم السَّوَابِق المُتعدّدة التي حدثت في المغرب، والتي تصرّف فيها أنصار الحركات الإسلامية السلفية كأنهم «أوصياء شرعيون على مراقبة أخلاق المواطنين»[18] ؟!

(18) في يوم 30 ماي 2018، اعتدت مجموعة مكوّنة من 14 شخصا، مُلَثَّمِين، على مواطن ومواطنة، بنواحي جُمُعَة "سْحِيمْ" بإقليم آسفي، وذلك بحجة «مُحاربة المُنْكَر». وتمّت متابعة 13 منهم في حالة اعتقال، وواحد في حالة سراح. (يُتْبَع)464

آدم : لكن لماذا تتّهم الإسلاميين بسوابق؟ وهل هناك سوابق؟ وما هي هذه السّوابق ؟

إبراهيم : أذكّرك ببعض الحالات الحديثة المشهورة، وأبرزها ما يلي :

أ) سابقة فتاتين في مدينة إنزگان (أگادير، المغرب)، اللّتين حاصرهما حشد من الإسلاميين الأصوليين، وهدّدوهما، بدعوى أن طول تَنُّورَتَيْهِما (juppes) غير كاف. ولمّا حضرت الشرطة، اعتقلت الفتاتين (بدلاً من اعتقال الأشخاص الذين تهجّموا على الفتاتين)، ثم تابعت النيابة العامّة الفتاتين الضحيتين بتهمة «الإخلال بالحياء العام».

ب) سابقة اعتداء جماعة من الإسلاميين الأصوليين، في إحدى شوارع مدينة فاس، على شابّ اتّهموه بِـ «المِثْلِيَة (homosexuel)»، وانهالوا عليه بالضرب، والرَّكْل، حتى هَلَكُوه.

ت) بذريعة «مُحاربة المُنكر»، أقدم ثلاثة أشخاص على طعن شاب ثلاثيني بالسّلاح الأبيض، بسبب مرافقته لفتاة، واعتدوا بالضّرب على هذه الفتاة التي كانت ترافقه، في زنقة في حي شعبي يُدعى "حيّ المُجاهدين" بمدينة طنجة[19].

ت) سابقة خوض أشخاص من الإسلاميين الأصوليين لحملة منظّمة ضدّ النساء غير المحجّبات، وضدّ "لباس السّباحة" (bikini) على الشّواطئ، بهدف فرض نمط لباس «إسلامي»، يحجب جسم المرأة كلّها، بل يشوّهها. كأن المرأة (وحدها، دون الرجل) هي كائن غير طبيعي، ويجب إخفاءها، أو سحبها من الفضاء العام.

(تَتِمَّة)63 (عن بيان "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، الصّادر في 9 يونيو 2018).

(19) عن صحيفة "آخر ساعة"، العدد 673، ليوم 2 أبريل 2018، الصفحة 1.

آدم : لكن إخفاء جسم المرأة هو من قبيل الحياء، أو الحشمة. لأن جسم المرأة يُثير شهوات الرجال.

إبراهيم : لو كان الدّاعون إلى إخفاء جسم كل أنثى صادقين، لدافعوا، في نفس الوقت، على إجبارية إخفاء جسم كلّ مذكّر، من القدمين إلى الرّأس، لأن جسم المُذَكَّر، وبنفس المنطق السابق، يُـثير هو أيضًا شهوات الإناث. هل مِن العَدل أن نجبر المرأة وحدها، دون الرجل، على لباس كيس خانق، وغير مريح؟ ألا يستحقّ المواطنون، نساءً ورجالاً، حرّية الاختيار في ألبستهم؟

آدم : أَمْ مْ مْ ... المُهم ... لِنَعُدْ إلى موضوعنا الرئيسي...

17) حالات مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج تُعدّ في كلّ يوم بِمِئات الآلاف

إبراهيم : عودةً إلى موضوع الفضائح الجنسية، كثيرون من الناس لا يعلمون أن بوليس المغرب يضبط في كل يوم، المئات، بل الآلاف، من حالات مُمَارَسَة الجنس خارج إطار الزواج القانوني. ومعظم حالات مُمَارَسَة الجنس الواقعة خارج الزواج (التي يضبطها البوليس) تُسوّى بدون متابعة قضائية. وأقلية قليلة من هذه الحالات هي فقط التي تُحسم بمحاكمة، أو بالسجن. وحينما تحدث هذه الحالات، فلا أحد من الشعب يعبأ بها (باستثناء الأفراد المُدانِين بالسجن، وعائلاتهم). أمّا حالات مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج القانوني، التي تحدث في كلّ يوم، والتي لا يكتشفها أحد، تُعدّ بِمئات الآلاف. لكن حينما يتورّط زعماء من الحركات الإسلامية الأصولية، يصيحون جماعيّا: «نحن ضحايا متابعة بوليسية ! لقد سقطنا في كمين نصبه لنا البوليس»! وهذا كلام غير معقول.

آدم : كيف؟ ماذا تقصد؟ قُلتَ خلال كلامك السّابق، أن ***حالات مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج القانوني تعدّ في بلادنا، وفي كلّ يوم، بمئات الآلاف؟*** هل توجد حقًّا هذه الحالات في مجتمعنا المُسلم بهذه الأعداد الكبيرة التي قُلتها سابقًا ؟ كيف؟ هل هذا صحيح؟ هل يحدث هذا عندنا، نحن الذين ندّعِي أننا «خير أمّة أُخْرِجَت للناس»!؟

إبراهيم : بالضّبط ! حالات مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج القانوني، التي تحدث في كلّ يوم بالمغرب، تُعَدّ بمئات الآلاف ! نعم، إنها تُعدّ في كلّ يوم بمئات الآلاف ! ولا تنفضح منها سوى نسبة ضئيلة جدًّا. ويمكن أن نقول أشياء مماثلة عن مجمل البلدان الأخرى المسلمة، مثل الجزائر، ومصر، والسعودية، والعراق، وتركيا، وإيران، وإندونيسيا، إلى آخره. ***ولا يستطيع أيّ دين في العالم، ولا أية دولة دينية، أن تقضي كلّيا ونهائيا على ظاهرة مُمَارَسَة الجنس خارج إطار الزواج القانوني ! ومجمل الشعوب المُسلمة، متشدّدة في خطابها الدّيني، لكن سلوكياتها مخالفة، بل مناقضة، لهذا الدّين هو نفسه. وهذا الخلاف، أو النّفاق، الموجود في الشعوب المسلمة، يوجد بنفس الحدّة، لدى أعضاء وأنصار الحركات الإسلامية الأصولية.*** ويمكن لكل مواطن أن يكتشف، وأن يلاحظ، هو بنفسه، هذه الظواهر، في بيئته المجتمعية.

آدم : أُوْوْوْهْ ! ... أنا لا أتفق معك ! أنتَ تبالغ جدا ! أنت منحاز. لا أظنّ أن المواطنين يمارسون الجنس خارج الزواج القانوني، وبهذه الدرجة، أو بهذه الأعداد، أو بهذا الانتشار، داخل مجتمعنا المسلم. أنت تتهجّم على مواطنينا الأبرار، وتتّهمهم، وتهينهم. وهذا غير مقبول.

إبراهيم : كلامك يُثبت، هو نفسه، أنك لا تعرف جيّدًا مجتمعك. أكتفي بأن أعطيك مثالاً واحدا، محدودًا، ومُعبّرًا، من بين المئات من الحالات. وهذا المثال هو ***حالة السيارات التي يمارس أصحابها الجنس داخل سياراتهم، في بعض الأماكن المعزولة،*** وخاصّة منها الشواطئ (مثلما حدث في حالة عمر وفاطمة). وغالبًا ما يُلْصِق أصحاب هذه السيارات أوراقًا رقيقة، من البلاستيك الملوّن بالأسود، على زجاجات السيارة، لإخفاء ما يحدث داخلها. فإذا أحصينا مجمل السيارات التي تقف، في كلّ يوم، عند حلول المساء، بشاطئ البحر، في

المدن والقرى الشاطئية بالمغرب، ابتداءً من شاطئ مدينة السعيدية شرقًا، ومرورًا عبر شاطئ طنجة شمالاً، إلى شاطئ الدار البيضاء وَسَطًا، إلى شاطئ لَكْوِيرَة جنوبًا، فقد نجد أن هذه السيارات تُعدّ، في كل يوم، بمئات الآلف. وإذا أحصينا مجموع هذه السيارات على مدار سنة كاملة، فسنجد أنها تُعدّ بالملايين. أمّا إذا أحصينا كل أنواع وأصناف مُمَارَسَة الجنس (خارج الزواج القانوني)، سواءً في سيارة أم في غيرها، فسنجد أنها تعدّ في كلّ يوم واحد بمئات الآلاف. وهذه المشاهد تتكرّر، على أقلّ تقدير، حسب ما أعرف، منذ أكثر من أربعين سنة !

آدم : هذا موضوع إحصائي جدير بأن يخضع للبحث العلمي. ويمكن اقتراح دراسة هذا الموضوع على "الهيئة العليا للتخطيط" !

إبراهيم : أنت من يقول ذلك، وليس أنا.

18) «الزَّوَاج المُبْكِر» وَ «تَزْوِيج الفَتَيَات القَاصِرَات»

آدم : قال فُقَهَاء أنّ نَبِيَ الإسلام محمد بن عبد الله تَزَوَّج بِعَائِشَة وهي بِنْت سِتَّة سَنوات، ودخل عليها وهي بنت تِسْعَة سنوات. فما هو رأيك حول الزَّوَاج المُبْكِر (mariage précoce) ؟ وما هو رأيك حول تَزْوِيج الفَتَيَات القَاصِرَات (التي يَقِلّ عُمُرُهُنّ عن 18 سَنَة) ؟ هل هُو مُبَاح ؟ وإن لَمْ يَكُن مُباحًا، مَا هي شُرُوطُه ؟

إبراهيم : مَوْضُوعنا الرئيسي (الذي اِتَّفَقْنَا على نِقاشه)، ليس هو وَصَايَا أو تَعَالِيم الدّين حَوْل الزَّوَاج (وَلَوْ كان هذا الدّين هو الإسلام، أو المسيحية، أو اليَهودية، أو غيرها). وأنت تُدْرِكُ أنّه، إذا نَاقَشْنَا مَوْضُوعًا مُجتمعيًّا، من داخل المَنْظُومَة الفِكْرِيَة لِلدّين، فالنتيجة الحَتْمِيَة لنقاشنا ستكون هي ضرورة الإلتزام بِوَصَايَا الدّين المُقَدَّسَة، وَتَطْبِيقِهَا كما وَرَدَت حَرْفِيًّا في الكُتب المُقَدَّسَة، ودون مُراجعة، ولا نَقد، وَلَا تَحْسِين، وَلَا تَطْوِير.

آدم : ولكن، الشّعب مُتَدَيِّنٌ. ونحن مُسلمون. فلماذا لَا نَلتزم بِتَعَالِيم الدّين الإسلامي في الزَّوَاج ؟

إبراهيم : الزَّوَاج مِن مِنْظَار دِينِي (حَسَب كلّ دين) هو مَحْسُوم، بشكل مُقَدَّس، وَمُطلق، وَنِهَائِي، وغير قَابِل لِلنِّقَاش. فَلِمَاذا تُريد

مِنّي أن أُنَاقِشَ الزَّواج بِمِنْظَار دِيني ؟ أَلَا يُمكننا أن نُنَاقِشَ الزَّوَاج بشكل مُنْفَصِل عن الدّين ؟ ولماذا لا نُعَالِج قضايا الزَّوَاج بِاعْتِبَارات مُجتمعية، وَعَقْلَانِيَة، وَعِلْمِيَة، وَدِيمُوقْرَاطِيَة، دُون الخُضُوع لِتَوْصِيَّات دِينِيَة مُقَدَّسَة، وقديمة، ومُتجاوزة ؟ أَلَيْسَ الزَّواج، أَوَّلًا وقبل كلّ شَيْء، هو تَلْبِيَة لِحَاجِيّات المُواطن، ولحاجيّات المُجتمع، وليس إِرْضَاءًا لِنُصُوص أَيّ دين مُقَدَّس ؟ وَحَتَّى إِذا كُنَّا حَالِيًّا نُناقش مَوْضُوع «الجِنْس والدّين»، فإننا نُنَاقِشُه كَمَوْضُوع سِيَّاسِي، وَمُجْتَمَعِي، وَلَا نُنَاقِشُه كَمَوضُوع دِينِي مَحْض. ***والزَّوَاج هو مُؤَسَّسَة مُجتمعية، وليس مُؤَسّسة دِينِية.*** وَلَيْسَ الزّواج مُقَدَّسًا، وَلَا ثَابِتًا عبر التاريخ الطَوِيل، وإنّما الزَّوَاج يَتَطَوَّر في تَرَابُط مع تَطوّرات المُجتمع (الاقتصادية، والسياسية، والفِكْرِيَة، والثقافية، والقانونية، والديمُوغْرَافِيَة، الخ). بينما تَرْفُض الدِيَانَاتُ الخُضُوعَ لِتَطَوُّرات المُجتمع. ورغم بعض المَظاهر، فإن بعض القَوانين التي تَحْكُمُ الزّواج، هي في جَوهرها قَوانين مُجتمعية، وَعَقْلَانِيَة، ومتطوّرة، وتاريخية. وليست قَوانين الزّواج ذات طبيعة دِينِيَة، وليست مُقَدَّسَة، أو ثَابِتَة عبر التاريخ. وَأَنْوَاع «الزّواج المُبْكِر» (mariage précoce)، أو الزَّوَاج بالفَتَيَات القَاصِرَات (mariage avec des filles mineures)، التي كانت مُعْتَادَة، وَمُبَاحَة، في عهد النَبِيّ محمد، والتي كان مَعمولًا بها في مُجمل دِيَّانَات الشَّرْق الأَوْسَط، أي خلال القَرْن السَّابِع المِيلَادِي، أصبحت هذه الأنواع من الزَّوَاج في القَرن الوَاحِد والعِشْرِين الحَالِي مَرْفُوضَة، وَمَمْنُوعَة، بَلْ مُجَرَّمَة، وذلك طِبْقًا لِلْقَوَانِين الوَضْعِيَة القَائِمَة حَالِيًّا في مُعظم البُلدان المُسلمة.

آدم : ولكن، لماذا ترفض «الزَّوَاج المُبْكِر» ؟ ولماذا ترفض «تَزْوِيج الفَتَيَات القَاصِرَات» ؟

إبراهيم : سَبَقَ أن قُلتُ لك، أنّ أحد أَهَم المَشاكل في مَوْضُوع «الزّواج» اليَوم، (وكذلك في مَوضوع «مُمَارَسَة الجِنْس خَارج الزّواج»)، هو ***التَفَاوُت الكبير*** بين سِنّ بُلُوغ الجِسْم (في قُرابة سِنّ 12 سنة)، والسِنّ المُتَوَسّط الذي يُعْقَدُ فيه الزّواج في مُجتمعنا الحالي (والذي هو سِنّ 30 سَنَة تَقْرِيبًا). هذا التَفَاوُت الكبير (قُرابة 18 سنة) هو الذي يَتَسَبَّبُ في مَشَاكِل مُجتمعية كثيرة. وإذا كان جِسْم الشَابَّة أو الشَابّ نَاضِجًا لِلْإِنْجَاب منذ قُرابة سِنّ 12 سَنَة، فإنّ عَقل الشَابَّة أو الشَابّ لَا يُعْتَبَرُ نَاضِجًا لِتَحَمُّل مَسْؤُولِيَّات الزّواج (في مُجتمعنا الحالي) إِلَّا في سِنّ قُرابة 30 سَنَة. ومجتمعنا الحالي هو الذي يُجْمِعُ على أن الشَابَّات والشُبَّان لا يُصبحون نَاضِجين مُجْتَمَعِيًّا (أَيْ مُؤَهَّلِين لِتَحَمُّل مَسْؤُولِيَّات مُجتمعية) إِلَّا اِبْتِدَاءًا من قُرابة سِنّ 25 أو 30 سنة. وإذا زَوَّجْنَا شَابَّةً أو شَابًّا في سِنٍّ مُبْكِر، أو قَاصِر، أَيْ في سِنّ يَقِلُّ عن قُرابة 25 سنة، فإن هذا الزَوَاج المُبْكِر سَيَفْشِلُ، وَسَيَتَسَبَّبُ في أَضْرَار مُتنوّعة وَمُتعدّدة، لِثَلَاثَة أَطْرَاف، وهي : الْمُتَزَوّجَان المُبْكِرَان، وَأَبَوَيْهِمَا، والْمُجتمع.

آدم : وما هي هذه الأضرار التي يُمكن أن تَنْتُجَ عن «الزَّوَاج المُبْكِر»، أو عن «تَزْوِيج الفَتَيَات القَاصِرَات» ؟

إبراهيم : الأضرار التي يُمكن أن تَنْتُج عن «الزَّوَاج المُبْكِر»، أو عن «تَزْوِيج الفَتَيَات القَاصِرَات»، هي كثيرة، وَمُتَنَوّعَة، وَمُتَطَوّرَة. أَذْكُرُ من بينها الأمثلة التالية : 1) الفَتَاة القَاصِرَة، بِجِسْمِهَا وَعَقْلِهَا القَاصِرَيْن، لَا تَتَحَمَّل مُمَارَسَة الجِنْس، وَلَا تَرْغَبُ فيها، وَلَا تَهْتَمُّ بها، وَلَا تَتَقَبَّلُها، وَلَا تَقْدِرُ عليها. 2) إذا حَمِلَت الفتاة القاصرة، فإن جِهَازَهَا التَنَاسُلِي الْأُنْثَوِي لَا يَقْدِر بَعْدُ على تَحَمُّل أو تَدْبِير هذا حَمْل الجَنِين. وسيكون هذا الحَمْل مُتَجَاوِزًا لِطَاقَة الفتاة القاصرة، وَمُضِرًّا بها، وَمُضِرًّا بِالجَنِين. وقد تَتَعَرَّض الفتاة القاصرة لِلْمَوْت قَبْل وَضع الجَنِين، أو

أَثْنَاءَه. 3) في زواج طبيعي بين شخصين بَالِغَيْن وَنَاضِجَيْن، لَا تَحْدُثُ فقط أوقات مُمْتِعَة وَسَعِيدَة، بَلْ تَحْدُثُ أيضًا الكثير من سُوءُ التَفَاهُمَات (incompréhensions)، وَالخِصَامَات، وَالنِزَاعَات، وَالمُشَاجَرَات، والأحزان، وَالأَحْقَاد، وَالأَضْرَار، الخ. فما بَالُك بِمَا يُمْكِن أن يَحدث في زَوَاج يكون أحد الزَّوْجَيْن فيه (أو هُمَا معًا) قَاصِرًا. وهذا القُصُور يُوجد، ليس فقط في ضُعْف طَاقَات جِسْم أحد الزَّوْجَيْن (أو هما معًا)، بَل يُوجد أيضًا في ضُعْف نُضْج عَقْلهما. 4) يُطْلَب مِن الزَّوَاج أن يَأْتِيَ بِالتَفَاهُم، وَالتَكَامُل، وَالتَعَاوُن، والطُمَأْنِينَة، وحتّى السَّعَادَة. أمّا إذا كان هذا الزَّوَاج إِطَارًا لِسُوءَ تَفَاهُمَات دَائِمَة، وَمَصْدَرًا لِتَوَتُّرَات، وَمُخَاصَمَات، وَمُشَاجَرَات، وَمُعَامَلَات جَارِحَة، وَعَذَابَات مُؤْلِمَة، فإن هذا الزَوَاج يَتَحَوَّل إلى جَهَنَّم. ويُصبح الحَلّ الوحيد، والمُسْتَعْجَل، هو الطَلَاق. 5) الطَلَاق هو دائمًا صَدْمَة مُؤْسِفَة وَمُؤْلِمَة لِلزَّوْجَين معًا. وَيُشَكِّلُ الطَلَاق مَحَطَّة اِنْكِسَار في مَسَار، أو في حياة، الزَّوْجَيْن معًا. 6) تكون نَتَائِج الطَلَاق كَارِثَة على الأبناء (في حالة وُجُودهم). ويكون طلاق الأبوين فَاجِعَة مُحَطِّمَة على اِمْتِدَاد حياة الأبناء. 7) كل طَلَاق هو خَسَارَة، ليس فقط لِلزَّوْجَين، بَل أيضًا خَسَارة بالنِّسْبَة لِلْمُجتمع. لأن الطَلَاق يُجَسِّد ضَيَاع طَاقَات، وَوَقْت، وَمَجْهُودات، وَفُقْدَان لِاسْتِثْمَارَات شخصية هَامَّة وغير مَرْئِيَة. 8) غَالِبًا ما يكون الزَّوَاج المُبْكِر، أو الزَّواج بِقَاصِرَة، تَغْلِيبًا لِلرَّغْبَة العَابِرَة في الْاِسْتِمْتَاع بِمَلَذَّات مُمَارَسَة الجنس، وذلك بَدَلًا مِن تَفْضِيل خِدْمَة المَصَالح المُجتمعية الطَوِيلَة الْأَمَد لِلزَّوْجَين معًا. وَاتِّبَاع سُلُوك مُعاكس سَيَكُون حِسَابًا نَفْعِيًا، وَانْتِهَازِيًا، وغير عَقْلَانِي، وغير أخلاقي، وغير عادل. 9) إذا كان المُشكل هو حاجة شخص مُحدّد (غير مُتَزَوِّج) إلى مُمَارَسَة الجنس في فَتْرَة مُعَيَّنَة، فيجب، في هذه الحالة، أن نَجِدَ حَلًّا مُلَائِمًا لهذا الحاجة العَابِرَة، وَلَوْ كانت مُتَكَرِّرَة، دُون اللُّجُوء إلى الزَّوَاج مع

فَتَاة قَاصِرَة، مع مَا يرتبط بهذا الزَّواج مِن إِكْرَاهَات[20]. 10) التجربة تُؤَكِّد أنّ الزَّوَاج المُبكر، وكذلك تَزْوِيج القَاصِرَات، يَضُرُّ بهؤلاء المُتَزَوِّجَيْن، وَيَضُرُّ كذلك بالمُجتمع. وَمَا دُمْنَا نَحْتَكِم لِلْعَقْل، وَنُرِيد خِدْمَة مَصالح المُجتمع في شُموليته، يُصبح من وَاجبنا تَلَافِي، أو رَفْض، أو مَنْع، كلّ مَا يَضُرُّ بِالمُواطن، أو يَضُرّ بِالمُجتمع. وَلَوْ أنّ بعض النُصُوص الدِّينِيَة المُقَدَّسَة تَتَكَلَّم عن «الزَّوَاج المُبْكِر»، أو عن «تَزْوِيج الفَتَيَات القَاصِرَات»، أو تُبِيحُهُمَا.

(20) أُنظُر الفَصْل «كَيْف نَتعامل مع مُمَارَسَة الجِنس خارج الزّواج»، وأُنْظُر كذلك الفَصْل «الحَلّ الجَذْرِي لِمُشْكِل مُمَارَسَة الجِنس خارج الزَّوَاج»، داخل هذا الكتاب.

19) كيف نَتَعامل مع مُمَارَسَةِ الجِنْس خَارِج الزَّواج ؟

آدم : وماذا تُريد أنت ؟ هل تُريد أن يَعْتَقِل البوليس كل هؤلاء المُواطنين الذين يمارسون الجنس خارج الزواج القانوني، وأن يحكم عليهم القاضي بِعُقُوبَة سِجْنِيَة ؟

إبراهيم : لاَ، أبداً ! ما أريده هو: ***أولاً***، أن تعترف الدولة، وأن تعترف الحركات الإسلامية الأصولية، وأن يعترف الشعب هو نفسه، أن أجزاء واسعة من جماهير الشّعب، ومن كلّ طَبَقَات المُجتمع، ترغب في ***حرّيات أكبر في مجال مُمَارَسَة الجنس***. وَلَوْ أن هذه الجماهير لا تَتَجَرَّأُ بَعْد على الاعتراف العَلَنِي، بِالرَّغْبَة في هذه الحُرّيات الجنسية. وأريد ***ثانيًا***، من هؤلاء المُواطنين (الذين يرغبون في مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج)، أن يَعُوا حاجيّاتهم، وحقوقهم، وأن يتجرّؤوا على المشاركة في ***النِضال الجَماعي المُشترك***، من أجل إقرار حقوق الإنسان، وضمان الحريات الشخصية (بما فيها الحرّيات الجنسية). وأريد ***ثالثًا***، أن يُقِرَّ القانون القائم بأن : «***كلّ علاقة جنسية بين رجل وامرأة، إذا كانا رَاشِدَيْن، وغير مرتبطين بزواج قانوني، وإذا كانت علاقتهما سِلْمِيَّة، وبالتّراضي المُتبادل***»، وإذا لم تَكن هذه العلاقة تشمل قاصرًا، ولا مُعَوَّقًا ذِهْنِيًّا، وإذا لم يَشْتَكِ منها أيّ طَرف ثالث (مثلما يحدث في حالة الخِيانة الزوجية المُشْتَكَى منها)، فإن **هذه**

العلاقة الجنسية لا تُعتبر جَريمةً، ولو تخلّلتها مُمَارَسَة الجِنْس (خارج الزواج القانوني). ولا يحقّ، لا للدولة، ولا لأيّ طرف آخر، أن يتدخّل فيها، ولا أن يُعَاقِبَ عليها»[21] !

آدم : أظنُّ أنه يجب علينا الرُّجُوع إلى فُقهاء الدّين لكي يَجِدُوا حَلًّا لِمَشَاكل الجِنس في المُجتمع.

إبراهيم : فُقَهاء الدّين هُم بِطَبِيعَتِهِم مُحافظون. وأيّ اعتماد عليهم في مجال مُعالجة أيّ مُشكل مُجتمعي هو مَضْيَعَة لِلوقت. والفُقهاء والشُّيُوخ المَأجورون لدى الدّولة، غَالِبًا ما يَكْتَسِبُون عِدَّة زَوْجَات، وَيُناصرون تَعدّد الزَّوْجات. ومن المُستحيل أن يُوافق فُقهاء الدّين على أيّ شكل من أشكال مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج. بينما مُعظم المُراهقين، والعُزَّاب، والمُطَلَّقِين، ومن شابههم، لَا يَقدرون على عَقْد زَواج مُكْتَمِل الأركان.

آدم : ولكن فُقهاء الدّين والشُّيُوخ هم النُخْبَة النَيِّرَة في المُجتمع، وهم القُدْوَة الرئيسية. فلماذا لا نَعمل بِرَأْيِهِم ؟

إبراهيم : كَمْ مِن فُقَهاء الدّين هم حقيقةً قُدْوَة لِلْمُجتمع ؟ هل فُقَهاء مثل عمر بن احماد، أو فاطمة النجار، أو محمد الفِزَازي[22]، أو غيرهم، هل هُم قُدْوَة لِلمُجتمع ؟ مثلًا الفَقِيه محمد الفزازي، له زَوجات متعدّدات، ثُمّ تَزوّج بِفتاة قَاصِرَة، بِـ «زواج قراءة الفَاتِحَة»، ومارس معها الجنس خلال قرابة ستّة أشهر، ثمّ تخلّص منها كَأَنّها وَرَق "كْلِينِكْسْ" (Kleenex) وَسِخ، دون أن يَعْبَأَ بِمَصيرها المُجتمعي. ولا أظنُّ أنّ المُجتمع سَيَسْتَفِيد إذا اِعْتَمَد على مثل هؤلاء الفُقهاء.

---

(21) هذه الجُملة مُقْتَبَسَة مِن كتاب : رحمان النوضة، "أية علاقة بين الدّين والقانون". ويُمكن تنزيله بالمجّان من مُدَوَّنَة الكاتب.

(22) أُنْظُر تَفَاصِيل فَضِيحَة الفَقِيه محمد الفِزَازِي في المُلْحَق رقم 5 في آخر هذا الكتاب.

آدم : أنا لا أفهمك بما فيه الكِفَايَة. أنت تتكلّم كأن فِكرة مَنْع، وَمُعاقبة، مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج القانوني، هي فكرة خاطئة، أو ظالمة. وأنت تَتحدّث كأن مواطنين كثيرين يتّفقون معك حول نَقْد تجريم العلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج. بينما العكس هو الصحيح. أنت وحدك تريد إلغاء تجريم مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج القانوني. ولا أحد في المجتمع ينتقد تجريم هذا السّلوك.

إبراهيم : من وجهة نظر عامّة الناس، إقدام عمر بن احماد وفاطمة النجار على الدّخول في علاقة غرامية، ثم في مُمَارَسَة الجنس (خارج الزواج القانوني)، هو مُجرّد "مخالفة" للتّقاليد، ولِلدّين (أي "لِلشّريعة الإسلامية")، وكذلك لِلقانون الجنائي. ولكن من مِنظار العَالِم المُحَايِد، هذه "المُخالفة" تتجاوز الأشخاص الذين إِرْتَكَبُوهَا. بل هذه "المُخالفة" هي ظَاهِرَة مُجتمعية، وَفِعْل قَدِيم وَمُتكرّر. وهذه المُمَارَسَة هي أيضًا، وفي نفس الوقت، صِنْف من ***"النَّقْد"*** الضِمْنِي لِلتّقاليد، وللدّين، وللقانون. حيث أن التقاليد، والدّين، والقانون، يقولون جميعًا : «لَا تَفعل هذا» ! لكن الإنسان "فَعَلَ"، وَ"يَفْعَلُ"، وَ"سَيَفْعَلُ"، مِرَارًا، وَتِكْرَارًا. حيث أن عمر وفاطمة، ورغم إدراكهما لتوصيات التقاليد، والدّين، والقانون، أقدما على خرقها، وذلك بهدف تلبية حاجة طبيعية، أو موضوعية، أو ضاغطة. كأن العقل الظاهر (لدى المواطنَيْن عمر وفاطمة) يقول رسميا «نعم» للتقاليد، وللدّين، وللقانون؛ بينما العقل العَميق، أو الخَفي، يقول «لَا» ! فَعَامِل الضَّغط الهَائل للمُجتمع، يجعل عادةً المُواطنَ يُساير المُعتقدات السائدة في المُجتمع؛ لكن من فترة لأخرى، أو حينما تختفي المُراقبة، أو حينما تتوفّر بعض الظروف الخاصة، ينتفض هذا العَقْل الخَفي ضدّ المُعتقدات السّائدة، وضدّ الدّين، وضدّ القانون، بل يخرقها، ويعاكسها، بسبق الإصرار. هذه هي الحقيقة المُرَّة. هذه ظَاهِرَة مُجتمعية مُتَكَرِّرَة. وهذا ***السّلوك المُجتمعي***

المُتكرّر، يكتسي دَلَالات فكرية، وسياسية، وَمُجتمعية. ومن بين هذه الدّلالات أن تلك التوصيات المُجتمعية، والدّينية، والقانونية، تعاكس نَزوات الإنسان الحُرّ، أو طموحاته، أو حاجياته. وعليه، فَمِن حقّ، بل من واجب، المُواطنين أن يُنَاقِشُوهَا، وأن يَنْتَقِدُوهَا، أو على الأقل، أن يَتعاملوا معها بِحَذَر، أو بِمُرونة، أو بِتَوَاضُع.

آدم : أُوخْ ! كَيْف ؟ ... أنت تَدعونا إذن إلى التساهل مع مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج القانوني. وهذا التساهل يؤدّي إلى الإباحية، وإلى الزّنَى، وإلى الرَّذِيلَة ! ألا تَدري أن التساهل مع مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج هو حَرَام، بَلْ هُو انحراف خطير، ويمكن أن يؤدّي إلى خراب المُجتمع؟

إبراهيم : العَكس هو الصحيح ! ***المُبالغة، أو التَشَدُّد، في مجال قَمع مُمَارَسَة الجنس الخارج عن الزواج، هو الذي يدفع أَعْدَادًا لَا يُسْتَهَانُ بها من المُواطنين نحو انحرافات جنسية مُتنوّعة، تَضرّ، في نفس الوقت، بالفرد، وبالمجتمع. بينما سُلوك المُرونة، والتَسامح، والتَفَهُّم، والرّحمة، والإشفاق، والرَّأْفَة، في ميدان مُمَارَسَة الجنس، هو الذي يساعد على عَقْلَنَة تَدْبِير التَوَتُّرَات الجنسية. وهو الذي يُمَكّنُ من تربية مُواطنين سَليمين، ومُتوازنين. وبقدر ما يتعامل مُواطنو المُجتمع بمرونة، وتَسامح، مع مُمَارَسَة الجنس التي تحدث خارج الزَّواج، بقدر ما تصبح هذه المُمَارَسَة للجنس نادرة، أو تافهة، أو عادية، أو غير مبحوث عنها، أَوْ أَقَلَّ اِسْتِحْوَاذًا على عُقول المُواطنين، أو بَعيدة عن مُمَارَسَة العُنف ضدّ النساء.***

آدم : أُخْ، لَا ! كَيْف ؟ لَا أَتَّفِق معك ! أنت تَدَّعِي أن التَسَامُح مع مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج يُسَاعِد على تَكوين مُواطنين سَلِيمِين، وَمُتَوَازِنِين. أنا لَا أُوَافِق على هذه الفِكرة.

إبراهيم : من فَضلك، دَعْنَا نَبقى هادئين. إذا نحن فَكَّرْنَا بِعُمْق، قد نَكْتَشِفُ أشياء مُخالفة لِبعض مُعتقداتنا القديمة. أَلَا تَرَى أنّه، ***كُلَّمَا كانت الكائنات الحَيَّة حُرَّة، كُلّما كانت نَاضِجَة، ومُتَقَدّمَة، ومُتطوّرة ؟ وكلّما كانت الكائنات الحيّة مُكَبَّلَة، أو مُكْرَهَة، أو مُضْطَهَدَة، كلما زَادَ تَأَزُّمُهَا، أو تَخلّفها، أو انحطاطها.*** هذه قَاعِدَة تَصْدُقُ على النباتات، وعلى الحَيَوَانَات، وكذلك على البَشَر. بَل تَصْدق أيضا هذه المِسْطَرة في ميدان مُمَارَسَة الجِنْس. بِمَعْنَى أنه، بِقَدْرِ مَا تَكُون الكائنات الحيّة مُتَمَتّعَة بِحَدٍّ أدنى من الحُرّية في مُمَارَسَة الجنس، بِقَدْرِ مَا تَكُون ناضجة، أو مَسْئُولَة، أو مُتقدّمة في جَوْدَة سُلُوكِهَا. وكلما كانت محرومة مِن مُمَارَسَة الجنس، كلّما كانت خَجُولَة، أو مكْبُوتَة، أو مَضْغُوطَة، أو مُخْتَلَّة، أو مُحَمَّلَة بِعُقَد نَفْسِيَّة (complexé).

آدم : مِن وُجْهَة نَظري، أنا أَتَسَاءَل : كيف يُمكن لنا التّسامح مع الجنس الخارج عن الزواج القانوني ؟ ألا تتطور الحريات الجنسية إلى فَسَاد ؟ ألا تُؤَدّي الإباحية (في مجال الجنس) إلى انحلال المُجتمع ؟ أَلَا يُرْجِعُنَا التَسَامُح مع الغَرَائِز الجنسية إلى اِنْحِطَاط نَحْوَ مُجتمع حَيَوَانِي ؟ وَمَتَى يُمكن الثِّقَة في قُدرة المُواطنين على التحكّم في نَزواتهم، أو غَرَائِزِهِم ؟ وهل قَدَرُنَا هو تَحمّل تَفَسُّخ المجتمع ؟

إبراهيم : هذه تَساؤلات وجيهة. لكن ما نُدركه بشكل أَكِيد، ***من خلال تجارب المُجتمعات، هو أنّ الْإِفْرَاط في كَبْتِ الجِنْس داخل المُجتمع، يُؤَدّي دائمًا إلى مشاكل عَوِيصَة،*** وإلى مَظاهر مُجتمعية مُضِرَّة، وَمُؤْلِمَة، وَمَكْرُوهَة. على كلّ حال، تُبيّن التجارب التاريخية، أنه لم يَسبق لِلتَشَدُّد في مجال قمع الجنس (خارج الزّواج) أن أَنْتَجَ العِفَّةَ المَرْجُوَّة. وإذا لم نَتعامل مع المُجتمع كما هو في الواقع، فإن مظاهر انحلال المجتمع ستزداد. وطموحنا إلى إصلاح المجتمع، يُوجب علينا

أن نَنطلق من واقع المجتمع كما هو، وأن نأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع المَوْضُوعي.

آدم : وما هو هذا الواقع الموضوعي للمُجتمع الذي تُلِحُّ عليه ؟

إبراهيم : **مُعطيات المُجتمع هي التالية** : 1) انتشار ظاهرة التَفَاوُت بين سِنّ البُلوغ (في قُرابة سِنّ 12 سنة)، وسنّ الزَّوَاج (في قُرابة سِنّ 30 سَنَة). 2) حاجة المُراهقين، والعُزَّاب، والمُطلّقين، وغير المُتزوّجين، إلى علاقات جنسية (خارج الزّواج)، هو واقع موضوعي، ولا يُعقل تجاهل هذا الواقع، أو نُكرانه. 3) الناس مَيَّالُون إلى البحث عن ما هو مَمنوع. لأن ***ما هُو مَمْنُوع يَكُون مُثِيرًا أَكْثَرَ مِمَّا هو مُبَاح.*** وَعَلى خِلَاف الظُنُون الشَّائِعَة، إذا قَسَوْنَا في مَنْع العلاقات الجنسية الخارجة عن الزّواج، فإن البحث عنها سيزداد، ولو بِطُرق مُختفية، أو سِرِّيَة. 4) مُمَارَسَة الجنس، هي صنف من التَرابط، أو التَوَاصُل، فيما بين أعضاء المجتمع. وهذا الترابط (أي مُمَارَسَة الجنس)، يُساهم في تلطيف التوتّرات المُجتمعية.

آدم : أظنُّ أنك تُبالغ نِسْبِيًّا في تَقدير حَجْم المشاكل الجنسية الموجودة في المُجتمع. وَرُبّما أنك تحتاج إلى هذه المُبالغة في ذلك التقدير، لكي تَستطيع فيما بعد تَبرير الدِّفاع عن ضَرورة التَسامح مع مُمَارَسَة الجِنس خارج الزّواج القانوني.

إبراهيم : كثيرون من الأشخاص يَلْجَأُون مثلك إلى التَقْلِيل من خُطورة المَشاكل الجِنسية الموجودة في مُجتمعهم. لأنهم يَحْمِلُون صُورة مِثالية عن مُجتمعهم. وَيَظُنُّون أن غالبية المُواطنين يَلْتَزِمُون فِعْلِيًّا بِالتَوْصِيَّات الدِّينية. وَيَعْتَقِدُون أن الانحرافات الجنسية ضَئِيلة جدًّا في مُجتمعهم. والغريب أيضًا هو أنه، في كثير من المُجتمعات المُحافظة نسبيا، يَعتقد الكثير من الأشخاص، أو الفئات، ***أنه بإمكانهم أن يُخْفُوا نَوْعِيَة مُمارستهم للجنس.*** ومن يَحمل هذا الوَهم يَجهل أن

سُكّان العالم كلّه يعرفون جيّداً، من خلال تَجاربهم الشخصية، «***القوانينَ العامّةَ التي تَتَحَكَّم في مُمَارَسَة الجنس لدى مُجمل البَشر***». وعليه، فكل من لا يُمارس الجنس بشكل سليم، ينفضح أمره من خلال مظاهره. وعموم الناس يعرفون أن كلّ من لا يُمارس الجنس بقدر كاف، وبطريقة مُكَرَّمَة (digne)، أو لَائِقَة، فإنه سَيضطرّ إلى مُمَارَسَة الجنس في الخفاء، وبشكل غير جائز، أو غير مُرض، أو غَير مُوَقَّر. وعليه، فمن مَصلحة مُجمل المُجتمع أن يَتوافق على إتَاحة مُمَارَسَة الجنس لكل مُواطنيه، بطرق تستحقّ الاعتراف، والاحترام. ***وإلّا سقط هذا المُجتمع في تَناقض مُحرج بين خِطابه المِثَالي عن الجنس، وَمُمارسته الفِعْلِيَة المُؤسِفَة لِلجنس.***

آدم : أنتَ تَجُرُّني إلى أن أَتَّفِقَ معك على وُجود مَشاكل جِنْسِيَة هَامَّة في المُجتمع. ثم تُحاول أن تُقْنِعَني بِضَرورة التَسامح مع مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج القانوني. وأنا لَا أريد أن أَصِل إلى دَرَجَة المُوافقة على ضرورة التَسامح مع مُمَارَسَة الجنس خارج الزَّوَاج. فَأَقُول لك، لَا يُوجد أيّ مُشكل جِنسي في المُجتمع. قَدْ تُوجد في المُجتمع أَقَلِّيَة ضَئِيلَة من الأفراد الذين يُمارسون الجِنس خارج الزواج، وهذه الأقلّية تَافِهَة، أو مَرِيضَة، أو ضَائِعَة، وَلَا قِيمَة لها. فَلَا نَحْتَاج إلى أيّة إبَاحِيَة في مجال مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج.

إبراهيم : مِن السَّهْل على أيّ شخص أن يَنْكُر وُجود ***مَشاكل جِنْسِيَة في المُجتمع***. لكن حينما سَيَصْطَدِم هو نفسه بِإِحْدَى هذه المشاكل الجنسية، فإنّه سَيَعْجِزُ عن مُعالجتها، وَسَيَعِيش مِحْنَة مُؤْذِيَة، وَسَيُقَاسِي عِدّة أَضْرَار، وَسَيَتَكَبَّدُ عَذَابًا مُؤْلِمًا.

آدم : إنْ كُنْتَ وَاثِقًا مِمَّا تَقُول، أَعْرِض عَلَيَّ بِوُضُوح هذه ***المَشاكل الجِنْسِيَة المُجتمعية*** المَزْعُومَة.

إبراهيم : تَنْقَسِم ***المشاكل المُجتمعية الكبرى، في ميدان الجنس،*** إلى أربعة أصناف :

1) في مجال مُمَارَسَة الجنس، يُوجد تَنَاقُض صارخ بين الإرشادات الأخلاقية، والمُعتقدات الدّينية، مِن جهة، ومن جهة أخرى الحَاجيَّات، أو الرَّغَبَات، أو الغَرَائِز، أو المُيُول، أو الشَّهَوَات، أو السُّلوكِيَّات الفِعْلِيَة المَوجودة في المُجتمع.

2) سِنُّ البُلُوغ هو قُرابة 12 سنة. بينما معدّل السِنّ الفعلي لِلزّواج (في مُجتمعاتنا الحالية) هو قُرابة 30 سنة. وبين سِنّ 12 سنة، وَسِنّ 30 سنة، يكون المُواطن المَعْنِي في حاجة إلى مُمارسة الجِنْس، بَيْنَمَا المُجتمع يَمنعه من ذلك. وهذا يُؤَكِّد وُجُود فَارِق زَمَنِي هامّ بين سِنّ البُلوغ (أي سِنّ بداية الحاجة البيولوجية إلى مُمَارَسَة الجنس)، والسِنّ الذي يُصبح فيه الزَّواج مُمكنا، أو سَهْل المَنال (مِن نَوَاحِي القانون، والاشتغال، والإمكانات الاقتصادية، والوسائل المادّية، الخ).

3) يَصْعُب على عامّة المُواطنين التَمييز بين مُمَارَسَة الجِنس مِن أجل الإنجاب (في إطار زَواج قانوني)، ومُمَارَسَة الجنس مِن أجل الاستجابة إلى حاجيّات عُضْوِيَة، أو بَيُولُوجِيَة، أو عَابِرَة، أو مُتَكَرِّرَة، أو من أجل الاستمتاع بالحياة (دون التَسَبُّب في إنجاب جَنِين، أو حَمْل، أو إِبْن).

4) بُلوغ ذِرْوَة النَشْوَة الجنسية المُتَزَامِنَة لَدَى كِلَا الشَريكين الجنسيين نَادِرٌ جدّا، أو غَير مُمكن. حيث يوجد سُوء تَفاهم بين الإناث والذكور في مجال مُمَارَسَة الجنس. فالمُذَكّر يريد الوصول إلى رَعْشَة الجِماع الجِنْسِي مِن خلال إيلاج قضيبه، بينما تُريد الأنثى الوصول إلى هذه الرَّعْشَة مِن خلال مداعبات لطيفة للبظر. وغالبا ما يكتفي المُذكّر بالوصول إلى نشوته، ولا يعرف، أو لا يقدر، على إيصال شريكته إلى ذِرْوَة نَشوتها الجِنسية الخاصة.

هذه المشاكل الأربعة هي الأساس الذي يُغذّي كل المشاكل المُجتمعية الأخرى الموجودة في ميدان الجِنس.

آدم : ولكن، وبشكل عامّ، وبِصراحة، وفي داخل نفسي، أنا لا أطيق الرّذيلة. ولو كنتُ مسؤولا كبيرا في الدولة، لَمَنَعْتُ كلّ شكل من أشكال مُمَارَسَة الجنس التي تحدث خارج الزّواج القانوني. وسأعاقب بِعُقُوبَات رَادِعَة، كلّ من مارس الجنس خارج الزواج القانوني. لأنني أحبّ الأخلاق، وأفضّل الطّهارة، وأكره الفِسْق، وأَبْغُض الزّنَى، وَأَشْمَئِزُّ مِن المِثْلِيَة.

إبراهيم : أُوهْ ! يَا له من مَوقف مُتشدّد ! ما قُلتَه ليس «أَخْلاَقًا»، وإنما هو «أَغْلاَلًا» ! لا يا مُواطن ! هل الأخلاق الجيّدة عندك هي منع مُمَارَسَة الجنس على كلّ المُرَاهِقِين، وعلى كلّ العُزّاب، وعلى كلّ الطلبة، وعلى كلّ المُطَلَّقِين، وعلى كلّ الأشخاص الذين يعجزون على توفير شروط عَقْد زَواج قانوني، وأعدادهم تُحصى بالملايين (ولو في بلد صغير مثل المغرب) ؟ هل هذا الصِّنْف من المُواطنين لا يستحقّ أن نحترمه، ولاَ أن نعترف له بحقّه في تَلبية بعض حاجيّاته الطبيعية (في مجال مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج) ؟

آدم : ولكن الدّين الإسلامي، وكذلك الدّيانات السّماوية الأخرى، كلها صَارمة في مجال منع الجنس خارج الزّواج.

إبراهيم : ما لَا تُدركه عامّة النُصُوص الدينية المُقَدَّسَة، في مجال الجِنْس (بما فيها اليهودية، والمسيحية، والإسلام) هو التالي:

1) أنّ ***مُمَارَسَة الجنس هي نَوعان،*** وليست نَوعًا واحداً، كما يظنّ عامّة الناس. ***والنَّوْع الأول هو جنس يَبْتَغِي إنجاب أبناء،*** بهدف استمرار النّوع البشري، والتَأَكُّد من هَوِيَة الْأَبْنَاء، وَتَمْرِير الْإِرْث إلى الخَلَف. والإطار السليم لهذا النّوع الأوّل من الجنس، هو بِالتَّأْكِيد الزّواج الرّسمي القانوني. ***والنّوع الثاني، هو جنس يهدف إلى تلبيّة***

حاجيات (بَيُولُوجيَة، ومُجتمعية) عَابِرَة، أو يَبتغي المُتعة، أو اللَّعِب بِالجِنْس، دون التَسَبُّب في أيّ إنْجَاب. وتأتي الحاجة المُجتمعية إلى مُمَارَسَة هذا النّوع الثاني من الجنس مِن كَوْنِه يُلَبّي حاجة بَيُولُوجيَة ضَاغِطَة، وَعَابِرَة، وَمُتكرّرة. وَيُساعد هذا النّوع الثاني من الجنس على إدماج الفرد المعني في مُجتمعه، وَيُمَكّن من تخفيض حِدَّة التَوَتُّرَات القائمة فيما بين الأفراد والجماعات. وكُلّ الأشخاص الذين يُصرّحون أنه بِإِمْكان المُواطنين البَالِغِين أَنْ يَتَحَاشَوْا تَمَامًا مُمَارَسَة الجِنْس، أو أن يَمْتَنِعُوا عن تَشْغِيل أَعْضَائِهِم التَنَاسُلِيَة (organes sexuels)، أو أَنْ يَكُفُّوا كُلِّيًا عن إِفْرَاغ حُوَيْصِلَاتَهم المَنَوِيَة (vésicules séminales)، فإنّ تصريحهم هذا خاطئ، وفاشل، وَمُعَاكِس لِوَاقِع المُجتمع.

2) نتيجة لما سبق ذكره، ***يجب، بِالتَّأْكِيد، مَنع مُمَارَسَة جِنْس الإنجاب خارج إطار الزواج القانوني.*** أمّا النوع الثاني من الجنس (والذي هو جِنس لِتَلْبِيَة حاجيات بَيُولُوجية ضاغطة، أو عَابِرَة، أو للمُتعة الشّخصية، أو لِلَّعِب بِالجِنْس، ودون إِحْدَاث أيّ إنجاب لِلْأَبْنَاء)، فَمِن الوَهْم مُحاولة مَنْعُه، بَل مِن الإيجابي التَّسَامُح معه، إذا كان بِالتَرَاضِي بين رَاشِدَيْن. خاصّة إذا أُسْتُعْمِلَت أثناء مُمَارَسَة هذا الجِنس وَسائل مَنع الحَمل، وَوَسَائِط الوِقَايَة من الأمراض الجِنسية المُعدية (مثل الكِيس الواقِي المَصنوع من مادّة اللَّاتِكْس، préservatif en latex, condom). وهذه الأمراض المَنْقُولَة جِنسيا (maladies sexuellement transmissibles)، مُتَنَوّعَة، وَمُتَعَدّدَة، وَمُؤْذِيَة.

3) بِسبب ***"الفَصل الصَّارِم بين الإناث والذكور"***، المَفْرُوض داخل المُجتمع، بِمُوجِب تَطْبِيق فَهْم مُحَدَّد لِلدّين (سواءً كان هذا الدّين هو اليهودية، أم المسيحية، أم الإسلام، أم غير ذلك)، تُصبح مُمَارَسَة الجِنس (خارج الزّواج القانوني) شِبْه مُستحيلة. بَل يصير حتّى التَعَايُش، أو التَعَارُف، أو التَوَازُن، بين الإناث والذُكور غَيْر مُتَاح.

فيصبح المُواطن مَدْفُوعًا إلى البحث عن مُمَارَسَة جِنْسِيَة بديلة. ولا يَقدر هذا المُواطن على مُمَارَسَة الجنس سوى دَاخِل الوَسَط المُجتمعي الذي يُسْمَحُ له بِالتَوَاجُد داخله. أيْ أنّ هذا المُواطن يُصبح مَدْفُوعًا إلى مُمَارَسَة الجنس مع شخص مِن جِنْسِه. ومعنى ذلك أنّ المُواطن يَغْدُو مَدْفُوعًا (بِقُوَّة مُجتمعية خَفِيَة) نَحو ***المِثْلِيَة*** (homosexualité)، أو نَحْوَ ثُنَائِيَّة الجِنْس (bisexualité). ***وَبِقَدْر مَا يَكون "الجِدار العازل بين الإناث والذكور"، غَير مَرْئِيّ، أو صَعْب الاجتياز، بِقَدْر مَا تَكْثُر الانحرافات الجنسية (مثل المِثْلِيَة، أو ثُنَائِيَة الجِنْس، أو الزّنى، وغيرها) داخل المجتمع المَعني.*** وجزء هام من الأمراض النَفْسِيَة نَاتِج عَن، أو مُرتبط بِـ، تَشَدُّد المُجتمع في قمع مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج القانوني.

4) الفاعلون الرّئيسيّون، أو المُبادرون الأوّلون، في مجال مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج القانوني، هم خُصوصًا الذُكُور، أو الرجال، وليس الإنَاث، وَلَوْ أنّ ضحايا هؤلاء الذُكُور هُنَّ إناث، أو نِسَاء.

5) المُتَّهَمُون بِمُمَارَسَة الجنس خارج الزَّواج القانوني، هم في غالبية الحالات، رجال مُتَزَوّجُون، وَمَيْسُورُون، أو أَغنيّاء، أو سَائِدُون، وليسوا نِسَاءًا، وَلَيْسُوا شُبّانًا، أو مُراهقين، أو عُزَّابًا. وغالبًا ما يَتَدَبَّر هذا الصِنْف مِن الرجال المُتَزَوّجُون أمرهم لكي لَا يَنفضحوا، ولكي لَا يُحَاسَبُوا، وَلَا أن يُعَاقَبُوا.

آدم : هذا ***التَدْقِيق، أو التَمْيِيز، فيما بين أنواع الجِنس،*** قد يُساعد على مُعالجة مَشاكل الجِنس في المُجتمع. ولكن، لماذا قُلْتَ أنّ «المُتّهمين بِمُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج هم في غالبية الحالات رجال مُتَزَوّجون» ؟ أو بِعِبَارَة أخرى، لماذا لَا يَكْتَفِي هؤلاء الرجال المُتَزَوّجِين بِزَوْجَاتُهُم لِتَلْبِيَة شَهَوَاتِهِم الجنسية ؟

إبراهيم : في الحقيقة، لَا أدري جيّدًا أَسْبَاب تلك الظّاهرة. رُبَّمَا لأن هؤلاء الرجال المُتَزَوّجِين لَا يَجدون في زَوْجاتهم ما يَتَمَنَّوْنَه مِن صِفَات، أو مِن إِثَارَة جِنْسِيَة، أو مِن طُمَأْنِينَة، أو مِن رِضَى، أو من سَعادة. وربّما لأنهم لا يُحبّون زَوجاتهم بما فيه الكفاية، أو لأنهم غير قادرين على حُبّ زوجاتهم، أو لأن زَوجاتهم لا تُحْبِبْنَهُم. وربّما لأن زَوَاجَهُم الثُنَائِي (leur couple) يَشْتَمِل على سُوء تَفَاهُمَات، أو على تناقضات مُعقَّدَة، أو على صِراعات خَفِيَّة. وربّما لأن بعض الذُكُور يَعتبرون «التَحَرُّش الجنسي»، أو «الإعتداء الجنسي»، أو حتّى «الإغتصاب الجنسي»، بِمَثَابَة مُجَرَّد لُعْبَة جِنْسِيَة بَسِيطَة وَمُثِيرَة. وربّما لأن مُمَارَسَة هؤلاء الذُكور لِلْجِنْس مع شَرِيك جَديد، أو مَجهول، يُثِير داخل أنفسهم الفُضُولَ، أو الرَّغْبَةَ في الاستمتاع بِمُتْعَة المُغامرة، أو مُبْتَغَى اِكْتِشَاف شَرِيك جِنْسِي جديد، أو إِشْتِيَّاق إلى تَلْبِيَة شَهْوَة غَرِيزِيَة عَمِيقَة، أو نُزُوع إلى تَحَدّي المَحْظُورات الاجتماعية.

آدم : أنتَ لَا تَهْتَدِي إِذَن بِـ «عِلْم النَّفْس» كَوَسِيلَة لِتَحليل وَفَهْم هذه المشاكل الجنسية.

إبراهيم : أنا لَا أعتبر «التَحليل النَّفْسِي» (psychanalyse)، أو «عِلْم النّفس» (psychologie)، عِلمًا دَقيقًا. وفي إطار «علم النّفس» المزعوم، لا يمكن للباحثين القيّام باختبارات تجريبية قابلة للتكرار، وخاضعة لِمَنَاهِج الضَّبْط العِلْمِي. وكلّ معرفة لَا تَنْبَنِي على أساس سَبَبِيَة حَتْمِيَة (causalité déterministe)، أو لَا تَخضع لِلْمُرَاقَبَة، وَلِلتَجْرِيب، سَيَصْعُب عليها الرُّقَيّ إلى مُستوى عِلْم. وَلَا أُصَدّقُ بعض الأُسُس التي بَنَى على أساسها سِيغْمُونْد فْرُويْد (Sigmund Freud) «التَحليل النَفسي»، أو «عِلْم النَّفْس»، مثل النَّفْس (psyché)، وَعُقْدَة أُوديب (complexe d'œdipe)، وَاللَّاوَعْي (inconscient) القابل للتّحويل إلى وَعْي، والغَرَائِز (pulsions)، وَهَيْمَنَة الوَسَاوِس الجنسية (obsessions

sexuelles)، والرُّعْب من الْإِخْصَاء (angoisse de castration)، الخ. وقد صَدَق كَارْل بُوبَرْ (Karl Popper) حينما اعتبر أنّ «عِلْم النَّفْس» أو «التَحليل النَفسي» يدخلان ضمن صِنْف من المِثَالِيَة، أو المِيتَافِيزِيقَا (metaphysique)، والفكر الأسطوري (pensée mythique)[23]. وفي الأدب المَنشور في ميدان «التحليل النّفسي» أو «علم النّفس»، تُوجد بعض المُلاحظات، أو الأفكار التي يُمكن قَبُولها، أو الانطلاق منها. لكنني لا أُصدّق أنه بالإمكان مُعالجة مشاكل المُواطنين من خلال الاقتصار على مُحاولة الغَوْص داخل «لَا وَعِيهِم» الشخصي. ونقطة ضُعف «علم النّفس» هي أنه يُرَكِّز على الفَرد، وينسى المُجتمع، أو لَا يَعرف كيف يربط بين الفرد والمُجتمع. وَيَتَنَاسَى «علم النّفس» أنّ «المشاكل الشخصية» المزعومة، هي دائمًا مشاكل مُجتمعية، قبل أن تكون مشاكل فَردية، أو شخصية. وعندما تَقرأ كتابات سِيغْمُونْد فْرُويْد، تَجِدُ أنه يُوهِمُك بأنه يَشْرَح «المَشَاكِل النَّفْسِيَة»، وَيَزْعُم أَنَّه قادر على مُعَالِجتها، لكن في الواقع، تبقى شُرُوحَاتُه غير مُكْتَمِلَة، أو غير مُقنعة. وفي مُعظم الحالات، يفشل «عُلماء النّفس» في مُعالجة «الأمراض النفسية». لأن فعل «علماء النفس» يقتصر على الشّخص المريض، ولا يَمْتَدُّ إلى مُستوى مُعالجة المُجتمع المعني. ورغم ذلك، تَزْعُمُ نظرية «التَحليل النَفسي» أنها قَادرة على فَهْم وَمُعَالَجَة مشاكل الشَّخْص أو الفَرد، وذلك دُون الْاِهْتِمَام بِفَهْم، وَبِمُعَالَجَة، مشاكل المُجتمع في شُمُولِيَتِه. وهذا الْاِدِّعَاء هو مُجرّد وَهْم رَأْسَمَالِي. وَمَآلُه هو الفَشَل.

آدم : ولكن لماذا ؟

إبراهيم : لأن أسْرَار «المشاكل النّفسية» تُوجد في تَنَاقُضَات المُجتمع، وليس في «لَا وَعْي» الشّخص المعني، أو في خُصوصيّات

(23) https://fr.wikipedia.org/wiki/Psychanalyse

حياته الجِنْسِيَة الشّخصية. ولأنه يَستحيل فَهْم أو مُعالجة مَشاكل الفَرد، إذا لم نَفْهَم، أو لم نُعَالج، في نفس الوقت، مَشاكل المُجتمع. ولأنه تُوجد تَرابُطات عُضْوِيَة بين الفَرد والمُجتمع (الوطني، والعالمي) الذي يَعِيش فيه. فَلَا يُمكن تَغْيير الفَرد، دُون تَغْيير المُجتمع. كما أنه لا يُمكن تَغيير المُجتمع دُون تَغيير الفَرد. وفي كلّ الأحوال، أنا لا أَنْكُر وُجود بعض «الأمراض النَفسية»، وعلى الخُصوص بعض «أمراض الدِمَاغ»، كَعُضْوٍ في الجسم قَائِم بِذَاتِه نِسْبِيًّا. لكنني أَرْفُضُ المَزاعم التي اِسْتَنَد عليها سِيغْمُونْد فْرُويْد، وكذلك الأشخاص الذين تَبَنَّوْا أطروحاته. لأن أطروحاتهم ليست مَبْنِيَة على أُسُس عِلْمِيَة مُقْنِعَة.

آدم : كَيْف !؟ أنت تُشَكِّكُ في "عِلْم النَّفْس" ؟

إبراهيم : لَا يُمكن بِنَاء تَخَصُّص عِلْمِي مُعَيَّن (مثل «عِلْم النَّفْس»)، فَقَط على أساس أُطْرُوحَات خَيَالِيَة، مِثْلَمَا حاول سِيغْمُونْد فْرُويْد أن يَفْعَل ذلك. وَلَا أَنكر أن سِيغْمُونْد فْرُويْد يَتَمَتَّع بِخَيَال خِصب. لكن الخيال لا يكفي وحده لِتَشْيِيد عِلْم بِكَامِلِه.

آدم : لكن سِيغْمُونْد فْرُويْد كان يُعالج مَرْضَى مُصَابِين بِـ «أمراض نَفسية».

إبراهيم : يَصْدُقُ على سِيغْمُونْد فْرُويْد المَثَل الشَّعْبِي الذي يَقول : «لَوْ كان الخُوخُ يُدَاوِي، لَدَاوَى نَفْسَه». فقد حَكَى مِيشِيل أُونْفْرِي (Michel Onfray)[24] عن سِيغْمُونْد فْرُويْد أنه كان، خلال مرحلة مُعَيَّنَة، يُمارس الجِنس مع أُخْتِ زَوْجَتِه بِوَتِيرَة أكبر، بالمُقارنة مع مُمارسته لِلْجِنس مع زوجته القانونية. ورغم اِخْتِرَاع سِيغْمُونْد فْرُويْد لِـ «عِلْم النَّفْس» المَزْعُوم، فإنه لم يستطع مُعالجة نَفسه. وليس أَكِيدًا

(24) أُنْظُر فِيدِيُوهَات أو مُحاضرات مِيشِيل أُنْفْرِي (Michel Onfray) حول «التَحليل النَفسي».

أن سِيغْمُند فْرُويْد كان يُعالج المَرْضَى بِالنَّفْس بِفَعَالِيَة عِلْمِيَة مُؤَكَّدَة. لكن هذا مَوضوع آخر، وهو مُختلف عن موضوعنا الحالي. ويحتاج إلى وَقت أطول لنقاشه.

آدم : لِنَعُد إذن إلى موضوعنا الرئيس. أَلَا تَخْشَى أن يُؤَدّيَ هذا النُزُوع إلى الْإِبَاحِيَة في ميدان الجِنس، إلى الفَوْضَى في المُجتمع ؟

إبراهيم : يجب أن نحرص على تلافى وُقُوع أيّ سُوء تَفَاهُم فيما بيننا. وما أقوله شخصيًا، هو أن ***كل مُواطن هو حُرّ في تصرّفاته، وهو، في نفس الوقت، مسؤول عن نتائج سلوكه.*** وعلى عكس المَظاهر، ***أنا لا أدعو الناس إلى مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج.*** وكلّ من يُفَضّل اِتّبَاع التَحكُّم في النّفس، والإمساك التّام عن مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج، سنعترف له بكلّ الاحترام والتّقدير. لكن، كيف نتعامل مع المُواطنين الآخرين الذي يضطرّون إلى مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج ؟ هل نَقتلهم ؟ هل نُعاقبهم ؟ هل نَسجنهم ؟ هل نطردهم من الشّغل ؟ هل نُهينُهم ؟ هل نَعْزِلُهم ؟ المُعاملة التي ستكون أكثر قُربًا من العَدل، ومن الحِكمة، هي التالية: في حالة حُدوث مُمَارَسَة للجنس خارج الزواج القانوني، سيكون ***مِن مصلحة المجتمع، أن نتعامل مع مُرتكبي هذه المُمَارَسَة بأكثر ما يُمكن من التَفَهُّم، والمُرُونة، والرَّأْفَة، والتَسامح.*** وهذا التَعامل بِمَنْهَج الشّفقة، والرّأفة، والإنسانية، هو الذي يُقَلّص التَوَتُّرَات الجنسية داخل المجتمع، ويساعد الأشخاص المعنيّين على الوُصول إلى التَّوْبَة، ثم العِفَّة. هذا ما أقوله، ولا أدعو إلى أكثر من ذلك.

آدم : لكن الطَّرِيقَة التي تَتَنَاوَل بها مشاكل الجنس، تَتَضَمَّن، ولو بشكل غير مُباشر، نَوعًا من النَّقْد لِلدّين. وهذا المَنْهَج يُحْرِجُنِي، بَلْ يُقْلِقُنِي.

إبراهيم : أَنَا أحترم كلّ الدّيَانَات، وَلَا أَرْغَبُ بَتَاتًا في الإِسَاءَة إلى أيّ دين. وأنا أَتَأَسَّفُ على كَوْنِي مُضطرًّا إلى نَقْد ***دَوْر الأَيْدِيُولُوجِيَة الدّينِيَة في مجال تَشْدِيد المُحَرَّمَات، والمَحْظُورَات، في ميدان الجنس.*** كما أَنَّنِي أَتَأَسَّفُ أيضًا على أن تَكون نتيجة هيمنة الأيديولوجية الدّينية الأصولية على المجتمع، في مجال الجِنْس، هي وُجود مَلايين من المُواطنين، الذين يَعِيشُون في حِرمان من الجنس، أو في عذاب مؤلم، وطويل الأمد، بسبب هذه الرّؤية الدّينية للجنس، التي تُهَيْمِن على عقول المواطنين. وتحرير المجتمع من هذه الهيمنة، ومن هذه الرُّؤْيَة لِلجنس، سَيُساعد على عَودة المُواطنين إلى الاستمتاع السّليم بالجنس، كما سَيُسَاعِدُ على فتح بعض طُرق السّعادة اليومية العادية لِفَائدة مَلَايين المُواطنين.

آدم : لَا يَحقّ لأحد أن يُحِلَّ ما حَرَّم الله، وَلَا أن يُحَرِّم ما أَحَلَّ الله.

إبراهيم : قَنَاعَتِي هي أن ***الْإِلَه لَا يَتَدَخَّلُ في شُؤُون البَشَر، لَا بِشَكْل مُبَاشِر، وَلَا بِشَكْل غَيْر مُباشر، وَلَا بِفِعْل إيجابي، وَلَا بِفِعْل سَلْبِي***[25]. ولا تُوجد وَلَوْ حُجَّة واحدة في تاريخ البشر تَدُلّ بشكل عِلْمِي، وَثَابِت، وَجَلِيّ، على أنّ الْإِله تَدَخَّل في شُؤُون البشر. و"القَوَانِين" التي يَزْعُمُ المُتَدَيِّنُون أنها من تَوْصِيَّات الْإِلَه، مثل تَحْرِيم أو تَجْرِيم كلّ العلاقات الجِنسية التي تَحْدُث خَارج الزّواج القانوني، هي من إِنْتَاج البَشَر. وَالْإِلَه بَرِيء مِمَّا يَنْسُبُه البَشَر إليه. وَيَلْجَأُ بعض فُقَهَاء الدّين إلى إِضْفَاء طَابَع مُقَدَّس على هذه "القوانين"، وذلك بِهَدف مَنْع نِقَاشِهَا، أو نَقْدِهَا. بينما بعض فُقَهَاء الدّين (الإسلامي)، في الواقع الملموس،

(25) أُنظر كتاب: رحمان النوضة، نقد الشعب، نشر 2012، الصفحات 395، الصيغة 56، pdf. ويُمكن تنزيله بالمجّان من مُدَوَّنَة الكاتب: https://livreschauds.wordpress.com/2015/01/03/listes–لوائح/.

يَدُوسُون هم أنفسهم هذه المُحَرَّمَات[26]. ولهذا السّبب، تَنَاوَلْنَا بعض هؤلاء الفقهاء الإسلاميّين بِأَسْمَائِهِم الحقيقية داخل هذا الحوار الحالي[27]. وكلّ "القوانين" التي تُريد أن تَحْكُم حَيَاة المُجتمع، وحياة المُواطنين، يجب أن تَخْضَع لِنِقَاش هؤلاء المُواطنين، وأن تَحْضَى بِرِضَاهُم. كما يجب أن تَخضع هذه "القوانين" لِلْعَقْل، وَلِلْعَدْل، وَلِلْمَنْطِق، وَلِلْعُلُوم. وَإِذَا لم تَحْضَ هذه القوانين بِرِضَى غالبيّة المُواطنين، يجب آنئذ أن تُلْغَى، وأن تُعَوَّضَ بِـ "قَوانين" أخرى، تَكون أكثر عَدْلًا، وَأكثر عَقْلَانِيَّةً.

آدم : ذَاكَ هو اخْتِيَّارُك. وأنتَ حُرٌّ في آرَائِك، وفي اختيّاراتك. لكن يَصْعُبُ عليّ أن أُسَايِرَك في بعض مواقفك... لكن، في رأيي، واجب كل المُراهقين، والعُزَّاب، والمُطَلَّقِين، هو أن يَمتنعوا عن مُمَارَسَة الجنس، إلى حِين أن يَتزوّجوا طبقًا للقانون. وإذا أحسّوا، قبل عقد الزواج، بضغط الحاجة إلى مُمَارَسَة الجنس (خارج الزّواج)، يلزمهم أن يفعلوا مثل أجدادنا، أي أن يتعاطوا لِمُمَارَسَة الصّلاة، والصّوم، والقيام بأشغال مُنْهِكَة، أو لعب الريّاضة. والهدف هو تحويل الطّاقة الجنسية إلى طاقة روحية، أو إلى طاقة عضلية. وهكذا سيتخلّصون من ضغط تلك الحاجة إلى مُمَارَسَة الجنس.

إبراهيم : لا يا مواطن ! هذه أُسْطُورَة. نحن البشر لا نعرف بعدُ كيف نحوّل الطاقة الجنسية إلى طاقة روحية، أو عضلية[28]. والإكثار

---

(26) أُنظُر أمثلة إضافية عن هؤلاء الفقهاء الإسلاميّين الذين خرقوا وَصَايَا الدِّين. وتجدهم في المُلحقات الموجودة في آخر هذا الكتاب.

(27) أُنْظُر سبعة مُلحقات في آخر هذا الكتاب.

(28) حسب سِيغْمُونْد فْرُويْد (Sigmund Freud) هو نفسه، «التَسَامِي» (sublimation)، هو أفضل طريق يُمَكِّن الشّخص من استثمار الطاقة الليبيدية (énergie libidinale)، أو العُدوانية، في أنشطة ذات محتوى غير جنسي، أو غير عدواني. (https://fr.wikipedia.org/wiki/Psychanalyse).

من مُمَارَسَة العِبادة، أو الاشتغال، أو الرياضة، لا يقدر على إزالة ضغط تلك الحاجة الطبيعية إلى مُمَارَسَة الجنس. وبعض الفقهاء الإسلاميّين الأصوليّين، الذين تَعَنَّتُوا وَتَشَدَّدُوا في مَنع مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج، سَقَطُوا هم أنفسهم في فضائح مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج القانوني. وهذه الظاهرة مَوجودة لدى كلّ من اليهود، والنصارى، والمسلمين، وغيرهم. والعُلماء المَوْضُوعِيُّون يُدركون أن الإحساس بالحاجة إلى مُمَارَسَة الجنس يَنْتُج عن تَغيّرات عُضْوِيَة (بَيُولُوجية) في تَوازنات هُرْمُونِيَة (hormonale) مَوْجُودة داخل الجَسَد. لأن بعض الغُدَد في الجسم، تُفْرِزُ هُرْمُونَات. وَتَدُور هذه الهُرْمُونَات في الجسم، مثلًا عبر الدَّم، وَتُأَثِّر على اِشْتِغَال الدِّمَاغ، أو تُؤَثِّر على اِشْتِغَال أعضاء أُخرى. وإلى حدّ الآن، لا يعرف الأطباء، ولا العُلماء، كيف يغيّروا تلك التوازنات الهُرْمُونِيَة، بهدف تَهْدِئَة الهَيَجَان الجِنسي، بدون الإساءة إلى بَقِيَة أعضاء الجسم. ومهما قال فقهاء الدّين، في مجال الأخلاق الجنسية، فالعُلماء المَوضوعيّون يعرفون أن المُراهقين، والعُزّاب، والمُطَلَّقِين، سواءً كانوا ذكورا أم إناثا، يطمحون كلّهم إلى الاستمتاع بتسهيلات في مجال العلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج، ولو أنهم لا يجرؤون على المطالبة عَلَنِيَّةً بهذه التَّسهيلات.

آدم : ولماذا لا نطلب من جميع المواطنين التحكّم في النّفس، والامتناع المطلق عن مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج ؟

إبراهيم : لأن هذه الوصيّة ليست واقعية. ***والدّماغ يُحاول التَقَيُّد باحترام الأخلاق، أو الدّين، أو القانون، لكن الجسم يفرض على الدّماغ بأن يتدبّر وسيلة ما للقيام بمُمَارَسَة جنسية. فإمّا أن يقوم الجسم بهذه المُمَارَسَة الجنسية بطريقة طبيعية، وسليمة، وإمّا أنه سيضطر للقيام بها بطريقة مَخفيّة، أو مُلتوية، أو غير مُباشرة، أو مَحظورة، أو مُنحرفة، أو شَاذَّة. لكن في جميع الأحوال، لا مَفرّ***

للجسم من القيام بمُمَارَسَة جنسية، بطريقة أو بأخرى. لكن، ما هو موقفنا نحن ؟ هل نَدفع المُواطنين نحو مُمَارَسَة جنسية طبيعية، وسليمة، أم أننا نُفضّل دفعهم نحو مُمَارَسَة جنسية منحرفة، أو شاذّة ؟ هذا هو المشكل.

آدم : من فضلك، لا تحاول إقناعي. أنا لا أقبل أيّ تَساهل في ميدان الأخلاق الجنسية. وفي رأيي، الحل الوحيد المقبول هو التَحَكُّم في النّفس، والإمساك التّام عن أي شكل من أشكال مُمَارَسَة الجنس، إلى أن تتوفر شروط عقد زواج قانوني. وكل مخالفة في هذا المجال، يجب مُعَاقَبَتُهَا بِدون رأفة.

إبراهيم : لا يا مواطن ! تَخَيَّلْ نفسك في وضعية الشخص الذي يصل جسمه إلى سِنّ البُلوغ العُضوي (أو النُّضج الجنسي)، والذي يَحصل عادةً بين سِنَّيْ 12 و 14 سنة، ولا يستطيع هذا الشّخص، في مُجتمعاتنا الحَديثة، عَقْد زواج قانوني (يسمح له بمُمَارَسَة الجنس)، إلاّ بَعْدَمَا يَبْلُغُ سِنًّا قَد يَتراوح بين 30 و 35 سنة. وَقُلْ لي من فضلك : هل بِمَقْدُورك حقّا أن تُمْسِك كلّيا عن مُمَارَسَة الجنس خلال قرابة 20 سنة من شبابك ؟ لا، هذا ليس بِمُستطاع أي بَشر سليم.

آدم : ولماذا لَا يَقدر البَشر على الامتناع عن مُمَارَسَة الجنس خلال مُدّة طويلة ؟

إبراهيم : لأن ***الطبيعة العُضوية للجسم، لَا تسمح بذلك الامتناع الطويل الأمد عن مُمَارَسَة الجنس.*** ومجتمعنا الحديث، لا يتوفّر، إلى حدّ الآن، على أيّ حلّ معقول ومُتوافق عليه لهذا المُشكل[29]. إن مَن

---

(29) أنظر الحل الذي ابتكره الكاتب لمعالجة مشكل التَفَاوُت بين سنّ البلوغ وسنّ الزواج، في الفَصْل رقم 19 من هذا الكتاب، وهو المُعَنْوَن بِـ : " الحَلّ الجَذْرِي لِمُشْكِل مُمَارَسَة الجِنْس خارج الزَّواج " ["#_RefHeading___Toc90255_4166224777"]. أو أُنظر كذلك كتاب المؤلّف (بِتْع) 393.

يطلب من مُواطن شابّ مُراهق، أو مِن مُطَلّق، أن يَمتنع عن مُمَارَسَة الجِنس خارج الزواج القانوني، كَمَنْ يطلب من شخص مَثَانَتُه (vessie) مُمْتَلِئَة، أن لَا يَبُول.

آدم : ولماذا تُعارض إلى هذه الدّرجة مَنع مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج ؟

إبراهيم : ألاحظ أنك لم تَفْهَم بعدُ، أن ***حِرمان بعض المُواطنين من مُمَارَسَة الجِنس (خارج الزواج)، يُجبرهم على البحث (في السِرّيَة) عن بَدَائِل جنسية، مهما كانت هذه البدائل سيّئة، أو رديئة، أو مُضرّة. وعليه، فهذا التَشدّد الأخلاقي، وغير العقلاني، (الذي يَمنع مُمَارَسَة الجنس خارج الزَّواج)، يدفع كلّ هؤلاء المُواطنين نحو أنواع شَتَّى من الانحرافات الجنسية (مثل الاسْتِمْنَاء باليد والصَّابُون، أو اللّجوء إلى الدَّعَارة، أو الشُذوذ الجنسي[30]، أو المِثْلِيَّة*** (homosexualité)***، أو الاغتصاب، أو الوَلَع بِمُمَارَسَة الجنس مع الأطفال، أو مُمَارَسَة الجنس مع بعض الحيوانات الأليفة، إلى آخره). فهل تَقبل بِوُجود هذه الظواهر المُنحرفة في المُجتمع ؟ أَلَا تَكُون مُمَارَسَة الجنس خارج الزَّواج أَهْوَن من هذه الانحرافات الجِنْسِيَة ؟***

آدم : ولكن تُوجد بُلدان تَمْنَع مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج، دُون أن تَحدث فيها مثل تلك الانحرافات الجِنسية التي ذَكرتها سابقًا.

(تَتِمَّة)92 باللغة الفرنسية : A. Nouda, L'Éthique politique, Chapitre : La sexualité, p.160.

(30) يَنُصُّ الفصل 489 من القانون الجنائي على أنه، «يُعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، وغرامة من مائتين إلى ألف درهم، من ارتكب فعلا من أفعال الشذوذ الجنسي مع شخص من نفس جنسه، ما لم يكن فعله جريمة أشد».

إبراهيم : لَا يا مُواطن. لَا تَنْخَدِع بما يُشَاع مِن دِعَايَات. لَا يُوجد وَلَوْ مُجتمع حَدِيث واحد خَالٍ من تلك الانحرافات الجِنسية. كلّ المُجتمعات الحديثة التي تَمْنَع مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج، تُوجد فيها تلك الأنواع مِن الانحرافات الجِنسية التي ذكرتُها لك سَابِقًا. (وَأَسْتَثْنِي هُنَا بعض المُجتمعات التي كانت مَوجودة في التاريخ القَديم، والتي يُحْتَمَل أنها كانت تقريبًا خَالِيَّة من تلك الانحرافات الجِنسية، وذلك بِسَبب تَعْمِيمِهَا لِلزَّوَاج المُبْكِر، منذ قُرابة سِنّ 18 سنة). ***وحتى بعض المُجتمعات المُتَدَيِّنَة (أو المُسلمة) الحَدِيثَة، التي تَظهر وكأنها خالية من هذه الانحرافات الجنسية، إنما تَكُون فيها هذه الانحرافات الجِنسية مَستورة، أو مَخفية، بسبب القمع الشديد المُسلّط ضِدَّهَا.*** لهذه الأسباب، أقول لك، إن ***نتائج التَشَدُّد في مَجال مَنْع مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج (في المُجتمعات الحَديثة)، هي أخطر بِكثير من نتائج التّسامح في هذا المجال.*** لِذَا، أطلب منك شيئا من المُرونة الفِكرية، ومن العَقلانية، ومن الرّحمة، ومن التَفَهُّم، ومن التَسامح، والإنسانية.

آدم : في ظَاهِر الأُمُور، الجِنْس غَائِب من المُجتمع. لا أحد يراه، ولا أحد يتكلّم عنه. كَأَنّ الجِنْس مُخْتَفٍ، أو مُتَوَارٍ. لكن في الواقع المُسْتَتِر، المُواطنون مَهْوُوسُون بِالجِنس، في كلّ مكان، وفي كلّ حِين. كأنهم لا يُفكّرون سوى في الجنس، أو كأنهم لا يبحثون سوى عن الجنس. أنا لَا أَفْهَم لماذا يَبحثُ النّاس عن مُمَارَسَة الجِنس بهذه الحِدَّة. ولا أفهم لماذا يَتَهَافَتُ الناس على مُمَارَسَة الجِنس بهذا الشّغَف المُلِحّ. كما لا أفهم لماذا الناس هم مَهْوُوسِين بالجِنس إلى هذه الدَّرَجَة.

إبراهيم : معك الحَقّ. هذه تَسَاؤُلات وَجِيهَة. يَرغب الناس في مُمَارَسَة الجِنس، لكن ***نَمَط تَنظيم مُجتمعنا*** الحالي، يجعل أن

الاستمتاع بِمُمَارَسَة الجنس يبقى صَعْب المَنال، أو نَادِرًا، أو شِبْهَ مُستحيل، خاصّةً لدى غير المُتزوّجين، مثل المُراهقين، والعُزَّاب، والمُطَلَّقِين، والْأَرَامِل، الخ. ***وَكُلّما كَبُرَت نَدْرَة مُمَارَسَة الجنس، تَزَايَد البحث عنها.***

آدم : وماذا تَقْصِد بِعِبَارة «***نَمَط تَنظيم المُجتمع***» ؟

إبراهيم : ***أَنْمَاط تَنظيم المُجتمع*** مُتَعَدّدَة وَمُتَنَوّعَة. وفي مجال مَوضوعنا الحالي المُتَعَلِّق بِالجِنْس، فإنّ «الفَصْل المُجتمعي الصَارِم بين الإِنَاث والذُكور»، هو نَمَط مِن بين أنماط تنظيم المُجتمع. وكلّما كان «الفَصْل الصّارم بين الإناث والذكور» قَائِمًا، سَتَنْتَشِر حَتْمًا المِثْلِيَة (homosexualité) في المُجتمع المعني.

آدم : أنتَ تَتكلّم كأنّك واثق مِمَّا تَقول. وكأنّ ما قُلْتَه هو ***قَاعِدَة مُجتمعية***، وَتَنْطَبِق على مُجمل مُجتمعات العالم.

إبراهيم : بِالتَّأْكِيد ! أُنْظُر. مثلًا، سَبَق أن عَرضت قَنَاة "نَاسْيُونَالْ جَايُوغْرَافِيكْ" (National Geographic) فِيلْمًا عن جَزِيرَة مَعزولة، وخالية من السُكّان، وَتَكْثُر فيها السَّلَاحِف (tortues)، وَيَدرس فيها العُلَمَاء سُلُوكِيَّات هذه السَّلَاحِف. وَبِسَبَب وُقُوع خَلَل جِينِي، أو ما شَابَه ذلك، اِنْخَفَضَت نِسْبَة الْإِنَاث المَوْلُودَات، مِن قُرابة 50 في المِئَة مِن مَجْمُوع السَّلَاحِف الموجودة في الجزيرة، إلى قُرابة 25 في المِئَة. ولاحظ هؤلاء العُلَمَاء أنه، كُلّما كان وُصول السَلَاحف الذكور إلى السَّلَاحف الإناث، صَعْبًا، أو شبه مُستحيل، (مثلا بِسبب اِنْخِفاض نِسْبَة السَّلَاحف الإناث المَوجودات في البِيئَة المُحيطة)، تَضْطَرُّ نِسْبَة هَامّة من السَلَاحف الذُكُور إلى مُمَارَسَة الجنس مع سَلَاحف ذكور مثلهم. هذه ***قاعدة مُجتمعية***، أو قانون مُجتمعي (loi sociétale). ولا تَخضع هذه القاعدة لِلْوَعْظ الأخلاقي، أو لِلْإِرْشَاد الدّيني، أو للقانون البشري.

آدم : كَيف ؟ هذا مُدْهِش ! أنتَ تربط آليًّا بين الفَصْل بين الإناث والذكور، من جهة أولى، ومن جهة ثانية، المِثْلِيَة ؟

إبراهيم : بَلْ تَصْدُق هذه ***القاعدة*** (المذكورة سابقًا) على مُجمل البَشَر. كما تَنْطَبِقُ هذه القاعدة، مثلًا، على السُّجَنَاء المَحكومين بعقوبات كبيرة. لأنّ السُجون هي مكان تُوجد فيه جُدْرَان سَمِيكَة، مَبْنِيَة بِالإِسْمَنْت، تَفْصِل بين الإناث والذكور، (بِالإضافة طَبْعًا إلى الجِدَار غير المَرْئِي الذي يَفْصِل بين الإناث والذُّكُور في عُمُوم المُجتمع). فَتَلْجَأُ نسبة مُعَيَّنَة من السُجناء إلى الْاِسْتِمْنَاء بِاليَد والصَّابُون. وَتَلْجَأُ أَقَلِّيَة منهم إلى المِثْلِيَة. وتُحاول نسبة أخرى حلّ المُشكل الجنسي بِالصّلاة، أو بِالعِبادة، الخ.

آدم : غَرِيب ! تتكلّم عن الجنس بِبَساطة مُدهشة !

إبراهيم : لَدَى البَشَر، كُلّما تَرَاكَم السَّائل المَنَوِي[31] (sperme)، الجَاهز للاستعمال، داخل الجهاز التناسُلِي، تَتَصَاعَد رَغْبَة قويّة في مُمَارَسَة الجنس. حيثُ أنّه، في كلّ مرّة تَتَرَاكَمُ فيها إِفْرَازَات الخِصْيَتَيْن (testicules)، وَالحُوَيْصَلَتَيْن المَنَوِيَّتَيْن (vésicules séminales)، لَدَى شخص مُذَكَّر، يُصبح هذا الشّخص مُجْبَرًا على تَدَبُّر شُؤُونه لِتَفْرِيغ هذا السّائِل المَنَوِي، سواءً عبر مُمَارَسَة سَلِيمة لِلجنس، أم عبر مُمَارَسَة للجنس تُوصَفُ بأنها مُنْحَرِفَة.

آدم : ولماذا ؟

---

(31) يتكون المَنِي عند الرجل من قَذْف مُتَتَابِع، أو شبه متزامن، لِلْمُكَوِّنَات التالية : 1) السائل الذي تُفْرِزُه غُدَد كُوبَرْ (Cowper) (أقل من 1% من حَجم القَذْف)؛ 2) إفرازات البْرُوسْتَاتَا (Prostate) (حوالي 20% من حجم القذف)؛ 3) إِفْرَازَات من البَرْبَخ (épididymes) الذي يحتوي على الحيوانات المنوية (spermatozoïdes)، ثم إفرازات من الْأَسْهَر (: القَنَاة النَاقِلَة لِلْمَنِي) (وَتُمثّل حوالي 20٪ من حجم القذف)؛ 4) نَاتِج الحُوَيْصَلَات المَنَوِيَة (vésicules séminales) (60% المتبقية من حجم السائل المنوي). (المصدر : https://fr.wikipedia.org/wiki/Sperme).

إبراهيم : لأنه كلّما اِمْتَلأَت الحُوَيْصَلَتَيْن المَنَوِيَّتَيْن، كَبُر الضَّغط فيها، فَتَنْتَشِرُ هُرْمُونَات مُعَيَّنَة في الجِسم. فَيَزْدَاد التَشْوِيش على الدِّمَاغ. وَيَكْبُرَ الْهَوَسُ بِالبَحث عن إمكانيّة مُمَارَسَة الجِنْس. وعندما تنجح الإثارة الجنسية في الوُصول إلى نهايتها، تحدث هزّة الجِمَاع، أو ذِرْوَة التَهَيُّج الجِنْسِي (orgasme). الشّيء الذي يُفْضِي إلى القَذْف (éjaculation). وهذا القذف هو إفراغ الحُوَيْصَلَتَيْن المَنَوِيَّتَيْن. وبعدما يُفْرِغُ الشّخص المَعني حُوَيْصَلَتَيْه المَنَوِيَّتَيْن، يَرتاح من ضَغْط الرّغبة في مُمَارَسَة الجِنس. بَل يَنْسَى موضوع مُمَارَسَة الجِنس. ومن الواضح أنه لا يُمكن الخَلاص من الرّغبة في مُمَارَسَة الجِنس، أو بعبارة أخرى، لَا يُمكن إفراغ مُحتوى الحُوَيْصَلَتَيْن المَنَوِيَّتَيْن، بِالوَعْض، أو بِالْإِرْشَاد، أو بالعبادة، أو بالتهديد بالعقاب. بل الحلّ الوحيد هو مُمَارَسَة الجنس، إمّا بطريقة سليمة، وإمّا بطريقة مُنحرفة. وَمُعظم الأشخاص الذين يُمارسون الجِنس بطريقة غير شَرعية، أو مُنحرفة، يُؤَنِّبُهُم ضَميرهم، أو يُحِسُّون بعدم الرِّضَى عن أنفسهم.

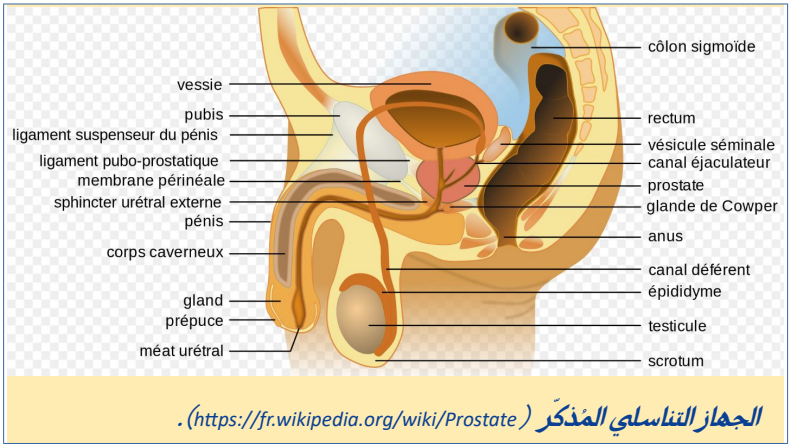

الجهاز التناسلي المُذكّر (https://fr.wikipedia.org/wiki/Prostate).

آدم : هذا غريب ! أنا أَتَعَجَّب من السُهُولة التي تُحَلِّل بها هذه القضايا الجنسية المُعقّدة ! وَتُعْطِي الأولويّة إلى العمليّات البَيُولُوجِية

التي تحدث داخل الجسم، وذلك على حساب أيّ اعتبار أخلاقي، أو ديني، أو قانوني.

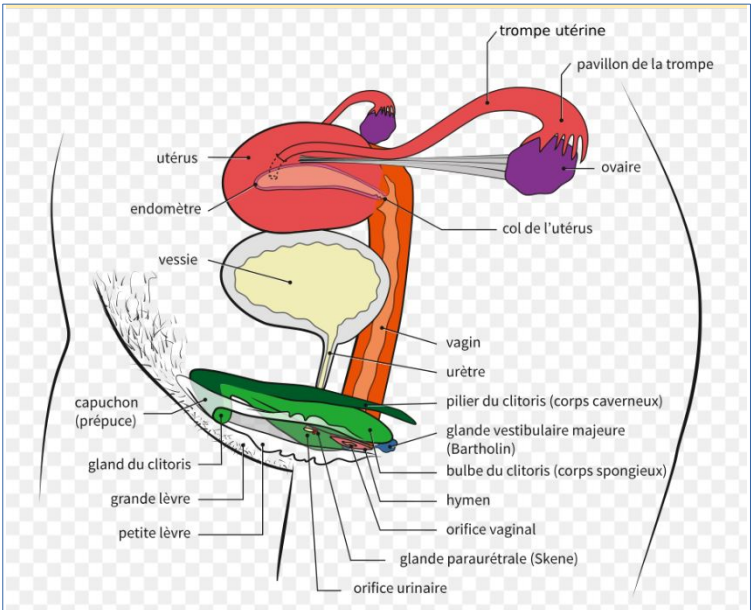

الجهاز التناسلي لدى الأنثى (رسم منظوري).

إبراهيم : هذه ***القاعدة*** (المذكورة فيما سَبق)، هي مِثْلَ "قانون العَرْض والطَلَب" في الاقتصاد. أي أنّه، كُلّما كانت فُرَص مُمَارَسَة الجِنس وَافِرَة في مُجتمع مُعيّن، كُلّما كانت مُمَارَسَة الجنس فيه تَافِهَة، أو مُبْتَذَلَة. وكلّما كان الاستمتاع بِمُمَارَسَة الجنس نادرًا، كُلَّما زاد البحثُ عن مُمَارَسَة الجنس في هذا المُجتمع، وَلَوْ بِطُرق غَير مُعتادة، أو غَير قَانونية، أو غير شَرعية. وهذه النَّدْرَة في فُرَص مُمَارَسَة الجِنس، هي التي تَحُثُّ الناس على البحث عن مُمَارَسَة الجنس بِشَغَف أَكْبَر مِمَّا يُعتبر وَضْعًا عاديًّا.

آدم : إِنْ فَهِمْتُك جيّدًا، الْاِسْتِمْنَاء بِاليَد ليس عَيْبًا.

إبراهيم : على خلاف بعض الآراء الشّائعة، إذا كان شخص يُعَانِي من ضَغْط رَغْبَة قَوِيَّة لِمُمَارَسَة الجِنس، وَلَا تتوفّر لديه إمكانية مُمَارَسَة الجنس داخل إطار زَواج قانوني، فإنّ ***أسهل الحُلول، وأقلّها ضررًا، سَوَاءً لِلشّخص المَعْنِي أَمْ لِمُجتمعه،*** هو مُمَارَسَة الاستمناء باليد (والصابون). لكن عامّة المُجتمعات الحالية لا تقبل هذا السُّلوك.

آدم : أتذكّر أنني إِلْتَقَيْتُ في مقهى، مع صديق لي. وكان هذا الصديق يظهر مَهْمُومًا، أو كَئِيبا. وأثناء حديثنا، اِعترف لي أنه مَهْوُوس بِمُشكل عَويص، ولا يعرف كيف يُعالجه. وَأَسَرَّ إِليّ أن زوجته نَبَّهَتْه إلى أنّ اِبْنَهُمَا المُراهِق له عادة سِرّية، حيث يُمارس ***الْاِسْتِمْنَاء باليد.*** وقال الأب أنّ ابنه تبدّل نسبيًّا، حيث أصبح مُتَوَتِّرًا، وَمُكْتَئِبًّا، وفي بعض الأحيان، يتصرّف بشكل عنيف. وطلب منّي هذا الصديق النَّصِيحَةَ. ولم أعرف كيف أُساعده.

إبراهيم : إذا كان شابّ مُراهق يُمارس ***الاستمناء باليد،*** فهذا يعني أنه في صِحَّة جِسْمِيَة وَنَفْسِيَة عَادِيَة. وَنُمُوُّه البَيُولُوجي الطبيعي يُحْدِثُ لديه حاجة جديدة إلى مُمَارَسَة الجنس. ولَا يَقْدِرُ المُراهق بَعْدُ على عَقْد زَوَاج قانوني لكي يستطيع مُمَارَسَة الجنس. ويحتاج المُراهق تِلْقَائِيًّا إلى تَشْغِيل، أو تَمرين، مَنْظُومَتِه البَيُولُوجِيَة الجِنْسِيَة. وبما أن مُجتمعه لا يسمح له بمُمَارَسَة الجنس مع أنثى، فإنه يلجأ إلى ما هو مُتاح له. فَيُمارس ذلك الاستمناء باليد والصّابون.

آدم : هكذا ! بهذه البساطة ! تعتبر مُمَارَسَة الاستمناء باليد أمرًا عاديًّا ؟ وَتُهمل كُلِّيًّا الأخلاق الحميدة !

إبراهيم : الاستمناء باليد هو ظاهرة مُجتمعية مُنتشرة، وعادية. وحتى بعض البالغين، والرّاشدين، والمُتزوجين، والمُسنّين، يمارسون الاستمناء باليد في بعض الظروف. وهذا أمر طبيعي في مجتمعنا.

آدم : أفهمُ من تَوضيحاتك أنه، إذا مَنَعْنَا مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج، تَحدث في المُجتمع اِنْحِرَافَات جنسية؛ وَإذا سَمَحْنَا بِمُمَارَسَة الجِنس خارج الزّواج، يحدث في المُجتمع تَدَهْوُر الأخلاق. فَهُمَا أَمْرَان، أَحْلَاهُمَا مُرٌّ.

إبراهيم : في الواقع، الأَضرار والانحرافات التي تَنْتُجُ عَن التَشَدُّد في مَنع مُمَارَسَة الجِنس خارج الزَّواج، هي أكثر تَعَدُّدًا وَتَنَوُّعًا مِن تلك التي عَرَضْتُهَا عليك سابقًا. بَل تُوجد أمثلة أخرى، وهي لَا تَقِلُّ إِيلَامًا.

آدم : مَثلًا ؟

إبراهيم : منها مثلًا ***مُعْضِلَة "الأُمَّهَات العَازِبَات"***.

أدم : وما معنى "الأُمَّهَات العَازبات" ؟

إبراهيم : عِبَارَة "أُمّ عَازِبَة" تعني فتاة لم تَتَزَوَّج بعد بشكل قانوني، لكنها وَلَدت إِبْنَا أو بِنْتًا، في ظروف خاصّة. وفي المُجتمعات المُتَدَيِّنَة بِشِدّة، والتي تَكْبَتُ الجِنْسَ بِسَبَبِ الدّين، تُوجد ظاهرة "الأُمَّهَات العَازِبَات". وَلَوْ أن هذه المُجتمعات لَا تَقبل الاعتراف بِوُجود هذه "الأمهات العازبات". وحينما يُغَرّرُ رجلٌ فتاةً، ويَعِدُهَا بالزّواج، ثم يُمارس معها الجِنس، ثم يَهْرُب هذا الرجل مِن الفتاة، أو يرفض الاعتراف بعلاقته السَّابقة بهذه الفتاة، يمكن أن تُصبح هذه الفتاة حَامِلَةً، ثُمّ أُمًّا، رغم أنها مَا زَالت قَانُونِيًّا عَازِبَة، أي غير مُتزوّجة. وفي غَالبيّة الحالات، لَا تَقدر بَنَاتُ الشّعب على أَدَاء كُلْفَة اَلْإِجْهَاض (سواءً كان مُرَخّصًا أم مَمنوعًا). زِيَّادَةً على أن القانون الجِنائي (في المَغرب) يُعاقب على مُمَارَسَة الْإِجْهَاض[32]. وهذه «الأمهات العازبات» هُنَّ

(32) بناءً على تحريم الإجهاض في الشريعة الإسلامية، وعلى تَجْرِيمه في القانون الجنائي المغربي، أُعْتُقِلَت الصّحفيّة هاجر الريسوني في يوم 31 أغسطس 2019، بعد خُروجها من عيادة طبيب نسائي. وَحُكِمَ عليها بالسجن لمدة عام نافذ، بِتُهْمَتَي "الإجهاض غير القانوني"، و"مُمَارَسَة الجنس خارج نطاق الزواج". وحُكم (يُتْبَع)

ضحايا أوضاع مُجتمعية مُتَنَاقِضَة. ومن الظُّلم أن نُعاقب هذه «الأمّهات العازبات» على شيء هُنَّ ضَحَايَا له. كما أنه مِن الظُّلم أن نُعَاقِب هذه «الأمَّهات العَازِبَات» على مشكل مُجتمعي هو أَقْوَى بِكَثِير من هذه «الأمّهات العازبات». والمصير المحتوم لِـ «الأمهات العازبات» هو الطَّرْد من العائلة، أو الطَّرْد من التَعليم، أو الطرد مِن الشُّغْل، أو السُقُوط في التَهْمِيش والفَقْر، أو الاِرْتِمَاء في أَحْضَان قُوَّاد، أو قُوَّادَة، من أجل الدَّعَارة، أو حَتَّى الانتحار. والمُشكل المطروح هو أن المُجتمعات المُسلمة تَدَّعِي أنها تلتزم بِـ «منع مُمَارَسَة الجِنس خارج إطار الزواج القانوني»، لكن في الواقع، تُنْتِجُ هذه المُجتمعات، في كل سنة، أعدادًا هامّة من «الأمّهات العازبات».

آدم : وكَيْف يَتَعَامَل المُجتمع مع «الأمهات العازبات» ؟

إبراهيم : تَكْتَفِي عادةً الأحزاب الإسلامية، وكذلك الجمعيات الإسلامية، بِإِصْدَار إِدَانَة قَاسِيَة لِـ «الأمهات العازبات». وَتُهَدِّدُ "الشريعةُ الإسلاميةُ" الأمهاتَ العازباتَ بِـ «عُقوبة الرَّجم حتى المَوت». ولم يَكْتَرِث الإسلاميون الأصوليون بِمَا تتعرّض له «الأمّهات العازبات» مِن مُعانات مُؤلمة. وحتّى الدولة تَخَلَّت كُلِّيًا عَنْهُنّ. والملجأ الوحيد لِحِمَايَة، أو لِمُساعدة، «الأمهات العازبات» هو بعض الجمعيات النِسَائِيَة. حيثُ تُوَفِّرُ هذه الجمعيات النسائية المَلْجَأ المُؤَقَّت لِلأمهات العازبات، وَتَمْنَحُهُنَّ المُساعدة القانونية الضرورية. وفي بعض الحالات، تَنجح الجمعيات النسائية في إِقناع الأب بِتَبَنِّي اِبْنِه أو بِنْتِه. وإذا فَشلت مُحاولات الصُّلح بين الأم العازبة وشريكها، تمنح الجمعيات النسائية لِلأمهات العازبات التعليمَ أو التكوين الذي يُمكن أن يُوصِلَهُنّ

(تَتِمَّة)100 على الطبيب المتخصّص في أمراض النساء بالسجن لمدة عامين نافذة، وحُكِمَ على خطيب الصّحفيّة بِعَام نافذ، وعلى طبيب التخدير بِعَام موقوف التنفيذ، وعلى سكرتيرة الطبيب بِثمانية أشهر موقوفة التنفيذ.

رحمان النوضة، الجنس والدّين، الصيغة 17.

إلى الاستقلال المَادّي. وهكذا، في المُجتمعات التي يَسُود فيها الذُكُور على الإناث، تكون الأنثى، في مُعظم الحالات، هي الضحية، وهي التي تُعانِي أكثر من المُذَكَّر.

آدم : ولماذا لَا نَترك هؤلاء العُزَّاب، أو غَير المُتزوّجين، يَتَحَمَّلُون المَصِير المُقَدَّر عليهم ؟

إبراهيم : من زَاوِيَة العَدل في المُجتمع، فإن مُمَارَسَة الجنس، تستحق، هي أيضا، قدرًا معيّنًا من المُساواة الديمقراطية. وليس مِن مَصلحتنا أن نُقَسِّم مُجتمعنا إلى حِزْبَيْن مُتَنَاقِضَيْن وَمُتصارعين، وَهُمَا، مِن جهة أُولى، «حِزب المُتزوّجين» الذين يَحقّ لهم مُمَارَسَة الجِنس، ومن جهة ثانيّة، «حِزب غير المُتَزوّجين» الذين تُمْنَعُ عليهم مُمَارَسَة الجِنس (خارج الزّواج). وكلّ شخص يُحاول مُعارضة طبيعته البيولوجية، قد يجد نفسه مُضطرا إلى الكذب، أو النّفاق. أمّا كَبْت الجنس، ومنعه، وقمعه، خلال وقت طويل، فهو سلوك يضرّ بالفَرد المَعني، وَيَضُرّ كذلك بِمُجتمعه. بينما احترام الحرّيات الفردية (بما فيها الحرّيات الجنسية) هو الذي يُحْيِي الإنسان، وَيُحَرّرُه، ويُعْلِيه.

آدم : أَكِيد أنّ التوضيحات التي عَرَضْتَها سابقًا مُهمّة. وَتُمَهّدُ لبعض الأُطْرُوحَات التي طَرَحْتَها. ولكن الذي يُعطي أهمية ضخمة، ومبالغ فيها، للعلاقات الجنسية، ليس هو شخصي أنا، وإنّما هُم الْأَهَالِي، هم السُّكان، هم جماهير هذا الشعب. واعتقادات هؤلاء المُواطنين الضّاغطة، هي مَبْنِيَة على أساس مَنْظُومَة قِيمِيّة قديمة، قويّة، وراسخة. فكيف نُقْنِعهم بِقِيَم جديدة، خاصّةً في مجال الجنس، والذي هو مُحَرَّم، أو مَحْظُور (tabou) ؟ وكيف يمكن تَغيير هذه التقاليد العريقة، والقوية ؟

إبراهيم : معك الحق. تَغيير عَقليات المُواطنين، هو من مهامنا جميعا، وعلى الخصوص، من مهام المناضلين، والسياسيين،

والمثقّفين، والمُدرّسين، والمصلحين، ومسؤولي الدولة (إن كانوا تَقدّميّين)، إلى آخره...

آدم : وينبغي أيضا أن نَفهم من أين تأتي تلك المبالغة في تضخيم خطورة مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج. فما هو مصدرها حسب رأيك أنتَ ؟

إبراهيم : ديَّانات الشرق الأوسط (مثل اليهودية، والمسيحية، والإسلام) تتشابه فيما بينها في كثير من الأمور، وخاصّة منها : كَبْت الجنس، وكُرْهِه، والتَشَدُّد في قمع العلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج الشرعي. و***السرُّ الذي يُفسّر تَضْخِيم خُطورة مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج، يرجع عموما إلى كون هذه المُمَارَسَة للجنس، كانت في الماضي تؤدّي، في كثير من الحالات، إلى إنجاب أبناء غير مُبَرْمَجين، أو غير مَرْغُوب فيهم (في ذلك الوقت المعني). وتؤدّي إلى إحداث اضطراب في النَّسَب، أو في الإرث العائلي. أمّا اليوم، فقد تَقَلَّصَت هذه الأخطار، بِفَضْل التِقْنِيَات البسيطة التي أصبحت تُتيح التحكّم في مُمَارَسَة الجنس، وفي النَّسْل*** (مثل أكياس اللاَّطِكْسْ الوَاقِيَة (condom, préservatif)، وأقراص منع الحَمْل، إلى آخره)... وأتذكّر هنا نُقطة أخرى معبّرة. قد تظهر لك هذه النقطة خارجة عن موضوع حوارنا العام. لكنها توضح جيّدًا أن ***أحسن حلّ عقلاني، هو المُرونة، والتّسامح، والرّأفة، في مجال التعامل مع مُمَارَسَة الجنس التي تُرْتَكَب خارج إطار الزواج القانوني.***

آدم : وما هي هذه النقطة الأخرى؟

إبراهيم : المُلَاحَظُ عبر بلدان العالم، أنه ***كلّما بالغ شعب معيّن في معاني، أو في أهمية، العلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج، يمكن أن تكون نتائج هذه المبالغة مأساوية، ودْرَامِيّة، ومُضرّة بالمجتمع.*** وفي بعض المجتمعات العتيقة، أو القبلية، أو التقليدية،

غالبا ما تُؤَوَّلُ «العلاقة الجنسية» بِمعاني خارقة، أو تُعطى لها أهمية مبالغ فيها. ويمكن لهذه المبالغة أن تصل إلى حدّ تبرير قتل الأنثى المتّهمة بِـ «علاقة جنسية خارجة الزواج». وتَعْتَبر بعض الشعوب العلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج «مُخْزِيَة»، أو «مُلَوِّثَة لِلسُّمْعَة»، أو «مُلْغِيَة لِلشّرف». وهو ما يحدث بالضّبط في «جرائم الشّرف». وتُوجد تقاليد «جرائم الشّرف» في بعض بلدان العالم، ولو بدرجات متفاوتة، وعلى الخصوص في بعض بلدان الشّرق (مثل باكستان، وكردستان، وأفغانستان، ومصر، والأردن، وشرق تركيا، إلى آخره). وهي تقاليد عَريقة، وَقَوِيّة، وراسخة.

آدم : الصفة المشتركة بين البلدان التي ذكرتها هي أن شعوبها مسلمة. فهل يَتحمّل الدّين الإسلامي مسؤولية مَا في وُجود «جرائم الشّرف» ؟

إبراهيم : مُجمل ديانات الشّرق الأوسط (بما فيها اليهودية، والمسيحية، والإسلام)، لم تَدْعُ إلى ارتكاب «جرائم الشّرف».

آدم : وما الفائدة إذن من تناول موضوع «جرائم الشّرف»؟

إبراهيم : تُرتكب «جرائم الشّرف» من طرف بعض الأشخاص الذكور في العائلة، الذين يُقْدِمُون على قتل أُنْثَى العائلة المُتَّهمة بارتكاب علاقة جنسية خارج الزواج القانوني. وفي «جرائم الشّرف»، يمكن للأب أن يقتل بنته، أو للأخ أن يقتل أخته، أو للزوج أن يقتل زوجته. وغالبا ما يوجد إجماع نسبي لدى الشعب الذي يحمل هذه التقاليد. وهذا الإجماع النسبي يَعتبر أن دخول أنثى من العائلة في علاقة جنسية خارج الزواج القانوني «يُحَطِّم شَرف العائلة بكاملها». ويعتقد أن «استرداد شرف العائلة يستوجب قتل الأنثى المتهمة بِـ «علاقة جنسية خارج الزواج القانوني». وتعتقد غالبية هذا الشعب أن قتل تلك الأنثى هو عمل «مشروع». وفي بعض الحالات، يلجأ بعض

الأشخاص، أو بعض العائلات، إلى التحايل بهدف توسيع مبرّرات «جريمة الشرف». حيث يمكن أن تَكون التّهمة الخَفِية المُبرّرة للقتل، في «جريمة الشرف»، هي مثلا رفض الأنثى لِـ «زواج مُرتّب» (mariage arrangé) من طرف العائلة، أو تَجَرُّؤ المرأة على مطالبة زوجها بالطّلاق، أو قيام الزوجة بِـ «خيانة زوجية» (adultère).

آدم : ولماذا هذا الاقتصار على قتل المرأة، وليس قتل الرجل؟

إبراهيم : يُفَسِّر العُلماء هذا التركيز على الأنثى (بدلا من التَركيز على المُذكّر) بكون هذه العلاقات الجنسية تُحدث اضطرابا في الأنساب، وفي الإرث. ولا تتدخّل عادة عدالة البلد المعني في «جرائم الشرف»، لأن جماهير هذا البلد لَا تُصَنِّف هذا النّوع من القتل كَجريمة، بل تعتبره كَـ «قضية عائلية خُصُوصيّة».

آدم : ولكن، لماذا أدخلتنا في نقاش مشكل «جرائم الشّرف». وما علاقتها بِمَوْضُوعنا الأصلي ؟ وما هي الغاية من نقاش هذا المشكل ؟

إبراهيم : ***«جرائم الشّرف» هي مثال لنتائج التشدّد في مجال التعامل مع العلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج القانوني.*** وتُحْدِث أضرارا تُؤلم الأفراد، والعائلات، والمجتمع. ويجب على جميع المواطنين التفكير في الإشكالات التي تَطرحها «جرائم الشّرف» القديمة، ولو أن هذه الجرائم لم تعد كثيرة في مجتمعاتنا الحديثة. وينبغي مثلا، أن نتساءل، وأن نستوعب : لماذا نَضَعُ «الشّرف» في الجنس (وخاصّة في جنس الأنثى) ؟ ولماذا نَحصر «شرف العائلة» كلّه في السّلوك الجنسي لإناثها (وليس في السُلُوك الجِنْسِي لِذُكُورِهَا أيضا)؟ ولماذا نعاقب الإناث وحدهنّ، بدلا من محاسبة الإناث والذكور بالتّساوي ؟ ولماذا يُحسّ البعض بالعلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج كَـ «جريمة خطيرة»، إلى درجة جَعْلِهَا تُبرّر عقوبات شديدة، مثل قتل الأب لبنته، أو قتل الأخ لأخته، أو قتل الزوج لزوجته؟ لماذا

نقبل بأن تدفعنا بعض التقاليد العتيقة، أو بعض المُعتقدات القديمة، إلى التَخلّي عن الاحتكام إلى العَقْل النّقدي؟ ولماذا نَحصر «شَرف العائلة» في قضايا الجنس، وبالضبط في العلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج القانوني ؟ وما معنى «الشّرف» ؟ وهل حقّا العِفَّة الجنسية هي وحدها التي تعطي «الشّرف» ؟ ولماذا لا نربط شرف العائلة بقضايا أخرى، مثل تَحْصِيل العُلوم، أو التَحَلّي بالحِكمة، أو العمل المُنتج، أو خدمة الصّالح العام، أو الاستقامة، أو النزاهة، أو النضال من أجل الحُرّيات والتقدّم، أو الأخلاق الحميدة، إلى آخره؟ لماذا لا يفهم بعض المواطنين أن مَنْهَج التَعَامُل مع العلاقات الجنسية (الخارجة عن الزواج) بمنهج التفهّم، والتسامح، والرّأفة، هو المنهج العقلاني الأقلّ ضررًا للمجتمع ؟

آدم : أُوْفْ ... أرى ماذا تقصد...

إبراهيم : أتذكّر حالة أخرى تؤدّي فيها المبالغة في تأويل معانيّ مُمَارَسَة الجنس (خارج الزواج) إلى نتائج مأساوية. إنها ***حالة الفتيات، أو النساء، اللائي يتعرّضن للاغتصاب،*** ويُحْسِسْنَ بهذا الاغتصاب كنوع من «الكارثة العُظمى»، التي «تقضي كُلّيًا على شَرفهنّ»، أو «تقضي على حياتهنّ»، فيُقدمن على ***الانتحار.*** ومن واجب المجتمع، وكذلك الدولة، والعائلات، أن يُواجهوا هذه الظاهرة الفاجعة، عبر الإسراع إلى تَقديم المساعدات النَفسية اللازمة للنساء ضحايا الاغتصاب، لإنقاذهنّ من فكرة الانتحار.

آدم : إيه... فَهِمْتُك...

إبراهيم : والمُقلق كذلك في موضوع مُعاقبة الذُّكور ***الذين يغتصبون فتيات قاصرات،*** أن مُجمل الحركات الإسلامية الأصولية تَميل إلى ***إلغاء عُقُوبة حبس هؤلاء المُغْتَصِبين، إنْ هُم قَبِلُوا الزّواج بِضَحاياهم (أيْ بِالفَتيات المُغْتَصَبَات).*** وذلك هو ما حاولتْ

تشريعه الأحزاب الإسلامية الحاكمة في كلّ من المغرب، وتركيا، في سنة 2016 م. بينما مجمل الحركات النسائية الحُقوقية ترفض تزويج الفتيات القاصرات؛ وترفض كذلك إرغام الفتيات ضحايا الاغتصاب على الزّواج بالمُجرمين الذين اِغْتَصَبُوهُنَّ. فهل يُعقل أن نُرغم الفتاة المُغتصَبَة على أن تَعِيش حياتها كلّها مع المُجرم الذي اغتصبها ؟

آدم : أَلَا تُبالغ في اِتّهَام الحركات الإسلامية بِأشياء سَلبيّة ؟

إبراهيم : هَل تُريد أن أُذَكّرَك بِبَعْض الأحداث ؟ هل نَسِيتَ أنّ وزير العدل السّابق، مصطفى الرَّمِيد (وهو مَسْؤُول رئيسي في "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي)، قد اِدَّعَى أن الطِفْلَة «أمينة أفيلال تزوجت برضاها». لكن هذه الطفلة أمينة أفيلال (15 سنة)، اِنْتَحَرَت فيما بعد، بِسبب ***إكراهها على الزّواج بِمُغْتَصِبِهَا، وذلك بناء على الفصل 475 من القانون الجنائي.*** وهذا الفصل المذكور، يسمح للمُغْتَصِب بالإفلات من عُقُوبَة الإغتصاب... وقد كان نفس الوزير للعدل يُهدّد المُواطنين المُتَوَرّطِين في مُخَالَفَة «الإفطار العلني في رمضان»، أو في العلاقات الجنسية الرِضَائِيَة خارج الزّواج القانوني، أو في قَضايا مُماثلة، ليس بِتَفْعِيل القانون وحده، وإنما كان يَتَوَعَّدُهُم أيضًا بِ «أوخم العواقب، من قِبَل الجِيران، وناس الشارع». وهذا تشجيع على «شَرْع اليَد»[33].

آدم : آه ... سمعتُك... فهمتُك... لكن، ... ماذا أقول لك؟... المُشكل مُعقّد... بل من الممكن... وأنا أيضا أتمنّى ... وأشتاق ... إلى أن نَصِل، إلى هذه المُرونة التي تَدْعُو إليها، وإلى هذه الحُريات، في كلّ المجالات،... بما فيها مجال العلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج... وأطمح كذلك، إلى أن يَرقى مجتمعنا، إلى النّضج السياسي، والثقافي،

(33) ذكر هذا الحدث الصَّحَفِي أحمد نشاطي، في جريدته "آخر ساعة"، العدد 408، ليوم الجمعة 7 أبريل 2017.

المُرافق لها... نعم... لكنّني، ... وبصراحة، لا أدري كيف نصل إلى هذه الحرّيات، وإلى هذا النّضج السياسي، والثقافي، الذي يَلزم أن يُرَافِق تلك الحرّيات... ولا أدري هل يُمكن تحقيق هذا التغيير.

إبراهيم : ذلك النّضج الثقافي، والسياسي، الذي يلزم أن يُصاحب تلك الحريات الجنسية، لن يسقط تلقائيا من السماء، ولن يتكوّن دفعة واحدة. بل يجب أن نُعَلِّمَه إلى الأجيال الجديدة، عبر ***تربية جنسية علمية، وَمُتواصلة، وَدَقيقة، وَصَريحة، وَعَـقْـلَانِيَة.***

آدم : تمامًا ! هذا ما كنتُ أريد قوله فيما سبق: تعميم تربية جنسية سليمة، ونشر الأخلاق، وتدريس التحكّم في النفس.

إبراهيم : اِسْمَحْ لي بأن أثير انتباهك، مرّة أخرى، إلى أن كل الأحكام الأخلاقية والدّينية القاسية، التي وضعتها الأجيال السّابقة، تُجاه مُمَارَسَة الجنس (الخارجة عن الزواج)، نَتَجَت عن كون مُمَارَسَة الجنس، كانت تؤدي حتمًا في الماضي، إلى إنجاب الأبناء. وبعدما ابتكر العُلماء، والأطباء، والمهندسون، وسائل بسيطة لمنع الحمل، بدأ موقف البشرية يتغيّر تدريجيا تُجاه مُمَارَسَة الجنس (الخارجة عن الزواج). حيث ***تحوّلت مُمَارَسَة الجنس من نوع واحد (غير مُتحكّم فيه)، إلى نوعين مختلفين من مُمَارَسَة الجنس. فاليوم، نُميّز بين مُمَارَسَة الجنس من أجل الإنجاب، ومُمَارَسَة الجنس من أجل الاستمتاع بالحياة.*** لهذا السّبب، أصبحت الأحكام القِيميّة القديمة (تجاه مُمَارَسَة الجنس الخارجة عن الزواج) غير صالحة. وَغَدَى من الواجب على كل المواطنين، أن يُطوّروا مواقفهم، تجاه مُمَارَسَة الجنس، طبقا للإمكانيات الحديثة المتوفّرة. ونظرا لكون المواطن أصبح يتوفّر على وسائل رخيصة وفعّالة لمنع الحمل، فإن البشرية جمعاء، وفي ***كل بلدان العالم، تتطوّر ببطء، نحو مواقف تجاه مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج، تَـتَّـسِـم أكثر فأكثر، بِالمُرونة، وبالتَـفَـهُّم، وبالتسامح،***

وبالرّأفة، وبالتواضع، وبالاحترام المتبادل. لكن هذا موضوع آخر[34]، ويضيق المجال الحالي لنقاشه بعمق أكبر.

آدم : فعلاً، هذا موضوع يتطلّب وقتا آخر، وحوارًا آخر.

إبراهيم : يجب الآن أن نختم نِقَاشَ هذه المسألة المُتَشَعِّبة، ...

آدم : اِسمح لي، قبل ختم نِقَاش هذا الموضوع، دَعني أصارحك بشيء ما. حيث لاحظتُ فرقًا مهمّا في منهج التفكير، بين الإسلاميين السلفيين والعَقْلَانِيّين. ***فالإسلاميون الأصوليون ينظرون إلى مُمَارَسَة الجنس (خارج الزواج) فقط من منظار أخلاقي أو إسلامي. بينما العقلانيون ينظرون إلى مُمَارَسَة الجنس (خارج الزواج) من منظار مُجتمعي، أو حقوقي، أو ديمقراطي، أو إنساني.***

إبراهيم : هذه ملاحظة مهمّة. صحيح أن الإسلاميين الأصوليين ينظرون إلى مُمَارَسَة الجنس (خارج الزواج القانوني) من زاوية دينية محضة، أو أخلاقية صرفة، ويحكمون عليها طبقًا لنصوص دِينية قَديمة وَمُقدّسة. فَيُحَرّمُونَهَا، أو يَمْنَعُونَهَا، ويريدون تشديد العقاب عليها. وبعض هؤلاء الإسلاميين يدافع بحماس عن هذا الخطاب الأخلاقي، ولو أنه لا يقدر، هو نفسه، على الالتزام به طوال حياته (مثلما حدث في حالات عمر بن احماد، وفاطمة النجار، والحبيب الشّوباني، ومحمد الفِزازي، إلى آخره). بينما ***العَقلانيون ينظرون إلى مُمَارَسَة الجنس (خارج الزواج) كظاهرة مُجتمعية، منتشرة، ومتواصلة، وتهمّ ملايين المواطنين. ويعتبر العَقلانيون أن هؤلاء المواطنين (الذين يلجؤون إلى مُمَارَسَة الجنس خارج الزواج) يَستحقّون هم أيضا التَّقْدِير، والتَفَهُّم، والاحترام.*** ويستحق سلوكُهم الجنسيّ الدراسةَ، والتحليلَ،

---

(34) أنظر كتاب : "أية علاقة بين الدّين والقانون"، رحمان النوضة. ويمكن تنزيله من مُدَوَّنَة الكاتب (https://livreschauds.wordpress.com/2015/01/03/listes-لوائح/).

والاهتمامَ. ***وما دامت هذه المُمَارَسَة الجنسية (الخارجة عن الزواج) لا تضر أحدًا، فإنها تستحق أن تتحوّل إلى سلوك غير مُجَرَّم، ولو أنها لم تكن مألوفة سابقًا في مجتمعنا. فيصبح اليوم من المُستحسن التَسامح مع مُمَارَسَة الجنِس خارج الزواج، ولو أن هذا التسامح لا يعني التّشجيع عليها.*** فنحن لا ندعو الشباب أو المواطنين إلى اللّهو بالجنس، أو الانشغال به. ولا نُدافع على الخُضوع الأعمى لأهواء الجنس الحيوانية. لكن حينما تقع حادثة جنسية خارجة الزواج القانوني، فإننا لا نُحوّلها إلى كارثة مُجتمعية، ولا نَعتبرها جريمة تستدعي عقابا شديدا. بل نُحاول مُعالجتها بسلوك تَربوي، هادئ، ورحيم.

آدم : هذه الجوانب تستحق فعلاً أن نَفْحَصَهَا، وأن نُعَمّقَهَا. لكن الوقت ينقصنا مع الأسف.

20) الحَلّ الجَذْرِي لِمُشْكِل مُمَارَسَة الجِنْس خارج الزَّوَاج

آدم : لَاحظتُ فيما سَبق، أنك تَعتبرني مُحافظا، وَتَنْتَقِد رَأْيِي الدَّاعِي إلى مَنع العلاقات الجنسية الخارجة عن الزَّوَاج القانوني. وَتَعْتَبِر تَصَوُّري غير وَاقعي، أو غير سليم. لكن رأيك الدّاعي إلى التَسَامُح مع العلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج القانوني، هو أيضا غير واقعي، وغير مُرْضٍ. وقد يُؤَدّي إلى تَعْقِيدات مُجتمعية. فما هو الحَلّ الذي تَقترحه ؟ وهل لديك تَصَوُّر لِحَل مُتَكَامِل، وَعَمَلِي، لِمُعَالَجَة مُشكل مُمَارَسَة الجنس خارج الزَّوَاج القانوني ؟ وما هي التَفَاصِيل العَملية لهذا الحَلّ ؟

إبراهيم : نَعَم، إنْ مَنَحْتَنِي مُهْلَة كافية من الوقت، يُمكن أن أَعْرض عليك تَصَوُّرِي لِلْحَل الجَذْرِي، والمُتَكَامِل، لِمُشكل مُمَارَسَة الجِنس خارج الزَّواج القانوني.

آدم : هَيَّا، تَفَضَّل.

إبراهيم : سَبَق لي أن عَرَضتُ هذا الحَلّ الجَذْرِي[35]. لكن الناس لا يقرأون بما فيه الكفاية. اِسْمَح لِي إذن بِأَنْ أعرض عليك المبادئ الأساسية المُرَقَّمَة، المُكَوِّنَة لهذا الحَل الجَذْرِي لِمُشكل مُمَارَسَة الجنس خارج الزَّوَاج.

1) المُشكل المُجتمعي الرئيسي الذي يطرحه النشاط الجنسي، يَأْتِي من ***الفَجْوة بين ما يُريده الجسم، وما يَسمح به المُجتمع.*** حيثُ يَنْضُج الجسم (أو الشّخص) جنسيًا في سِنّ مُبْكِر يَبلغ قُرابة 12 سنة. لكن هذا الجسم، أو الشّخص، لَا يَكْتَمِل نُضْجُه المُجتمعي، ولَا يَقدر على الزّواج، سِوَى في سِنّ مُتَقَدّم نِسْبِيًّا، يَبلغ قُرابة 30 سنة.

2) يَرغب الجسم في مُمَارَسَة الجنس، لكن الأخلاق الشائعة في المجتمع تمنع مُمَارَسَة الجنس السَّوِيَّة. وتقول هذه الأخلاق السائدة في المجتمع، إن مُمَارَسَة الجنس الوحيدة المقبولة، هي التي تكون داخل الزواج القانوني. لكن الزواج القانوني فيه شروط تعجيزية. والزّواج، يُشترطُ فيه، طبقًا للقانون أو للأخلاق السّائدة، التَوَفُّرُ على شُغل، وعلى مَدخول مَالِي كاف وَمَضمون، وعلى سَكَن مقبول، الخ. وهي شروط تعجيزية بالنسبة لمُعظم المُراهقين والشبّان، الذين ما زالوا يدرسون، أو الذين هم عاطلين عن الشغل

3) تُظهر تَجربة العديد من المُجتمعات أن فرض حَظر جَذري على النَّشاط الجنسي على المُراهقين، وعلى الأشخاص غير المُتزوجين، يمكن أن يُشَجّع على ظُهور اِنْحِرافات، مثل العادة السرية، أو "العُقَد

(35) أُنْظُر كتابي باللغة الفرنسية : Rahman Nouda, L'éthique politique, Édition 2011, 335 pages, Version 13, Chapitre "La Sexualité", sous-titre : "Le mariage mineur", p. 240. ويمكن تَنزيل هذا الكتاب من مُدَوَّنَة الكاتب: https://livreschauds.wordpress.com/Rahman-Nouda-L'éthique-politique,édition 2011, 335 pages, V12pdf/

النَّفْسِيَة"، أو الدّعارة، أو المِثْلِيَة الجنسية، أو الوَلَع الجِنسي بالأطفال، أو جرائم الاغتصاب، وما إلى ذلك.

4) في هذا المَجال من الحياة الجنسية، كل من "الإباحة الكاملة"، و"التحريم التام"، يُخاطران بتوليد أفراد يتجوّلون، تحت تأثير إفرازاتهم الهُرمونية، مع عُـقُولهم مُرَكَّزَة في أَعْضَائهم الجنسية، أو مع أعضائهم الجنسية مُركّزة في عُقولهم، وهم غير قادرين على التَحكُّم لَا في عُقـولهم، وَلَا في أعضائهم الجنسية.

5) كما هو الحال في العديد من المجالات المُجتمعية الأخرى، فإن ما يُوَفِّر إمكانية حَل هذه المَشاكل الجِنسية، ليس هو الوَعْظ الأخلاقي، أو الإرشاد الدِّيني، اللذان يَدعوّان إلى تَخْلِيق السُّلوك، عبر استخدام حُجَج ذات طبيعة أخلاقية، أو دينية، أو قانونية، أو ثَقافية. بل إن العُلوم، والأبحاث، والتِقْنِيَّات، هي التي تُقَدِّم حُلولاً عَملية وفَعّالة. وهي التي طَوَّرت طُرُقًا للتحكّم في جوانب معيّنة من الحياة الجنسية.

6) "الخُطُوبَة" (أو الوَعْد الرّسمي بالزّواج المُتبادل بين الخَطِيبَيْن في مُستقبل قَريب)، ليست كافية لحل هذا التناقض (بين النُّضج الجِنسي البَيُولُوجِي المُبكر، والزَّواج القانوني المُتأخر). وَإِنْ كانت الخُطوبة تَسمح لِلْخَاطِبَيْن "بالتعرّف على بعضهما البعض"، فإنها لا تسمح لهما بِمُمَارَسَة الجنس.

7) يَتمثّل حل هذا المُشكل الجِنسي المذكور، في السَّماح للمُراهقين، الذين تبلغ أعمارهم حوالي 14 عامًا، بِعَـقْد ***"زَواج صَغِير"***. ***وأعرّف "الزّواج الصّغير" بما يلي :*** يَختلف "الزّواج الصّغير" عن "الزّواج الكبير" (أو الزّواج العادي) بالميزات التالية: 1ـ ضَرورة مُوافقة كِتَابيّة لِلْوَالدين. 2ـ ضَرورة التَوَفُّر على وَثِيقَة تُثبت الوَقْـف المُؤَقَّت لإمكانية إِنْجَاب أبناء، لدى أحد الزوجين، أو لدى كليهما، عن طريق تَدَخُّل طِبّي، يَتِمُّ إجراؤه، وَتوثيقه، من قبل مؤسسة طبية مُعتمدة. (توجد اليومَ

بالفعل العديد من تِقْنِيَّات مَنع الحَمل الكافية، وقد يتمّ تطوير تِقنيات أخرى لاحقًا). ولا تَجُوز استعادة إمكانية الإنجاب طِبِّيًا، إلّا بعد الإلغاء القانوني لـ "الزّواج الصّغير"، أو بعد عقد "زواج كبير". 3ـ ضرورة حصول كل من الزّوجين على شهادة تُفيد حصوله على دورات تَكوينية في مَجال الصحة الجنسية. 4ـ ضرورة استمرار كل من الزّوجين في العيش مع والديه. 5ـ عدم حاجة كِلَا الزَّوجين إلى التَوَفُّر على دَخْل مُستقل، أو على سَكن، أو على أثاث. 6ـ لا حَاجة لِواجب إنفاق الزّوج على زَوجته. 7ـ الحق في تبادل الزيارات المُقررة بِمُوافقة والدي الزوجين. 8ـ إلغاء الحاجة إلى مَهْر (مع حُرّية تبادل الهدايا أو غِيَّابُها). 9ـ إمكانية خِيَّار الالتزام (أو عدم الالتزام)، في عَقْد "الزّواج الصّغير"، بِاسْتِبْدَال هذا "الزواج الصغير" لاحقًا بـ "الزواج الكبير"، مع نَفس الزّوج. لكن مثل هذا الالتزام، لا يُنصح به، لأنه لا يحق للوالدين الالتزام بدلا من أطفالهما القاصرين، ولأن التزام القاصرين يظل غير مَوْثُوق فيه.

8) يُشبه "الزَّواجُ الصّغيرُ" "الزَّواجَ الكبيرَ" من النَّواحي التالية: أ) التَمَتُّع بِـ "الزّواج الصّغير" مَشروط بإقامة عقد قانوني (مكتوب)، يُحرّره والدا الزوجين، تحت إشراف مُؤسَّسة كُفْؤَة. ب) ضرورة إجراء فُحوصات طِبّية مُسبقة، تُؤكّد عدم وجود أمراض مُعدية (لدى المُراهقين المُرشّحين لِـ "الزّواج الصّغير"). ج) مَنع تَعدّد الزوجات. د) السماح بمُمَارَسَة العلاقات الجنسية، مع منع إنجاب الأبناء، طوال مُدّة "الزّواج الصّغير". هـ) اشتراط إخلاص كلّ زَوْج لِزَوْجِه. و) يَتحمّل المسئولية كلّ من الزّوج والزّوجة. ز) لا يمكن قَبُول الطَلَاق، أو اِعتباره شَرْعِيًّا، إلا من طَرف مؤسسة مختصة، وَبِمُوافقة الوالدين، وَطَرَفَي "الزّواج الصغير". ل) إذا دعت الضّرورة لذلك، يُمكن وَضع مُدونة (أو مجموعة قوانين) تُنظّم "الزّواج الصّغير"، بهدف تَسهيله وإنجاحه. بِشَرط عدم الإفراط في التَفَاصِيل الإجرائية المُعَقَّدة. ولتجنب النِزَاعات

المُزْعِجَة، سيكون من الضروري تفضيل حل النزاعات عبر المُشاورات الوُدّيَة، والتربوية، بين جميع المعنيين (الآباء، والأزواج الشباب). وستكون هذه "المُشاورات الوُدّيَة" بِمَثَابَة مدرسة لِتَهيِئ زَوْجَيْ "الزّواج الصّغير" لِتَدْبِير وَإِنْجَاح "زَواجهم الكبير" في المُستقبل.

9) من مزايا "الزّواج الصّغير" ما يلي: إنه يَحُلّ التناقض بين سِنّ النُضج الجِنسي المُبكر من جهة، وتأخر سن "الزّواج الطبيعي" من جهة أخرى. فهو يسمح للمُراهقين بإقامة علاقات جنسية طبيعية، وقانونية، وخاضعة للرّقابة. إنه يَحْرُمُهُم مُؤقّتًا من إمكانية إنجاب الأطفال (نظرًا لأنهم لا يمتلكون بعد الشُعور الكافي بالمسؤولية، والوسائل المادّية اللازمة لتربية الأطفال). فهو يُتيح للشباب أن يزدهروا، دُون أن تَكون لديهم عُقَد جِنسية، أو نَفسية. إنه يُقَلِّل من أهمية مُمَارَسَة الجِنس (تحت سيطرة الوالدين، أو المُخْتَصّين المُجتمعيّين المُعتمدين). فَهُو يَحْمِيهم من أن يَكونوا ضحايا للتوتّرات، أو الهواجس، أو الانحرافات، أو المغامرات، أو الأمراض الجنسية. وَيُساعد "الزّواج الصّغير" على إسعاد المُراهقين. وَلَا يُكلّف تقريبًا الآباء أو الدولة نَفَقَات مُضنية. ويمكن للعائلات أن تَتّفق فيما بينها على عقد "زواج صغير" لأبنائها وبناتها المُراهقين، دون انتظار قيام الدولة بإنشاء هياكل لتنظيم هذا النوع الجديد من الزواج. إن التجريب، وإزالة الغموض، ثم التقليل من شأن العلاقات الجنسية، يسمح للمُراهقين بالتركيز على دراستهم، أو على تَدَارِيبهم المهنية. وَتَتَوَقَّفُ الحياة الجنسية للمُراهقين عن أن تكون خطيرة، إذا أصبحت منظمة، وخاضعة للإشراف، وشفّافة، وَمُسيطر عليها.

10) لماذا لا يَتسامح المُجتمع مع مُمَارَسَة الجِنس، في فترة يكون فيها الأشخاص مُطالبين بِمُمَارَسَة هذا الجِنس، وقادرين عليها، بدلاً

من تأخير مُمَارَسَة الجِنس إلى فترة متأخرة، يُصبح فيها هؤلاء الأشخاص غير مُبالين بِـ، أو عاجزين عن، مُمَارَسَة الجنس ؟

11) إن "الزّواج الصّغير" ليس نتيجة فكرة، أو أطروحة، بل إن التطور المُعاصر للمجتمع هو الذي يجعله ضروريا.

هذا هو الحل الجذري لمشكل مُمَارَسَة الجنس خارج الزّواج القانوني، أو العادي.

آدم : أشكرك على هذه الأطروحة الواضحة والدَّقِيقَة. ولا تطلب منّي حاليّا أن أُجِيب فَوْرًا عليها. لأن الرَدَّ عليها قد يتطلب وقتًا كافيا، لِلتَأَمُّل في تَفَاصِيلِهَا.

21) كَيْفَ نَفْهَمُ الْإِنْحِرَافَاتِ الْجِنْسِيَّةَ

آدم : على خِلَاف تَسَامُح اليَسَارِيّين، مِيزَة الإسلاميّين هي أنهم يَرفضون بشكل صَارِم الانحرافات الجنسية. بينما الغربيّون يَتَسَاهَلُون مع المِثْلِيّين الجِنْسِيّين... أُنْظُر مَدَى التَفَسُّخ الجِنْسِي الذي وَصَلَت إليه المُجتمعات الغَربيّة (في أَوْرُوبَّا وَأَمْرِيكَا).

إبراهيم : هذه ظواهر مَوجودة بِدَرجات مُتَفَاوِتَة في كثير من بُلدان العالم. إنهم يَتحدّثُون في الغَرْب عَن المِثْلِيَة الجِنْسِيَة (homosexualité)، أو ازدواجية التَوَجُّه الجنسي، أو ثُنَائِيَة المُمارسة الجِنْسِيَة (bisexualité)، أو التَحَوُّل الجِنسي (trans-identité sexuelle)، أو اللَّاجِنْسِيَة (asexualité)، الخ. وَمَثَلًا في فرنسا، في عهد الرئيس إِمَّانْوِيلْ مَاكْرُون (Emmanuel Macro)، ومنذ يُناير 2024 م، أصبح رئيس الوزراء الجديد هو الشَّاب غَابْرِيّيل أَطَّال (Gabriel Attal). وَعُمُره هو 34 سنة. وهو غير مُتَدَيّن. وَيَنْحَدِر أَصله من عائلة تُونُسِيَة ـ يُونَانِيَة ـ رُوسِيَة يَهودية. وقد سبق لِـ غَابْرِيّيل أَطَّال، في دِيسَمبر 2018، أن اِعْتَرَف عَلَنِيَّةً، بِمِثْلِيَّتِه (homosexuel). وَكان غابرييل أطّال في عَلاقة شِبْه زَوَاج مَدَنِي (pacs)[36]، بَيْن سنتي 2017 و 2022، مع سْطِيفَان سِيجُورْنِيه (Stéphane

(36) "مِيثَاق التَضَامُن المَدَنِي" (Pacte Civil de Solidarité، المُخْتَصَر بِعِبَارَة PACS)، في فرنسا، هو شَراكة مدنية، أو شكل من أشكال الزَّوَاج، بموجب القانون الفرنسي. وهو، إلى جانب الزواج التقليدي، أحد شَكْلَي "الزَّوَاج"، أو (يُشْبِهُ) 8118

Séjourné)، وهو مُستشار سياسي لرئيس الجمهورية إِمَّانْوِيل مَاكْرُون إلى حدود سنة 2021، ثم عُضْو في البرلمان الأوروبي[37].

آدم : اللّٰهُمَّ إنّ هذا مُنكر ! الشَاذُّون جِنْسِيًّا يَسُودُون العالم، وَيَتَحَكَّمُون في مَصيره ! حتّى الحَيوانات ترفض هذه التَصَرُّفات الشَاذَّة جِنْسِيًّا. حَسبنا الله ونعم الوَكِيل. وَلَا حَوْل وَلَا قُوّة إلّا بالله العَلِيّ العظيم. المِثْلِيَة أَنْزَلَت دُوَل غَربية كُبرى إلى مُسْتَوَى مُسْتَنْقَع التَفَاهَة. والبُلدان المُسلمة أو العربية ليست بَعِيدة عن هذه الانحرافات. اِنْتِشَار المِثْلِيَة في بُلدان الغرب يُثِير الْاِشْمِئْزَاز. كَيْف أَمْكَن لهذه الدُول الغَربية المُتَحَضّرَة، وَالمُتقدّمة، والقويّة، أن تَنْحَدِرَ إلى هذا الحَضِيض !

إبراهيم : لَوْ لَمْ يَكُن الأشخاص السَّائِدُون في الدُول الغَربية يُهَادِنُون، أو يُشَجّعُون، أو يُمَارِسُون، المِثْلِيَة، لَمَا اِنتشرت في هذه البُلدان.

(تَتِمَّة)117 "الاتحاد المَدَنِي". بَيْنَمَا «المُعَاشَرَة» (concubinage) هي اتحاد بسيط بحكم الأمر الواقع، وَخَالِي من أيّ وَضْع قَانوني مُعْتَرَف به. والغرض من «مِيثَاق التَضَامُن المَدَنِي pacs» هو تنظيم الحياة المُشتركة لشخصين بَالِغَيْن، من جِنْسَيْن مُختلفين، أو من نَفس الجِنْس. وَيُطلق على هؤلاء الأشخاص اسم "الشُّركاء" (partenaires, pacsé/e/s). وَيُحَدِّد «مِيثَاق التَضَامُن المَدَنِي» (PACS) الحقوق والواجبات بين هؤلاء "الشُّركاء"، فيما يتعلق بالدّعم المادّي المُتَبَادَل، وَالإِسْكَان، والإِرْث، والضَّرائب، والحقوق الاجتماعية. وَتَأَسَّس «ميثاق التضامن المدني» (PACS) في فرنسا، في عام 1999، في ظل حكومة جوسبان Jospin، بهدف «مراعاة بعض مطالب الأزواج المِثْلِيّين»، الذين يتطلّعون إلى الاعتراف الشّامل بوضعهم. وفي فرنسا، وفي عام 2022، كان هناك 244 ألف زواج تَقْلِيدِي، و209 آلاف زَواج في شكل «ميثاق تضامن مدني» (PACS). وَيُمَثِّل الزواج بين شخصين من نفس الجِنْس قرابة 3 في المِئَة من مجموع «مَوَاثِيق التضامن المدني» (PACS).

(37) https://fr.wikipedia.org/wiki/Gabriel_Attal

آدم : من المُثِير لِلْقَلَق أن يكون بعض الأشخاص السّائدين في الدُول الغَربية، أو في العالم، مِثْلِيُّون، أو ثُنَائِيّي المُمارسة الجِنْسِيَة (bisexualité). كَيْف الوُثُوق بِاسْتِقْلَالِيَة، أو بِنَزَاهَة، أو بِصِدْق، حُكَّام مِثْلِيّين ؟ الأشخاص الذين يَخضعون لِنَزَوَاتهم الجِنسية، قَد يَسْهُل التَلَاعب بهم في مجالات السياسة أو الاقتصاد.

إبراهيم : التطوّرات التاريخية التي حدثت في المُجتمعات الغربية في مَجَال مُمارسة الجِنس مُعقّدة. ويمكن أن تَتكرّر في أيّ مُجتمع آخر. وفي البداية، كان مُنْطَلَقُ الدُول الغَربية، ليس هو الرَّغْبَة في تَجاوز الأخلاق، أو في الانحلال، وإنما كان المُنطلق هو التَشَبُّث بِـ «الدّيموقراطية»، و«الدِفَاع عن حُقوق الإنسان»، وَ«صِيَانَة حُقوق الأقلّيات». وهذا طَبْعًا في إِطَار نَمَط التَفْكِير البُورْجْوَازِي، أو الرَّأْسَمَالِي. وكان بعض الفاعلين الغَربيّين المُؤَثِّرين يَوَدُّون تَعْزِيز قِيمَة «التَعَاطُف» (empathie). وهذا «التعاطق» يَعني الاعتراف بِمَشَاعِر فَرْد آخر، وَمُحاولة فَهْم عَوَاطِفِه، وَتَلَافِي اِضْطِهَاده. ومن الصّعب مُعارضة هذه المُنطلقات النَظَرِيَة. وكانت الغاية لَدَى الغَربيّين هي رَفْض اِضطهاد المِثْلِيّين. ثُمّ دافعوا عن «حُقُوق المِثْلِيّين» في الوُجُود، وفي الدراسة، وفي الشُّغْل. ثمّ تَوَسّعت حِمَايَة المِثْلِيّين إلى الدفاع عن حَقّهم في الزَوَاج فيما بينهم (pacs)، وَحَقّهم في تَبَنّي أَطْفَال، الخ. وهكذا وصلت الدُول الغربية إلى بعض السُلُوكِيَّات الجِنْسِيَة كُومِيدِيَة مَأْسَاوِيَة (tragi comique) : مِثْلِيُّون يَتَزَوَّجُون مع مِثْلِيّين، وَيَتَبَنَّوْن أَطفالًا، ويقومون بِتَرْبِيَتِهِم !

آدم : لذلك أظنّ أن الحَلّ الأحسن هو الرَّفْض الصّارم لكلّ الانحرافات الجنسية، وَقَمْعُها بِقَسَاوَة.

إبراهيم : لا يُمكن لِلْقَساوة أن تَنجح في مَجال التَعامل مع السُلُوكِيَّات الجِنْسِيَة المُخالفة لِلنَّمُوذَج الرّسمي، أو المُعتاد، أو القانوني، السّائد في المُجتمع.

آدم : ولكن لماذا ؟

إبراهيم : لأن الانحرافات الجِنسية لها أسباب، أو جُذُور، مَوْجُودة في المُجتمع. ولا يُمكن إزَالة النتائج دُون مُعالج الأسباب.

آدم : وكيف نتخلّص من الأسباب ؟

إبراهيم : لَا يَكفي أن نَغْضِب ضِدَّ المِثلية الجِنسية. يجب أيضا أن نَفهم أسبابها، وآليّاتها. وَالسَّبَب الأقوى في ظهور المِثْلِيَة هو ***أَوَّلًا*** الجِدَار الخَفِيّ الفَاصِل بين الإِنَاث والذُكُور في المُجتمع. ***وَثَانِيًا*** المَنْع الصَّارِم لِمُمَارَسة الجِنْس خارج الزَّوَاج القَانُونِي. وقد سَبَقَ أن نَاقَشْنَا هذه القضايا[38]. وَتُوجد أنواع أخرى من الأسباب الدَّقيقة، ويصعب تَنَاوُلُها هُنَا، أو التَفْصِيل فيها.

آدم : لا يا سيّدي، مِن فَضلك، لَا تُرَاوِغْنِي بهذه الحِيلة، لَدَيْنَا الوَقْت الكَافِي. خُذْ كلّ الوَقْت الذي تَحتاجه، وتَنَاوَل هذه التَفاصيل بِالدِقَّة الْلَّازِمَة، وَأَوْضِحْهَا بِالشّكل الذي تَوَدُّ.

إبراهيم : طَيّب... كُلّ تَوْضِيح يحتاج إلى وَقْت... لا يُمكننا أن نَفهم كل السُلوكيات الجِنسية المَوجودة في المُجتمع، إذا لم نُميّز بين عدّة جَوانب مَوجودة في الواقع. دَعْنَا نُحدّد كل جانب ***بِمَفْهُوم*** دَقِيق.

(38) أُنْظُر الفَصْل : "كَيْف نَتَعامل مع مُمَارَسَة الجِنْس خَارج الزَّواج ؟".

فَمِن ناحية، هُناك ***"الجَسَد الجِنْسِي الأُنْثَوِي"***[39]، وَهُناك ***"الجَسَد الجِنْسِي المُذَكَّر"***.

ومن ناحية أخرى، هناك ***"الشَّخْصِيَة الجِنْسِيَة الذُكُورِيَة"***، وهناك ***"الشَّخصية الجنسية الأُنْثَوِيَة"***.

الحَاوِيَة (le contenant) هي "الجَسَد الجِنْسِي". والمُحْتَوَى (le contenu) هو "الشَّخْصِيَة الجِنْسِيَة".

وفي الغالبية العظمى من الحالات، نجد "شخصية جنسية أنثوية" في "جَسد أُنثوي"، و"شَخصية جنسية ذَكَرِيَة" في "جَسد ذَكر". ولكن يمكننا أن نُصَادِف جميع التَركيبات المُحتملة الأخرى، حتى لَوْ ظَلَّت نَادِرَة. حيثُ نَجد :

أ) ـ شَخصية جنسية أُنثوية في جَسد ذَكر، أو شَخصية جنسية ذَكرية في جَسد أُنثوي.

ب) ـ جَسد ذَكَرِي ذُو شَخصية جنسية تَتأرجح بين الذُكُورَة وَالأُنُوثَة؛ أو جَسد أُنْثَوِي ذُو شَخصية جنسية مُتَقَلِّبَة (تَغْلُب عليها أحيانًا صِفَة الذُكُورِيَة، وفي أحيان أخرى تَغلب عليها صِفَة الأُنْثَوِيَة).

ج) ـ جَسد ذَكَرِي، أو جَسد أُنْثَوِي، بدون شَخصية جنسية (لا ذُكُورِيَة، وَلَا أُنْثَوِيَة). وفي هذه الحالة، يَكون هذا الفَرْد المَعني غَيْر مُهتم لَا بالجِنْس المُخالف، ولا بالجنس المُشابه.

د) ـ جَسد تَتواجد فيه الخَصائص الجَسدية الذُكورية والأُنْثَوِيَة (في حالة تَنَافُس)، مع غَلَبَة أحدهما على الآخر. ويمكن أن تكون الشَّخصية الجِنسية المُهيمنة في هذه الحالة إمّا ذُكُورِيَة، وإمّا أُنْثَوِيَة، وإمّا مُتَقَلِّبَة.

---

(39) لتلبية طلبات الأشخاص الذين يريدون أن يصبحوا متحولين جنسياً (trans-sexuel)، يقوم الجَرَّاحُون بِتحويل قَضِيبِهِم إلى مَهْبَل. لكن لا يَكفي وُجود عُضو جِنسي أُنثوي (مَهْبَل) لتحديد الجسد الجنسي الأنثوي. إن امتلاك المَبِيضَيْن، والرَّحِم، وملحقاتهما، أمر حاسم في تعريف الجِنْس الْأُنْثَوِي.

والخَصائص الجِنْسِيَة الجَسَدية لِلذُّكُور، أو لِلإِنَاث، تَبْقَى بشكل عام مُسْتَقِرَّة على مدى الحياة. لكن لا يَتِمُّ التَعبير عن هذه الخَصَائِص الجِنْسِيَة في جميع الأجسام بِنَفس القُوَّة. فَتَكُون هذه الخَصائص الجِنْسِيَة، حَسَب الأفراد، أَكْثَر، أو أَقَلّ، تَثْبِيتًا.

وَيَتِمُّ تَحْدِيد "الشَّخصية الجنسية" (ذَكَر أو أُنْثَى)، بشكل عام، من خلال الْإِرْث البَيُولُوجِي المَوْرُوث. وعلى خِلاف استقرار "الجَسَد الجِنْسِي"، فإن "الشَّخصية الجنسية" تكون أقل استقراراً. حيثُ يُمكن لِـ "الشَّخصية الجنسية"، في ظُرُوف مُجتمعية مُعينة، أن تَتطوّر، أو أن تَتَدَهْوَر، أو أن تَتَحَوَّر، أو أن تَنْقَلِب، أو أن تَنْعَكِس. كما يُمكن لهذه "الشَّخصية الجنسية" أن تُصبح مُتَّقِدَة، أو مُتَأَلِّقَة، أو مُتَوَهِّجَة، أو هَائِجَة، أو هَادِئَة، أو مُلَطَّفَة، أو مُشْبَعَة، أو نَائِمَة، أو مَكْبُوحَة، أو مَكْبُوتَة، أو مَجْرُوحَة، أو صَدِئَة، أو شَايِخَة، أو مُعَاقَة.

وسواءً تَعَلَّق الأَمر بِـ "الجَسد الجِنسي"، أم بِـ "الشَّخصية الجنسية"، فكلاهما مَنْتُوج مُجتمعي، وليس اِخْتِيَارًا شَخصيًّا خَالِصًا. وكلّ واحد منهما هو نتيجة لِإِرْث بَيُولُوجِي، وَلِمَسَار شَخصي تاريخي مُحَدَّد، وَلِتَراكُم ثَقافي خُصوصي.

وعادةً، عندما تسير العمليات المجتمعية بشكل صِحّي، يمكن لأي فرد أن يَستقر على شَرِيك جِنْسِي مُكَمِّل (أي من الجنس الآخر). ولكن، يحدث أن آليات المُجتمع لم تَعد تعمل بشكل صحيح، على الأقل بالنسبة لِفِئَات مُعيّنة من السُكَّان. ***وهكذا، عندما لا يَتمكّن الفَرد من الاستقرار على شَريك جنسي مُكَمِّل، وهذا لأسباب قاهرة ودائمة، قَد يَتِمُّ دَفْع هذا الفَرد إلى تَطوير حَلّ بَديل، من خلال الاستقرار على بَديل جِنْسِي يُمْكِنُه الوُصُول إليه.*** وَيُمكن أن يكون هذا البَدِيل هو الْاِسْتِمْنَاء بِاليَد، أو شَيْء مَا تُنْسَب إليه قُوَّة سِحْرية وَمُفِيدة (fétiche)، أو حَيوان أَلِيف، أو فَرْد من نَفْس الجِنس (المِثْلِيَة)،

أو أطفال (pédophilie)، وما إلى ذلك. وهذا النَهْج[40] في التَحليل، يُساعد على فَهْم بعض الظَواهر المُجتمعية مثل المِثْلِيَة الجِنسية، وَالْوَلَع الجِنسي بالأطفال، وما إلى ذلك.

آدم : فَهِمْتُك. هذه تَفَاصِيل دَقِيقَة، وأُطْرُوحَات مُفِيدَة. أَنْتَ تَعني أنّه : بِدُون التَمْيِيز بين الحَاوِيَة (أي الجَسَد الجِنسي)، والمُحْتَوَى (أي الشَّخصية الجِنسية)، وَبِدُون مُراعاة الأَوْضَاع المُجتمعية المُعَاشَة، لا يمكن فَهم مُختلف السُلُوكِيَّات الجِنسية الموجودة في المُجتمع.

إبراهيم : جَيِّد. لقد فَهِمْتَنِي.

(40) مُقْتَطَف من فصل "الجِنْس" (La sexualité)، من كتاب: Rahman Nouda, L'éthique politique, Édition 2011, 333 pages, Version 13. ويُمكن تحميله مَجَّانِيًّا من مُدَوَّنَة الكاتب: https://livreschauds.wordpress.com/2015/01/03/liste-لائحة/

22) هَل الزَّوْجَات رَاضِيَّات عن جَوْدَة مُمَارَسَة الجِنس مع أزواجهن ؟

إبراهيم : معك الحق. لكن قبل أن نختم حوارنا هذا، اسمح لي بطرح ملاحظة صغيرة، قد يجهلها الكثير من المسلمين. وهي أنه، من بين مجمل شعوب العالم، أصبحت ***الشعوب المسلمة هي الأكثر تخلّفًا في مجال جَوْدَة مُمَارَسَة الجِنس.***

آدم : ماذا تقول؟

إبراهيم : نعم! وأضيف: لِقِيّاس ظاهرة رداءة مُمَارَسَة الجنس، أتمنى أن تضيف بعض المؤسّسات العالمية المعنية، مثل "الأمم المتّحدة" (ONU)، مؤشّرًا جديدا إلى المؤشّرات التي تقيس بها مستوى "التنمية البشرية"، أو تلك التي تقيس بها مستوى سعادة المواطنين، في مختلف بلدان العالم.

آدم : آ آ آ آ ه... !؟

إبراهيم : وأقترح أن يكون هذا ***المؤشّر الجديد مُخصّصًا لِقِيّاس مَدَى رِضَى الزوجات عن مُمَارَسَة الجنس مع أزواجهن.*** ورغم صُعوبة جَمع مُعطيات حول هذا المؤشّر، فإنه يستحق أن نقيسه، وأن نعرفه. ولو خَصّصت "الأمم المتحدة" إحصائيات إلى هذا المؤشّر، فإنها قد تَجد أن الشعوب المسلمة هي الأكثر تخلفا في مجال جودة مُمَارَسَة الجنس.

آدم : أُووخْ ! أنت تُعَاوِدُ الوَخْزَ بِسَنّ رُمْحِك. كُنَّا سَنُنْهِي النقاش، فإذا بك تطرح مسألة جديدة وغريبة ! وماذا أيضا ؟ هل تريد الآن أن نناقش فنون مُمَارَسَة الجنس، أو ماذا؟

إبراهيم : لا تقلق ! حافظ على صَبرك ! فجدلية الواقع هي التي تَسوق تَفْكِيرنا إلى تَلَمُّس أشياء كثيرة ومُدهشة، وتدفعنا إلى تَناول عناصر غير مُتوقّعة في النّقاش، لكنها تبقى مُترابطة فيما بينها. وحوارنا الحالي سيكون ناقصا إذا نحن تغاضينا عن تناول عنصر مهم، يتسبّب في مشاكل مُجتمعية لا تخطر على بال.

آدم : مَشاكل لا تَخْطُر على بَال ؟ وما هو هذا العُنصر المُهم ؟

إبراهيم : هل تريد إنهاء هذا الحوار، أم تريد تَناول هذا العُنصر المُهم الذي يُؤَثِّر على قضايا كثيرة في المجتمع ؟

آدم : لاَ ، ما هو هذا العُنصر المُهم ؟

إبراهيم : هذا العنصر هو أن الشعوب المسلمة، لا تَكْبُتُ فقط الجنس، بسبب هيمنة أيديولوجية الدّين، بل إنها ***لا تُجِيدُ مُمَارَسَة الجنس (داخل الزواج)***. وعندما تَتَكَرَّر، أو تَدُوم، ***هذه الرَّدَاءَة في مجال مُمَارَسَة الجنس، تُحْدِث لدى الزَّوْجَيْن معًا شُعورًا بَاطِنِيًّا بالتَوَتُّر، أو الْاِنْزِعَاج، أو الغَمّ، أو الكَرْب، أو عدم الارتياح، أو عدم الرِّضَى عن النَّفْس***. وهذا الإحساس بالأَسَى، يُشَوِّش سلبيا على كثير من العلاقات المُجتمعية. وعلى الخُصوص، ***يُفَاقِم سُوء التَفَاهُم بين الزَّوجات والأزواج***، وبين النساء والرجال. بل ***يَجْعَل النِّسَاء تُحِسُّ بأن الرجال يُعَامِلُونَهُنَّ بِاسْتِخْفَاف، أو بِخُشُونَة، أو بِقَسَاوَة***. بل تَجعل رَدَاءَةُ مُمَارَسَة الجنس الرجالَ أنفسهم لا يقدرون على الوُصول إلى درجة الْإِشْبَاع في مجال مُمَارَسَة الجنس. فيغدو هؤلاء الرجال مَهْوُوسِين بِشَغَف البحث المُتواصل عن مُمَارَسَة الجنس. وَلَا يَقْنَعُون بِزَوْجَاتِهِم. بَلْ يَبْحَثُون بِاسْتِمْرَار عن اِمْرَأَة جَدِيد

لِتَلْبِيَة شَهَوَات غَامِضَة. لأن طريقتهم الرّديئة في مجال مُمَارَسَة الجنس تجعلهم لا يُدركون كيف يُشْبِعُون رَغَبَاتِهم الجنسية.

آدم : لاَ أفهم ما قُلْتَه...

إبراهيم : ... وفيما بعد، يجد الرجالُ أنفسَهم يَجْرُون وَرَاء الجنس، ويبحثون عنه باستمرار، دون أن يدركوا لماذا هم مَهْوُوسُون بالجنس بهذه الدَّرَجَة. ***ولا يعرفون سبب وَسْوَاس الجنس،*** هل هو جاذبية جمال الإناث، أم التَشَوُّق إلى عَاطِفَة جديدة، أم الرَّغْبَة في المُتعة، أم البحث عن المُغامرة، أم شَهْوَة الْإِثَارَة، أم الحاجة إلى إِثْبَات الذَّات، أم مُبْتَغَى تَصْرِيف هُرْمُونَات عُضْوِيَة، أم أشياء أخرى ؟

آدم : لاَ أفهم ما تقول...

إبراهيم : ... وهيمنة أيديولوجية الدّين (سواءً كان هذا الدّين هو اليهودية، أم المسيحية، أم الإسلام)، تدفع دائما نحو اِزْدِرَاء مُمَارَسَة الجِنس، أو تجاهلها، أو كُرهها، أو تحريمها، أو كَبْتِهَا، أو قَمْعِهَا. أما الشعوب التي تَتَبَنَّى العَقْلَانِيَة، فإنها تدرس مُمَارَسَة الجنس بمنهج علمي دقيق، مثلما تدرس القضايا الأخرى، وتُعَلِّم مختلف أسراره إلى الأجيال الشابّة. بينما الشعوب المسلمة تميل إلى كَبْتِ الجنس، أو تجاهله. فَغَدَت مُمَارَسَة الجنس لدى بعض المسلمين تَتَّسِمُ، على العموم، بِأَنَانِيَة المُذَكَّر، أو خُشونته، أو قَساوته، أو تَجاهله لاحتياجات شريكته الأنثى في مجال مُمَارَسَة الجنس. ***وَسُوء التَفَاهُم هذا، القائم بين الزوجات والأزواج، يُؤَثِّرُ سَلْبًا*** على مُجمل أفراد العائلة، بما فيهم الأبناء. وَيَنْعَكِس سَلْبِيًّا على تربيّتهم، وعلى نُمُوّ عُقُولهم، وعلى مستقبلهم المهني، إلى آخره. وفي مثل هذه الأحوال، ليس غريبا أن تَشْتَكِيَ بعض الجمعيات المدافعة عن حقوق النساء من انتشار ظاهرة «الاغتصاب الزَّوْجِي». وتقصد بها الحالات التي يلجأ فيها الزّوج إلى تَعْنِيف، أو إرغام زوجته على مُمَارَسَة

الجنس معه، في لحظة مُعَيَّنَة، رغم أنها لا تقبل ذلك في تلك اللَّحْظَة.

آدم : لا أفهم كلامك...

إبراهيم : ... أعطيك مثالاً. هل تَعلم أن تَصَوُّرَ النساءِ حول الكَيْفِيَة السليمة لمُمَارَسَة الجنس يختلف جذريا عن تصوّر الرجال لهذه المُمَارَسَة ؟ وَلَدَى غالبية الرجال، مُمَارَسَة الجنس تبتدئ ببداية الإيلاج (pénétration)، وتنتهي مع نهاية الإيلاج. وهذا السُّلوك يُحَوِّل مُمَارَسَة الجنس، من وجهة نظر النساء، إلى شيء ميكانيكي، أو خَشِن، أو غَرِيزِي، أو أَنَانِي، أو حَيَوَانِي، أو عَنِيف، أو مُقَزِّز. أمّا لدى النساء، فإن تصوّرهن للمُمَارَسَة السّليمة للجنس يَتَّسِعُ لكي يَشمل سُلوكيات كثيرة، ومترابطة فيما بينها. ومن أبرزها، نجد مثلاً: التقارب التمهيدي، والاحترام، والحوار الهادئ، والصّدق، واللّطافة، والمُداعبة، والتقارب، والملامسة الحنونة، والتدرّج البطيء، والقُبْلَة، والعِنَاق، والدَّلْك الخَفيف، والمَوَدَّة، والمَحَبَّة، إلى غير ذلك من التعابير، والْلَّمَسَات المُتنوّعة. وقد تَظهر هذه الأفعال، من مَنْظُور بعض الرجال، تافهة، أو سَخِيفَة، أو غير مُبرّرة، لكنها تَكْتَسِي، لدى النساء، أهمية مُعتبرة في قاموس المشاعر الإنسانية. وإذا تُوِّجَت هذه المُدَاعَبَات التَمْهِيدِيَة بالإيلاج، فسيصبح ذلك طبيعيا، ومقبولا، من طرف الزوجات. وَتُشْبِه مُمَارَسَة الجنس لُعَب الأطفال. حيث يُفترض في لاعبيها أن يَدْخُلُوهَا وهم مُفْعَمِين بالبراءة، والاستعدادية، وخفّة الرّوح، والمُرونة، والابتسامة...

آدم : ... لم أفهم ماذا تقصد...

إبراهيم : ... أَلَا تَفْهَمُنِي ؟ هَل تُفَضِّل البَقَاء في حِشْمَتِك الدّينِيَة المُصطنعة، لِكَيْ لَا تَرَى، وَلَا تَسْمَع، وَلَا تَفْهَم، وَلَا تَجْرُؤُ على التَعَامُل مع حقيقة الواقع كما هو ؟... لاَ يَا آدم، أظنّ أنك فهمتَني

جيّداً... وربّما أن عَقلك هو الذي لا يتجرّأ بَعْدُ على الاعتراف بأهمّية العناصر التي سمعتَها.

آدم : قلتُ لك لم أفهم جيّداً إلى أين تريد أن تصل بكلامك هذا.

إبراهيم : أَلَمْ تُلاحظ أن ***«الحُبَّ» لا يوجد عند المسلمين في الواقع المُعاش، وإنما يوجد فقط في الشّعر، وفي الأغاني، وفي الرّوايات، وفي الأفلام.*** أما في واقع العلاقة الجنسية، بين الزوجة والزوج، أو بين المرأة والرجل، فإن هذه العلاقة قد تُخْتَزَل في نِكَاحٍ مِيكَانِيكِي. وإذا زُرْتَ المَحاكم، فإنك سَتَسْتَغْرب من وُجود هذه الأعداد الكبيرة من النزاعات فيما بين الأزواج. خُصومات مُعَقَّدَة، وَجِدَالَات لَا مُنْتَهِيَة. ***وأسباب هذه النزاعات قد ترجع، في كثير من الحالات، إلى سُوء التَفَاهُم المَوْجُود بين الزَّوْجَة وَالزَّوْج، أو إلى خُلُوّ الزَّواج من الاحترام المُتبادل، أو من العَواطف، أو من الحُبّ.***

ألم تلاحظ أن المُسلمين هم من بين الشّعوب القليلة التي تَفْصِل بين الحُبَّ والنِّكَاح. فَيُرَكِّز مُعظم المسلمين على مُمَارَسَة النِّكَاح، ويُهْمِلُون، أو يَنْفُرُون مِن، مُمَارَسَة الحُبّ. وغالبية النساء لا تُطِقْنَ، إلاَّ مُرْغَمَات، العَيْشَ داخل زَواج خَالٍ من العَوَاطِف، أو من الحُب. وكلّما كان الزّواج خاليا من الاحترام المُتبادل، أو من المَوَدَّة، أو من الحُب، يمكن أن تَعِيش الزّوجة في هذا الزّواج في مُعَانَاة بَاطِنِيَة، أو مُحْتَشِمَة، أو مَستورة. على خلاف ذلك، نجد شُعوب أخرى كثيرة، في مختلف القارّات، تَمْزِجُ بين الجِنس والحُبّ. ألم تر مثلاً، أن اللغة الفرنسية لا تتوفّر على ما يُعادل لفظة "النِّكَاح"[41]؛ بل المُقابل للعبارة العربية «مُمَارَسَة الجنس»، في اللغة الفرنسية، ليس هو «faire du sexe»، وإنّما هو «faire l'amour». والمعني الحرفي لهذه العبارة الفرنسية (faire l'amour) هو: "مُمَارَسَة الحُبّ" ؟ والمَقْصُود من هذا المثال هو

(41) يُقال في اللغة الفرنسية العَامِّيَة : baiser, ou forniquer .

أن «مُمَارَسَة الجِنس»، في الثقافة الفرنسية، لا تَنْفَصِل عُمُومًا عن «مُمَارَسَة الحب». [وهنا أنا أُحاول توضيح فِكْرَة، ولا أَعْنِي أن الفرنسيّين هم مَلَائِكَة في مجال مُمَارَسَة الجنس]. بينما المسلمون يضعون حدّا فاصلاً بين «الحُبّ» و«النِّكَاح». ويفضّلون الثاني على الأول. وهو ما لا تَرضى به غالبية النساء...

آدم : أَيْوَا يا سِّي ابراهيم، ماذا أيضًا ؟ ... اِسمح لي من فضلك. هل سنناقش الآن كتاب "الكَامَاسُوتْرَا" (Kamasutra) القَدِيم، المَكْتُوب بين القَرنين السّادس والسّابع المِيلاديّين، الذي يَسْتَعْرِضُ فُنون مُمَارَسَة الجِنس، أو الإباحية (pornographie)، أو ماذا ؟ ... هذه الجوانب لا تدخل ضمن موضوع حوارنا. كِفَاية من فضلك.

إبراهيم : مثلما تريد. أنا أحترم مشاعرك...

آدم : شكرا على تفهّمك...

23) لُغْز الوزير الإسلامي عبد الله باها

إبراهيم : ... المهم، لقد ناقشنا بما فيه الكفاية. ويمكن أن ننهي النقاش الآن... لكن قبل ختم حوارنا، اِسمح لي بالتذكير بنقطة صغيرة. فأصارحك أنني أحسستُ، عند بداية الدّخول في حوارنا الحالي، أنك كنتَ مُحْرَجًا، أو متردّدًا، أو متضايقًا، من المشاركة في نقاش حول الفضيحة الجنسية التي جمعت بين عمر بن احماد وفاطمة النجار. وقد تفهّمتُ إحساسك هذا، واعتبرته شعورًا طبيعيا. لأننا جميعًا نتحاشى الكلامَ عن الجنس. ولأننا نحسّ بأن الحديث عن الجنس قد يجرّ إلى النّبش في شؤون شخصية، أو قد يدفع إلى تناول شؤون حميمية، أو محرجة، أو مخجلة. ولأن الجنس يقترن عادةً في ذهننا بغرائز حيوانية، إلى آخره. لكن بعد استكمال حوارنا الحالي، قُلْ لي من فضلك، هل ندمتَ على المشاركة في هذا النقاش ؟

آدم : بصراحة، كنتُ فعلاً في البداية مُتحفّظا، أو مُتضايقا. لكن بعد تعمّق الحوار، لاحظتُ أن فضيحة الدّاعِيّتين عمر وفاطمة هي حدث مُجتمعي هام، ولا تقتصر على عنصر الجنس وحده، بل تحتوي على جوانب قانونية، وفكرية، وثقافية، وفلسفية، وسيكولوجية، وسياسية، ومُجتمعية، وإنسانية. وموضوع هذه الفضائح الجنسية يستحقّ أكثر من حوار واحد.

إبراهيم : المثير هو أنه يُحتمل أن تكون في المستقبل لهذه الفضيحة الجنسية تبعات مُتعدّدة ومُفاجئة.

آدم : ماذا تقصد ؟

إبراهيم : أُوهْ... لا أقصد شيئا... إنما، في مُجتمع مُحافظ مثل المغرب، يكون فيه ضغط الخجل قويّا. لِذَا أخشى، إن لم تُقدَّم مساعدة نفسية عاجلة، إلى كل من عمر بن احماد وفاطمة النجار، أن يدفعهما تأنيب الضّمير إلى فعل سيّء، أو مؤسف، مثلما حدث في حالة الوزير الإسلامي السّابق المرحوم عبد الله بَاهَا.

آدم : لا أفهمك ! ماذا تعني؟

إبراهيم : أعني أن بعض المغاربة لا يصدّقون التَفْسِير الرّسمي الذي قال أن الوزير الإسلامي السّابق عبد الله بَاهَا مات في إطار حادثة سير عادية، نتيجةً لدهسه بشكل مفاجئ من طرف القطار[42].

آدم : أَمْ مْ مْ ... ولماذا ؟

إبراهيم : لأن السيد عبد الله بَاهَا ليس مواطنا بسيطا، وإنما هو مُهندس زراعي أُستاذ وباحث، وسيّاسي إسلامي؛ وَعُيّنَ وزير دولة في حُكُومة عبد الإله بنكيران منذ 3 يناير 2012 إلى غاية وفاته في ديسمبر 2014؛ وهو المُستشار الأوّل لِرَئِيس الحكومة: ومسؤول كبير في قيادة "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي؛ وعضو المكتب التنفيذي القِيّادي لِـ "حركة التوحيد والإصلاح" الإسلامية الأصولية؛ و"نائب رئيس مجلس النواب" المغربي؛ و"نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية" منذ سنة 2004؛ و"رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب" بين سنتي 2003 و 2006؛ و"رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب" بين 2002 و 2003. وَشَغِل مَنصب

(42) الصيغة المُتَدَاوَلَة من طرف وسائل الإعلام الرّسمية والخُصوصية، تقول: «في 7 ديسمبر 2014، تسبّب قِطَار سريع للمكتب الوطني للسكك الحديديّة في وفاة عبد الله بها، على بعد كيلومترات من بوزنيقة، عندما كان يَتَفَقَّد المكان الذي تُوفي فيه المُعارض السياسي أحمد الزيدي».

رئيس تحرير سابق لجريدتي «الإصلاح» و«الراية»، ونائب مدير نشر سابق ليومية «التجديد» الإسلامية. وله كتاب بِعُنوان «سبيل الإصلاح». وله عائلة كبيرة. فكيف نُصَدّق أن عبد الله باها مات لكونه كان يلعب، أو كان يتأمّل، وهو تَائِه، أو شَارِد، فوق السِكَّة الحديدية للقطار، في منطقة قروية، إلى أن دَهَسَه القطار ؟! فهل شخصية مرموقة من هذا المستوى لا تعرف خُطورة التواجد فوق سكّة حديدية يمرّ فوقها عشرات القطارات في كل يوم؟ وهل صوت القطار الآتي بقوّة مُرْعِبَة، وصوت بُوقِ القطار المُنَبّه، وضوؤه القوي، وزلزال الأرض الذي يحدثه القطار، هل كل هذه العناصر الهَائِلَة لَم تَكْف لِدَفْع السيد عبد الله باها إلى الخروج بسرعة من السكة الحديدة، لتلافي القطار الآتي بسرعة وبقوّة مُخِيفتين ؟ لهذه الاعتبارات، لا أصدّق أن عبد الله باها مات في حادثة سَيْر عَادِيَة، نَتِيجَةً لِدَهْسِه من طرف القطار.

آدم : طيّب. هذا موضوع بعيد نسبيا عن موضوعنا الأصلي. لكن، ماذا تَفْتَرِض، حسب تصوّرك أنت، في قضية عبد الله باها ؟

إبراهيم : بِمَا أنّ السُلُطَات المَعْنِيَة لم تُقدّم لِلمُواطنين تَفْسِيرًا مُقْنِعًا لما جَرَآ، فإننا مُجبرون على تَصَوُّر تَفْسِيرَات أُخْرَى مُحْتَمَلَة. والاحتمال الأول الممكن لتفسير موت عبد الله باها، هو أن فاعلاً مَا قتله، ثم وضعه ميّتًا فوق السكّة الحديدية، لكي يدهسه القطار فيما بعد، ولكي يُفَسِّر المُحَقِّقُون مَوت عبد الله باها بحادثة سير عاديّة على السكّة الحديدية. لكن احتمال وقوع هذا السيناريو ضعيف. لأن عبد الله باها ليس له أعداء. ولأنه من المعروف عن عبد الله باها أنه لا ينتقد أحداً، ولا يُعارض أحداً، ولا ينافس أحدا، ولا يتصارع مع أحد، وهو ذو شخصية متواضعة، أو خجولة، أو مُسْتَتِرة. والاحتمال الثاني (الممكن لتفسير موت السيد عبد الله باها) هو أنه انتحر عَبْرَ تَعريض نفسه للقطار، وذلك نتيجة لانفضاح تورّطه في فَضيحة مُعَيَّنَة. ونوع الفضيحة

القوية، والمُخجلة، التي يُحتمل أن تدفع صاحبها إلى الانتحار، ليست هي الخطأ التقني، أو الرّشوة، أو الغشّ، أو السرقة، وإنما هي نوع من الجنس المحظور، أو المنبوذ، الذي يُحطّم شرف الشخص المعني، كَانْفِضَاح مِثْلِيَّتِه. بصراحة، أنا لا أعرف مَا جَرَى في هذا الحدث الخطير، الذي يهم الشعب كلّه. ولا أتّهم أحداً. وقد أكون مخطئا إِنْ أَجْزَمْتُ في تَفْسِير هذا الحدث. ولكنني، كَكُلّ مُواطن، مِن حَقّي، ومن وَاجِبِي، أن أحاول فَهْمَ ما يَجري في بِلَادِي. هذا إذن مُجرّد تساؤل، أو تَخْمِين. حيث لا يمكن لأحد أن يمنع دماغه من أن يتساءل، أو من أن يَتَخَيَّل ما لا يَعْرِف. وأظن، في ظلّ المعطيات المتوفّرة إلى حدّ الساعة الحالية، أن هذا السيناريو هو الأكثر احتمالا. وأتمنى أن أكون مُخطئا.

عبد الله باها

آدم : ولماذا أدخلتنا في لغز موت عبد الله باها ؟

إبراهيم : لأننا نناقش الفضيحة الجنسية التي تورّط فيها الإسلاميان عمر بن احماد وفاطمة النجار، ولأنه من المُحتمل أن يكون أيضا موت الإسلامي الأصولي عبد الله باها ناتجًا عن انتحار، بسبب

فضيحة جنسية من صنف آخر. والرّابط المشترك بين هذه الحالات هو الفضائح الجنسية لدى إسلاميين أصوليين.

آدم : أَمْ مْ مْ ... لكنني أتذكّر أن وزارة الداخلية قالت آنذاك، في بيان رسمي، أن عبد الله باها مات في حادثة سير عادية، نتيجة لدهسه من طرف القطار. بل حتّى قيادة "حزب العدالة والتنمية" أصدرت، هي أيضا، آنذاك، بيانا تقول فيه نفس الشيء. أليست هذه البيانات كافية ؟

إبراهيم : الغريب هو أنه، حينما تكاثرت الأصوات على شبكة الأنترنيت، التي تُعبّر عن شكّها في الأطروحة الرسمية (القائلة بأن عبد الله باها مات في حادثة سير عادية، نتيجة لدهسه من طرف القطار)، أسرعت قيادة "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي إلى إصدار بيان، دون القيام بأي تحقيق مستقل، أو جِدّي، في الموضوع. وقالت قيادة الحزب، في بيانها هذا، أن «التّشكيكات حول طريقة موت عبد الله باها، التي انتشرت على شبكة الأنترنيت، هي خاطئة، ومرفوضة، وأن عبد الله باها مات بشكل طبيعي، نتيجة لدهسه من طرف القطار، وَتِلْكَ مَشِيـئَـةُ اللّـه». وانتهى المُشكل ! فهل يُعْقَل أن «يشاء الله» قتل عبد الله باها بهذه الطريقة الفَظِيعة ؟ ولماذا أرادت قيادة "حزب العدالة والتنمية" إغلاق ملف هذه القضية بأكبر سرعة ممكنة ؟ ولماذا لم تتحمّل قيادة "حزب العدالة والتنمية" بأن يتساءل المواطنون حول الأسباب الخفية لموت عبد الله باها ؟ ولماذا لم تطالب قيادة "حزب العدالة والتنمية" بإنجاز تحقيق مُستقل، وَمُعَمَّق، في هذا الموضوع ؟ ولماذا لم تُجب قيادة "حزب العدالة والتنمية" على التساؤلات المشروعة التي طرحها المواطنون ؟

آدم : ماذا تعني ؟ أَوْضِح فِكْرَتَك.

إبراهيم : أُوهْ... لا أعني شيئا... في الحقيقة، لغز عبد الله باها هو الذي فرض نفسه على تحليلي. وفي نفس الوقت، أنا نادم على طرح هذا اللغز. هذا موضوع مُحرج... أنا لا أريد نقاش هذا المشكل... أنا لا أريد إيلام أيّ مُواطن مهما كان... وما يؤلم غيري، يؤلمني أنا أيضًا... أنا احترم مشاعر كل المواطنين، بما فيهم الأشخاص الذين يُخالفونني في الآراء... اِسمح لي، لقد أخطأتُ. أنا أسحبُ ما قلته سابقًا عن لُغْز عبد الله باها... المهم، خَلاَصْ، لقد حان الوقت لختم هذا الحوار.

آدم : لا أفهمك. لماذا تظهر فجأةً حزينا ؟ أوضح ما عندك. أقنعني.

إبراهيم : لا أريد إقناعك... اِسمح لي، أنا أسحب ما قلته سابقًا عن عبد الله باها... أنا لا أعرف الحقيقة... تلك مُجرد تساؤلات افتراضية... أعتذر... أنا احترم كلّ المواطنين، بما فيهم الإسلاميين الأصوليين، حتّى ولو أخطأوا... وأتمنّى لهم، ولنا جميعًا، أن نُصلح أنفسنا.

آدم : كلامك لم يكن واضحا بما فيه الكفاية. وألاحظ أنك ذهبتَ بعيدا... أنت أردتَ إقناعي بتعدد الفضائح الجنسية لدي الإسلاميين الأصوليين، حيث طرحتَ فضيحة ***عمر بن احماد وفاطمة النجار***، ثم فضيحة ***الحبيب الشّوباني وسُمّيّة بن خلدون***، ثم فضيحة ***محمد الفزازي***، ثم الفضيحة المحتملة ***لِعبد الله باها***...

إبراهيم : وتوجد حالات أخرى. منها مثلاً حالة ***محمد يتيم***. وكان في السّابق أستاذ فلسفة. وهو قيادي بارز في الحزب الإسلامي الأصولي "حزب العدالة والتنمية"، وقيادي في النقابة التّابعة لهذا الحزب، والمسؤول الرّابع في قيادة "حركة التّوحيد والإصلاح". وهي حركة إسلامية دعوية. وهي أيضًا فرع التنظيم العالمي لِـ «الإخوان المسلمين»

بالمغرب. وقد اتهم الناشط الحقوقي لحسن بُوعَرْفَة[43] ***محمد يتيم*** بتورّطه في «اعتداءات جنسية» على بعض تلامذته، لمّا كان يُدرّس الفلسفة في مدينة بني ملاّل. وقال لحسن بوعرفة أنه سبق للضّابطة القضائية أن حرّرت عدّة محاضر في هذه الواقعة. لكن سُرعان مَا اتّخذت آنذاك "نِيّابة التعليم" بمدينة بني ملاّل قرار «التّنقيل التّأديبي» لِمحمد يتيم إلى منطقة أخرى. وطالب لحسن بوعرفة بالعودة إلى «أرشيف الأمن الوطني، وأرشيف نيّابة التعليم بِبَنِي ملاّل، للتّحقيق في الأمر». وانضمّ إدريس السّدراوي، رئيس "الرّابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان"، ونجاة أنوار، رئيسة جمعية "مَا تْقِيشْ وَلْدِي"، إلى لائحة الذين طالبوا وزير العدل، الإسلامي ***مصطفى الرّميد***، بفتح تحقيق قضائي نزيه في هذا الموضوع.

آدم : أُوف ... إنها قضايا مُحرجة ...

إبراهيم : هذا موضوع مُحيّر، بل مُؤسف. ولائحة تلك الفضائح الجنسية، المقترفة من طرف بعض الإسلاميين الأصوليين، يمكن أن تكون في الواقع أطول من ذلك. ويمكن مثلاً أن نضيف إليها فَضيحة الفَقِيه الشَّيْخ ***محمد الفزازي***[44] (وهو مُتَزَوّج)، الذي مارس الجنس مع مُراهقة خلال قرابة سِتَّة أشهر، بِحُجَّة الزَّواج بها عَبْرَ «زَوَاج قِرَاءَة الفَاتِحَة». ويمكن أن نُضِيف الفضيحة الغرامية المحتملة التي وقعت مؤخّرا بين البرلماني الإسلامي ***عبد الله ابْوَانُو*** (وهو متزوّج)، مع البرلمانية الإسلامية والشّابة الجميلة المُسمّاة ***اعتماد الزّاهدي*** (وهي متزوجة). وهما معًا عضوين بارزين في "حزب العدالة والتنمية"

(43) أنظر مقال محمد سليكي، تحت عنوان: «محمد يتيم في قلب فضيحة "البِيدُوفِيلْيَا"»، في جريدة "آخر ساعة"، العدد 402، بتاريخ الجمعة 31 مارس 2017، على الصفحة 1، والصفحة 3.

(44) أُنْظُر المُلحق رقم 1 في آخر هذا الكتاب.

الحاكم. وذلك كلّه تبعًا للتفاصيل التي نشرتها بعض المواقع الإلكترونية[45]. وقد لجأ هذان البرلمانيان إلى القضاء. وهما بريئان إلى أن تثبت إدانتهما. ويمكن أن نضيف إليها الفضائح الجنسية القديمة التي تكلّمت عنها الصحافة، والتي سبق أن تورّط فيها بعض فقهاء التعليم، في "الكَتَاتِيب القرآنية"، المُتّهمين بهتك أعراض أطفال. ويمكن أن نضيف إليها حالات قديمة للنساء اللّواتي تعرّضن للاغتصاب، عندما يَلْتَمِسْن علاجا لدى فقهاء دينيّين، يدّعون القدرة على شفاء الكثير من الأمراض والمُعضلات الاجتماعية. ويعمل عادةً هؤلاء «الفقهاء المُعالجين» في الأسواق الدّورية، أو المَوَاسِم، أو قرب الأضرحة. ويمكن أن نضيف إليها الفضيحة الجنسية المرتكبة في مصر من طرف «حزب النّور»، والفضيحة المرتكبة في السعودية من طرف «جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وفضائح «نِكَاح الجِهَاد» المرتكبة في سورية من طرف جنود «دَاعِشْ»، إلى آخره.

آدم : أُووخْ ... أنت ترى الجنس هنا، وهناك، وفي كل مكان، إلى آخره... وحمّلت الحركات الإسلامية الأصولية مسؤولية سلسلة من الفضائح الجنسية... وهذه الانحرافات الجنسية، لا توجد في الإسلاميين المذكورين وحدهم، وإنما توجد في مجمل شرائح المجتمع. فماذا تعني ؟

إبراهيم : ما أريد قوله، هو أني أومن بصدق، في رأيي المتواضع، أن ***أحسن طريقة لتلافي تكرار نفس الفضائح الجنسية، الموصوفة بِـ «المُحرجة»، أو «المُحيّرة»، ليس هو التَّشَفّي بهذه الفضائح ضدّ الخصوم، وليس هو تجاهلها، أو إخفاءها، أو نسيانها بسرعة، وإنما هو تعميق تحليل هذه الفضائح، رغم صفتها المُحرجة، والوُصُول إلى أكبر قدر مُمكن من الحقيقة، ولو عبر تحقيق مُستقل، أو عبر***

(45) www.ahdath.info/219300.

نَصٌّ أدبي نَقدي، كنوع من التنفيس عن المشاعر الدفينة (catharsis). وهذا الأدب النقدي المكتوب، إذا كان صريحا، ونزيها، يمكن أن يساعد القارئ، بل الأجيال المُتلاحقة، على المُرور من الحياة العادية الرّوتينية، التي تَكْبُتُ الجنس، إلى التحليل العقلاني الهادئ. وقد يساعد هذا التحليل النقدي على بلورة خلاصات تُفِيد مُجمل المُواطنين، وتساعدهم على تلافي ارتكاب أخطاء مماثلة.

آدم : كيف؟ أنت الآن تمدح نفسك، أيها الشّاطر؟ أنت أدخلتني في حوار مُحرج، وطويل، ومتشعّب، ومعقّد، حول الفضائح الجنسية، المرتكبة من طرف بعض الأفراد في الحركات الإسلامية. وهذا الحوار معك، له بداية، لكن تشعّبه اللّامتناهي يبقيه مفتوحا، وبدون نهاية... هِي، هِي، هِي، ... لاَ، لاَ،... أنا أمازحك... وبصراحة، أعترف لك أنني كنتُ فعلاً في البداية مُتردّدا، قبل دخولنا معًا في حوارنا الحالي. وَكُنْتُ أَخْشَى أن تُؤَدّيَ خِلَافاتي معك إلى خِصَامٍ مَا. وقد كُنتُ عند مدخل هذا الحوار مُتحفّظا، ولم أكن مُتَحَمّسًا للدّخول في نقاش حول فضيحة جنسية محرجة، ومؤسفة. لكنني لاحظتُ، بل اِقتنعتُ، فيما بعد، وَمَهْمَا كانت بعض الخِلَافَات الجُزْئِيَة، أنّ هذا الحوار، يَفتح آفاقا فكرية مهمة، ويحتوي على قضايا متنوّعة، ومترابطة. وهذا الحِوار مُفيد فعلاً. ويستحقّ أكثر من نقاش واحد.

24) مَتى سَتَرْقَى شُعوبنا إلى مُسْتَوَى العَقْلَانِيَّة والدِيمقراطيَّة ؟

آدم : رَغْم بعض خِلافاتنا حول بعض القَضايا الجُزئية، فَقَد اِسْتَمْتَعْتُ بِتَحَالِيلِك، وَاسْتَفَدْتُ من انْتِقَادَاتِك. وحتّى الصِرَاعَات التي تَخَلَّلَت جِدَالِنَا، كانت مَوْضُوعية، وَصِحِّيَة، وَنَافِعَة.

إبراهيم : لَقَد صَدَق الماركسيون الذين قالوا أن الصراع الطبقي يخترق كل شيء. فقد نُمَارِسُ الصِّراع السياسي، أو الصّراعَ الطبقيَ، دُون أن نَعِيَ ذلك. وَلَا أَنْكُر أنني أُعَارِضُ الحركات الإسلامية الأُصُولية التي تُصِرُّ على أَسْلَمَة المُجتمع بِالْإِكْرَاه، وعلى إِخْضَاع السِيَاسَة لِلدِّين. بَيْنَمَا مَصْلَحَة الشعب تَقْتَضِي الفَصْل بين الدِّين والسياسة، والفَصْل بين الدِّين والدَّوْلَة، مع ضَمَان حُرِّيَة العَقِيدَة، وَحُرِّيَة العِبَادَة، وَحُرِّيَة عَدَم العِبَادَة، وَعَدَم التَمْيِير بين المُواطنين على أساس التَدَيُّن أو التَعَبُّد. وَعَكْسُ ذلك، يُؤَدِّي إلى تِكْرَار الحُرُوب الْأَهْلِيَة المُدَمِّرَة التي جَرَت مثلًا في كلّ من أفغانستان، وباكستان، والعراق، وسوريا، ولبنان، والصومال، واليمن، ومصر، والجزائر، وليبيا، إلى آخره.

آدم : من زاوية المَنْهج المُستعمل، لا أرى وَجْهًا وَجِيهًا من وُجوه الاختلاف بين وسائل إثباتك، وبين الحُجَج أو التَفْسِيرَات التي قَدَّمْتُها لك. وأعتقدُ أن مَنْ حَكَمْتَ بِتَخْطِيئِهِم، لهم فَتَاوِيهِم الشَّرعية، أو بَرَاهِينُهُم، أو أَعْذَارُهُم، الخاصّة بهم. ورغم ما قَرَّرْتَ إِصْدَارَه مِن أَحْكَام

في حَقِّ مَن اِعْتَبَرْتَهُم خاطئين، فَقَد يُوجَدُ نَقْصٌ في التَعْلِيل، وَقَد يَجُوز لهم نَقْض الحُكْم الصَّادِر ضِدَّهُم.

إبراهيم : الفَرْق في المَنْهَج، يَرْجِع إلى كَوْن الإسلاميّين الأصوليّين يُعَلِّلُون آرَاءَهُم عَبْر الرجوع إلى النُصوص الإسلامية المُقَدَّسَة. بَيْنَمَا التَقَدُّمِيُّون، أو الاشتراكيّون، يُحَكِّمُون العَقْل، أو المَنطق، أو العُلُوم. وإذا خَالَفْتَ آرَاءَ المُتَدَيِّنين الأصوليّين، فَقَد يَتَّهِمُونَك بِمُخَالَفَة الإله المُقدّس، وَقَد يُحِلُّون قَتْلَك. أَمّا أنا، فإنني أُحاول (وَأُؤَكِّدُ على كلمة أُحَاوِل) استعمال المَنطق، وذلك طَبْعًا حَسب فَهْمِيَ الخاصّ، وحسب ثَقافتي الشخصية، وَهُمَا مُحَدَّدَيْن مُجتمعيًّا، وتاريخيًّا. وَقَد أُصِيب أحيانًا، وَقَدْ أُخطِئ في أحيان أخرى. لكنني لا أَعتمد على أيّ نَصّ مُقدّس، ولا على أي تُراث قديم. وهنا يَكْمُن الفرق الكَيْفِي بيني وبين خُصُومِي.

آدم : لكن لَا يَحِقُّ لِأَحَد أن يَدَّعِيَ اِحْتِكَار المَنْطِق. فَيَقُول أن منطقه الشّخصي، هو الوحيد السَّلِيم.

إبراهيم : أَكِيد. لكن خَارِج المَنْطِق، لَا يُوجَد سوى الخَطَأ، التَلْفِيق. مَثَلًا، في حالة حِوَارِنَا حول تلك الفضيحة الجنسية (المَوصُوفَة فيما سَبَق)، فإن حوارنا ليس بالضّرورة عَمَلًا عِلْمِيًّا، وَلَا قَانُونِيًّا. وَمِن المُسْتَبْعَد أن يكون أيّ حوار سياسي عِلْمِيًّا[46]. بَل هذا الحِوار (حول الجِنْس في المُجتمع) هو جِدَال أَدَبِي، أو تَفَاعُل نِضَالي، وهو أيضًا تَخَاطُب سِيَّاسِي. ومِن المَوضوعي أن يُوجد فيه قَدر مُحَدَّد مِن "الانحيّاز". ومن جهتي، حاولتُ تَوْضِيح الخَطَر المَوجُود في تِيَّار أَيْدِيُولُوجِي مُعَيَّن. ومن الموضوعي أن يكون المُحَرِّكُ في حِوَارِنَا الحالي، هو الصِّرَاع السياسي، أو الفِكْري، أو الطَّبَقِي، الدَّائِر في مُجتمعنا. وفي بعض الأحيان، يُصبح بِالْإِمْكَان أن يُعْمِيَ الغُرُور الذَّاتِي العَمِيق

(46) أُنْظُر كِتَابَيْ رحمان النوضة : Le Sociétal, et Le Politique.

بَصِيرَتَنَا النَقْدِيَة. ورغم هذا "التَحَيُّز" المُسْبَق، فقد حرص كُلّ مُتَحَاوِر مِنَّا، أَنْ يُعَلِّلَ، حَسب المُستطاع، أَحْكَامَه، ومواقفه، بِأَحْسَن مَا عنده من بَرَاهِين. ومِن المُمكن أَلَّا نَتَوَفَّقَ في بعض الأجزاء من حوارنا. خاصّة وأنّ موضوع "الجنس والدِّين"، هو مَوضوع ثَقَافِي، وَسِيّاسي، وَمُجتمعي، وَتَارِيخِي، وَمُتَجَدِّد.

آدم : تلك هي اختياراتك. وأنتَ حُرٌّ في التَعْبِير عن قَنَاعَاتِك.

إبراهيم : وفي النهاية، يمكن أن تُلَاحِظْ أنه، في الوقت الذي تُهَيّؤ فيه شعوب أخرى، تَتَّصِفُ نِسْبِيًّا بِالعَقْلَانِيَة، أو بِالديمُقْرَاطِيَة، أو بِالفَصْل بين الدِّين والسياسة، غَزْوَ الفضاء، واكتشاف معارفَ علمية دقيقة وجديدة، وابتكار تقنيات وتكنولوجيات مُبدعة، تُسَهّل حياة الإنسان، وتحقّق الرَّفَاهِيَة لِجماهير الشّعب، إلى آخره، نجد أن مُجمل المُسلمين عبر العالم، من إندونيسيا إلى مُوريطانيا، مرورا عبر العراق، وسورية، واليمن، ومصر، والجزائر، والمغرب، كانوا، وما زالوا، منذ قُرابة ألف وخمس مئة سنة، غارقين في نقاشات متخلّفة، تَدُور حول المَرأة، وَلِبَاسِهَا، والجِنس، والجِنّ، والقَدَر، والطّائفية، والفَتَاوَى، والمذاهب الدّينية، إلى آخره. فَمَتَى سَتَتَجَرَّأ شُعوبنا على الرُّقيّ إلى مَراتب شعوب العالم الأكثر عقلانيةً وديمقراطيةً ؟! ...

آدم : ... وفي الختام، لَا يَسَعُنِي سِوَى أن أشكرك على هذا النقاش...

إبراهيم : وَقَبل الختام، اِسمح لي بِطَرْح كلمة صغيرة. بدأنا حوارنا الحالي بأطروحة سياسية، ويُستحسن أن نختمه بأطروحة سياسية أخرى.

آدم : من فَضْلك، كِفَايَة من الأطروحات السياسية الكُبْرَى !

إبراهيم : اِنْتَظِر قَليلًا... الخطأ الأساسي لدى مُجمل الحركات الدّينية الأصولية (سواءً كانت يهودية، أم مسيحية، أم إسلامية)، وأينما

كانت عبر العالم، هو أنها تُريد أن تُجْبِر الإنسان على أن يكون خاضعًا، وَمُطَابِقًا، لما جاء في نصوص دينية قديمة، ومقدّسة. بينما التقدّميون يريدون أن تَكون مُجمل النصوص، سواءً كانت دينية، أم قانونية، أم غيرها، خاضعة للطّموحات التحرّرية للإنسان، ومطابقة لطبيعة الإنسان، ولمصالحه. وإن لم تَكُن النصوص الدّينية كذلك، يَحقّ لِمَن أَراد من المُواطنين أن يُعَدّلَ، أو أن يَتَجَاوَزَ، أو أن يَتَجَاهَل، تلك النُصوص. هذا هو الفرق الجوهري بين التيارات المثالية، والتيارات المادّية الجدلية[47].

آدم : لَا، كِفَايَة من فضلك.

إبراهيم : وَإِيَّاك أن تَظُنّ أننا تَطَرَّقْنا إلى مَوضوع "الجِنْس والدّين" من جميع زواياه. بل تُوجد إشكالات أخرى في هذا الموضوع، وَلَمْ تَسمح لنا المُهلة المُخصّصة لِلحوار بِالتَعَمُّقَ فيها.

آدم : لاَ، لاَ، ... كِفَاية من فضلك. كِفَاية من الأطروحات النظرية الكبيرة، والتي تَستوجب الكثير من التَأَمُّل، وَالْإِجْتِهَاد، وَالجِدَالَات، وَالتَعَب. لقد أَتْخَمْتَ دِمَاغِي بِغَزَارَة أطروحاتك السياسية الكبيرة. وأصبح عَقْلِي مُشبعًا. سَأَحْتَاج إلى وقت مُهم لِهَضْم أطروحاتك السَّابِقَة قَبل أن أستمع إلى أُطروحاتك الجديدة. لقد حان الوقت. نُوقف مؤقّتًا الحوار، ولا نُضِيف أيّ شيء آخر... أشكرك على هذا الحوار الثقافي، النقدي، والمُمْتِع. والنَقد يَنْفَع الجميع، ولا يَضَرُّ أحدًا. وإلى مناسبة أحسن !

رحمان النوضة

(47) V. I. Lénine, Matérialisme et empiriocriticisme, Œuvres, Éditions sociales, Paris, et Éditions du progrès, Moscou,1977, p.14.

(نُشر هذا الكتاب لأوّل مرّة على الإنترنيت في 13 شتنبر 2016)
(رقم آخر صِيغة مُحَيَّنَة 17).

الـمُـلْـحَـق 1
الـفَـقِـيـه الإسلامي محمد الـفِيزَازِي يَسْتَـغِـلُّ فتاةً شابّة

محمد الفِزَازِي هو فَقِيه سَلَفِي أُصُولِي مغربي، وَشَيْخ إِسْلَامِي، وَمُتَعَدِّد الزَّوْجات. وكانت بعض قنوات التلفزة العُمومية المغربية تَسْتَدْعِيه لِإِلْقَاء دُروس في الوَعْظ الدِّينِي، والْإِرْشَاد الإسلامي. وقد سَبَقَ له أن صَلَّى رَسْمِيًّا بِالمَلِك محمد السَّادِس. وَمِثْل كَثِيرٍ مِن الإسلاميّين الأصوليّين، يَغلب عليه أحيانًا جَشَع جِنسي لا يُقاوم.

وَرَغْمَ تَعَدُّد زَوْجَاتِه، عَاشَرَ الشَّيْخ السَّلَفِي محمد الفِيزَازِي فتاةً شابّة مُرَاهِقَة، اسمها حَنان الزَعْبُول، خلال سِتَّة أشهر، وَدُون عقد زواج قَانُونِي رسمي. واكتفى محمد الفيزازي، في علاقته، وَفي زَوَاجِه، بِالمُرَاهِقَة حَنان الزَعْبُول، بِإِجْرَاء «قراءة الفاتحة». واستغلّ محمد الفزازي شباب هذه الفتاة، وَجَهْلها، وَفَقْرَهَا. وانساق محمد الفزازي وراء غرائزه الجنسية، دون مُراعاة ضَوابط القانون، ولا الدِّين الإسلامي. ولما انفضح أمره، حاول التخلّص من وَرْطَتِه بكل الطُرق. حيث وصف تَارَةً الشابّة حنان الزعبول بِـ «العاهرة المُحترفة»، وقال عنها تارةً أخرى أنها «تُحاول التَشْهِير به بِإِيعَاز من طرف مُناضلي الحِرَاك الاِنْفِصَالِـي في مَنْطَقَـة الرِّيـف» (في سنة 2017).

محمد الفيزازي وحنان الزعبول.

وإذا كان كلام السيد محمّد الفزازي صحيحًا، يَسأله المُتَتَبّعُون (على "وسائل التواصل الاجتماعي") : «إن كانت المُراهقة حَنان الزعبول حَقيقةً "عاهرة" كما تَقول أنتَ، لماذا دخلتَ معها في علاقة حَمِيمِيَة، وَتَزَوَّجتَ بِهَا، ومارستَ معها الجنس خلال قُرابة سِتَّة أشهر» ؟.

ثم تراجع محمد الفيزازي عن كلامه السّابق، وأعلن أنها «زوجته على سُنَّة الله ورسوله».

وفي يوم 4 نونبر 2019، نَشر أشخاص مَجهولون على مَوْقِع "الفايسبوك" (facebook)، صُورة لِوَثِيقَة تَصْحِيح الإمضاء (document à signature légalisée)، تحت عنوان «إِلْتِزَام». وتحمل هذه الوثيقة توقيع الفَقِيه أو "الشَّيْخ" محمد الفِيزَازِي، وتوقيع فتاة قَاصِرَة (أي دُون السِنّ القانوني لِلزّواج)، إسمها "حَنَاء الزّعبول"، وتوقيع "شَاهِدَيْن" (هما ادريس، واحمد). وتقول هذه الوثيقة أن الفتاة "حنان" حَامِل في شهرها الثاني، وأن "الشيخ" محمد الفيزازي، «كان متزوجا» بهذه الفتاة منذ يوم 1 يُونْيُو 2017. ولم تُوَضّح هذه الوثيقة هل كان هذا «الزَّوَاج» المذكور مِن نَوْع «الزَّوَاج العُرْفِي»، أم «زَوَاج الفَاتِحَة»، أم غيرهما. وجاء في هذا «الالتزام» أن مَهْرَ الزَّوَاج (الصَدَاق) لهذه الفتاة قدره 5

آلاف درهم (أي قرابة 500 دولار أمريكي). وتقطن هذه الفتاة في مدينة صغيرة وفقيرة بشمال المغرب، وَتُدْعَى "القصر الكبير". ومن المعروف عن "الشَّيْخ" الفزازي أن بعض القَنَوَات التَلْفَزِيَة التّابعة لِدَوْلة المغرب كانت تَسْتَدْعِيه، وتَسْتَجْوِبُه، أو تَسْتَشِيره. وكان محمد الفزازي مَيْسُورًا، وَيَسُوقُ سِيَّارَة فَارِهَة رُبَاعِيَّة الدَّفْع. وسبق له أن تزوّج بِعِدّة زوجات. وَمِن بعد ما حَمَلَت هذا الفتاة القاصرة جَنِينًا، أراد "الشَّيْخ" الفَقِيه محمد الفزازي أن يُكَبِّلَ هذه الفتاة بِهذا «الإلتزام»، لكي لا تَلْجَأَ (هذه الفَتاة)، فيما بعد، إلى مُقَاضَاتِه أمام المَحكمة. وهكذا اِسْتَغَلَّ الفَقِيه جَهْلَ هذه الفتاة، وَانْتَهَزَ ضُعْفَ حالتها المُجتمعية.

وكانت حنان قد قالت، في رسالة مشهورة، وجّهتها إلى وسائل الإعلام، أنها تَعرّفت على محمد الفيزازي على مَوقع لِلتواصل الاجتماعي "فايسبوك". وقالت أنها في البداية لم تكن تعرفه. وبعث لها محمد الفيزازي صُوَرًا وهو يُصَلِّي بالملك محمد السادس. وبعد أسبوع من التحاور، طلب الفيزازي من حنان الزعبول أن يتزوج بها. فوافقت على طلبه، هي وأسرتها. وتم الزّواج بينهما، بِقراءة الفاتحة، في بيت أسرتها.

وبعد الفضيحة، أقدمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المَغربية على إعفاء محمد الفيزازي من إلقاء خُطبة الجُمعة بِمَسجد طارق بن زيّاد، في مدينة طنجة. حيث سقطت منه مُوَاصَفَات الْإِمَامَة[48].

والغريب هو أنه عندما تَعرّف الشيخ محمد الفيزازي (المُتعدّد الزّوجات) على الفتاة حنان زعبول، وَسِنُّهَا لم يكن يتجاوز 18 سنة، أسرع إلى السفر من مدينة طنجة إلى مدينة آسفي، حيث توجد عائلة حنان الزعبول. وطلب من عائلتها أن يتزوج بها بِـ «قراءة الفاتحة».

(48) عن جريدة "آخر ساعة"، العدد 597، ليوم 30 دجنبر 2017، الصفحة 9.

ولما تخاصمت حنان الزعلول مع محمد الفيزازي، قال عنها في وسائل التواصل الاجتماعي أنها «عاهرة»، وأنها «كانت تَرْقُص في كَابَارِي»، إلى آخره. كما لو أن المدينة الفقيرة آسفي كانت تَعُجُّ بِالكَبَارِيهَات. وكان محمد الفيزازي يهدف من خلال هذه الأقوال إلى إِثْبَات أنّ حنان الزعبول «عاهرة». لكن ما لا يُدركه الشيخ محمد الفيزازي هو التالي: 1) حتّى إذا افترضنا أن حنان الزعبول «عاهرة»، فلماذا قبل الفَقِيه الإسلامي محمد الفيزازي التزوج بها ؟ 2) وحتى إذا افترضنا أن حنان زعبول كانت «عاهرة»، فإن هذه الفتاة الشَابَّة تبقى مُواطنة، وإنسانة، وماضيها كَ «عاهرة» لا يسمح للشيخ الإسلامي محمد الفيزازي بأن يَستمتع بشبابها، وأن يُمارس معها الجنس، خلال قرابة ستة شهور، ثم يَرْمِي بها وَكَأَنّها وَرَق "كلينكس" (Kleenex) وَسِخ، دون المُبالاة بِمَصيرها المُجتمعي. وهل يَقدر مُعظم الإسلاميين الأصوليين على فهم هذه القضية من زَاوِيَة "حقوق الإنسان" ؟

وَنُشِرَ في جريدة "آخر ساعة"[49] المغربية : «خلال نهاية شهر شُتنبر 2017، انفجرت فضيحة الشيخ الإسلامي، والدّاعية الأصولي، محمد الفيزازي، المتزوّج أصلا بزوجتين، مع شابة اسمها حنان الزعبول، وكانت تبلغ من العمر 18 سنة. وتعرّف محمد الفيزازي على هذه الفتاة عبر الأنترنيت، وأغراه جمالها، وطراوة شبابها. وطلب التزوّج بها. وقالت حنان «وعدني الفيزازي أنه سيعلّمني الدّين إِنْ اِرْتَبَطْتُ به». لأن حنان كانت متعطّشة للمعرفة. ثم زار الفيزازي حنان عند عائلتها. وأقنع والدها بقبول زواجه بحنان. وَوَعَدَ الفيزازي الفتاة حنان، وعائلتها، بأنه سيبرم معها فيما بعد عقد زواج. وقال والدها أن

(49) عن مقال لِـ وليد العوني، منشور على صحيفة "آخر ساعة"، في يوم 12 أكتوبر 2017، العدد 562، الصفحة 2.

الفيزازي مارس الجنس مع حنان داخل منزل عائلتها في قرية "سَبْت كْزُولَة"، قُرْب مدينة آسَفِي، قبل إبرام عقد الزواج معها. ثم نقل الفيزازي حنان إلى طنجة. وحملت حنان من الفيزازي. وممّا يدلّ على سوء نيّة الفيزازي أنه عجّل بمعاشرة حنان ونكاحها، قبل إبرام عقد زواج قانوني معها. ثم وقعت تعقيدات بينهما. وكان كل واحد منهما يتّهم الأخر بعدة اتهامات. وفي هذه الظروف الغامضة، أخذ الفيزازي حنان إلى المستشفى، وحدث لها إجهاض الجنين. وطالبت حنان زعبول من محمد الفيزازي «أن يُوثق زواجهما، وأن يُطلّقَها فيما بعد، وأن يُمكّنها من مُستحقّاتها القانونية». واتهمت كل من حنان، وأبوها، وأخوها، الفَقِيه محمد الفيزازي بالكذب، والغدر، والتحايل، والغش. كما اتهم محمد الفيزازي حنان، ووالدها، وأخوها رشيد زعبول، بأن ادّعاءاتهم هرطقات، وأباطيل، وافتراءات. واتّهم الفيزازي حنان بِـ «مُمَارَسَة الدّعارة، والرّقص، والغناء في حانات، وبالعمل في عصابة للدّعارة والابتزاز الجنسي». وقد تدخل فقيه إسلامي سلفي اسمه حسن الكتاني في هذه القضية، ودافع عن الفيزازي، ربّما لأنه يشبهه في سُلوكيّاته.

المُلْحَـق 2
الوزير الشُوبَانِي المُتـزوّج
يَتَزوّج ثانيةً بكاتبته بـن خلدون

ما أصبح يُطلق عليه إسم "قِصّة الكُوبل الحُكومي"، أَثَارَتْ جَدلًا كبيرًا في المَغرب. حيث أن الوزير السّابق في "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي، ***الحبيب الشوباني***، عَـقَدَ قِرَانَه على زميلته ***سُمِيَة بَنْخَلْدُون***، «الوزيرة المُنتدبة السّابقة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتكوين الأطر». وذكرت وسائل إعلام مغربية، أن الحبيب الشوباني حصل على موافقة «قَضاء الأُسْرَة» بمدينة تمارة، على إِثْر طَلب الْإِذْن بالتَعَدُّد في الزّوجات، الذي تقدم به الشّوباني للزّواج بِـ سُمية بنخلدون[50]. وكانت والدة الشُّوباني، في البداية، قد رفضت الموافقة على تَزَوُّج ابنها من هذه الزوجة الثانية، حينما تقدّم الوزير الشوباني «لخطبة امرأة بنية الزواج منها».

(50) المصدر : موقع "العربية"، منشور في يوم الخميس 1 جمادي الثاني 1445 هـ، مُوافق 14 ديسمبر 2023، في مقال خديجة الفتحي، تحت عنوان "المغرب.. قصة حُبّ الوزيرين المثيرة للجدل تنتهي بالزواج".

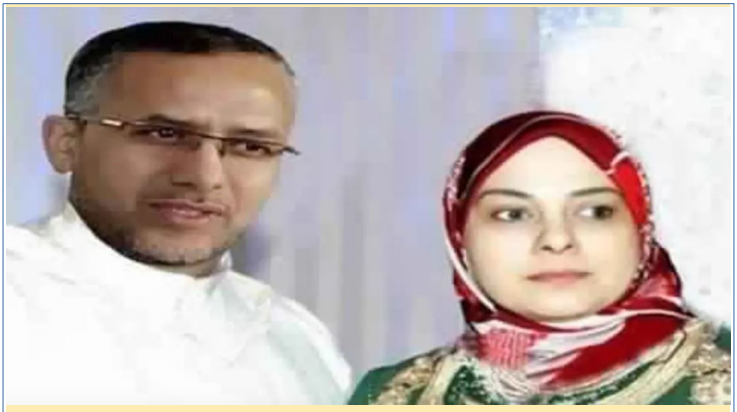

الحَبيب الشُوباني وسُميّة بن خلْدون

وأثناء تقديم الحبيب الشُوباني لهذا الطلب إلى «قَضاء الأُسْرَة»، كانت زوجته الأولى ترفض أنْ يتزوّج عليها، وأن يُدْخِلها في إطار «تَعدّد الزّوجَات». لكن «قانون الأسرة» في المغرب، وكذلك "الشريعة الإسلامية"، لا يتركان للمرأة الزَّوجة، التي ترفض تَعدّد الزوجات، سوى حلّ المُطالبة، أو القَبُول، بالطَّلَاق. ***ولا يَقبلان بأن يُؤدّي رفض الزّوجة الأولى إلى إلغاء مشروع الزّوج في عَقْد زَواج بامرأة ثانية.***

وخلّفت «قصّة الحُب» بين الوزيرين (الشُوباني وبنخلدون)، في حكومة الإسلامي ***عبد الإله بنكيران***، «صَدمة» داخل الأوساط الحكومية، وكذلك في «الرّأي العامّ» المغربي, وقال آنذاك رئيس الحكومة ***عبد الإله بَن كِيران*** أن «هذا الموضوع، أثار لَغَطًا وَإِحْرَاجًا داخل "حزب العدالة والتنمية"، رغم أنه أمر شخصي». ولم يُدرك رئيس الحكومة أن دخول وزيرين في علاقة غرامية، ثم الزواج بينهما، يتحوّل بالضّرورة من «أمر شخصي»، إلى «أمر سياسي عُمُومِي»، وَيَهُمّ كلّ المُواطنين. وقد عَبّرت بعض النساء القيّاديات في هذا "الحزب الإسلامي" عن «صَدْمَتِهِنَّ مِمَّا أقدم عليه الوزيران». الشّيء الذي يُؤَكّد وُجود غُموض لدي الإسلاميّين في قضيّة تَعدّد الزّوجات، وَيُؤكّد كذلك

وُجود خلافات فيما بينهم في مجال تَأْوِيل تَعاليم الشريعة الإسلامية في هذه القضية.

وانتقدت بعض الصّحف المغربية، وكذلك بعض المنظمات الحقوقية، والنسائية، إقدام الوزير الشوباني على دخوله في علاقة غرامية، مع زميلته في الحكومة سُميّة بنخلدون، ثم مُطالبتها بأن تُصبح زوجته الثانية. رَغْم أنهما، هما معًا، تجاوزا سِنّ 50 سنة. وقد أُضْطُرَّ الشوباني وبنخلدون إلى تقديم استقالتهما من منصبيهما في الحكومة. وبعد هذه الاستقالة، قدّم أعضاء من ***الأَمَانَة العَامَّة*** لِـ "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي «رسالةَ دَعْمٍ قويّة للوزيرين المُستقيلين من الحكومة». وقام هؤلاء الأعضاء بِتنظيم زيارة خاصّة للزّوجين المذكورين. حيث تناولوا وجبة غداء في منزل الحبيب الشوباني، ثمّ انتقلوا بعد ذلك إلى منزل سمية بنخلدون. وتضمّن هذا الوفد كلًّا من ***مُصطفى الرَّمِيد*** (وزير العدل والحريات)، ***وعبد القادر اعْمَارَة*** (وزير الطاقة والمعادن)، و***سَعد الدّين العُثماني*** (رئيس المجلس الوطني لِـ "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي)، ***وعبد الله بْوَانُو*** (رئيس الفريق البرلماني لِـ "حزب العدالة والتنمية" في مجلس النُوّاب)، ***وعبد العالي حامي الدين*** (وهو قيادي بنفس الحزب).

والصّحيفة "أخبار اليوم المغربية"، المُناصرة لِـ "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي، أَكَّدَت هي أيضًا، ولو بأسطر قليلة، خبر الزّواج بين الوزيرين المذكورين. وقبل شهر من ذلك، نشرت صحيفة "المِشْعَل" المغربية، تَفاصيل وافية عن هذه القضية. لكن الأسماء اختلطت على هذه الصحيفة. لأنها لم تكن تتصور أن الزواج سيكون بين الوزيرين الحبيب الشوباني وسمية بنخلدون، وَإِنَّمَا اِعْتَقَدَت أن الزّواج سيكون

بين ابنيهما: أيمن الشوباني ومروة بن خلدون «اللذين يتلقيان علومهما في دولة تركيا» الإسلامية، حسب الصحيفة[51].

ومن بين ما ذكرته صحيفة "أخبار اليوم المغربية"، أن الحبيب الشوباني، "وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني"، تَقدّم رسمياً، «رُفقة زوجته الأولى»، واسمها مليكة، وفي صُحبة والدته مباركة، لِخُطبة سُمية بَنخلدون، الوزيرة المنتدبة في التعليم العالي، وهي أُمّ لثلاثة أبناء من زوج سابق، اِسمه الإدريسي البوزيدي، اقترنت به حين كان عمرها 19 سنة.

والمعروف عن سُميّة بنخلدون، المُطلّقة منذ عام من زوجها السابق، أنها كانت تعمل منذ سنوات في ديوان الوزير الحبيب الشوباني، قبل تَعيينها في سنة 2013 «وزيرة مُنتدبة». وكان الوزير الشُوباني قد قام بِزيّارة رسمية إلى تُونس في سنة 2012، في إطار وَفْد حُكُومي مغربي، واصطحب معه سُميّة بنخلدون أثناء هذه الزيارة. و في الفيديو الرّسمي لهذه الزّيارة، ظهرت السيّدة بنخلدون واقفة إلى جانب الشّوباني. وكانا هما معًا يَرتبطان بِعَلاقة صداقة مع فَتيحة الشوباني، شقيقة الوزير الشُوباني.

وقد وُلِدَ السيّد الشوباني في سنة 1963، بمدينة "بُوجَعْدْ" الصغيرة، الموجودة في إقليم خريبكة، في شرق مدينة الدار البيضاء. أما الوزيرة بنخلدون، فقد وُلدت في نفس العام، بمدينة مراكش.

ولم تتحقّق رغبة الوزيرين في الزواج بِسهولة. حيث أنّ حميد شباط، الأمين العام لِـ "حزب الاستقلال"، كان من بين المُنتقدين الذين شَنُّوا هُجومًا ملحوظًا على الشوباني وبنخلدون. وأثناء كلمة

(51) المصدر : موقع "العربية"، في يوم الخميس 1 جمادي الثاني 1445 هـ، مُوافق 14 ديسمبر 2023، في مقال كمال قبيسي: تحت عُنوان : "وزير اصطحب معه زوجته وطلب الزواج من وزيرة بالمغرب".

ألقاها حميد شباط في مدينة الرَاشِيدِيَة، الواقعة في الجنوب الشرقي للمغرب، اِتَّهَم فيها الوزير الشُوباني بِـ «التَسَبُّب في تطليق الوزيرة بنخلدون»، حسب ما اِطّلع عليه موقع "العربية.نت" عبر وسائل إعلام مغربية، منها موقع "اليوم 24" الإخباري. وقال حميد شباط عن الحبيب الشوباني: «برلماني أخذ ثقة الشعب، وأصبح وزيراً في الحكومة، يقوم بتشتيت شمل أسرة، هذا لا يقبل».

وَرَدَّ بسرعة الوزيران الشوباني وبنخلدون، في موقع "فيسبوك". حيث كتبت بنخلدون إن «حميد شباط انتهك في كلمته أخلاق الإسلام، وتقاليد الشعب المغربي، وخاض في موضوع خاص، بينما المُفترض هو أن يكون (كلامه) سياسيا، وأن يَهُمّ المُواطنين». وأكّدت بنخلدون أن طَلاقها من زوجها السّابق كان «نتيجة طبيعية، بعد تعذّر استمرار الحياة الزوجية. وهذا الموضوع معروف لدى أسرتي وعائلتي، كما هو معروف لدى طَلِيقِي منذ سِنين». واعتبر الوزير الشوباني كلام حميد شباط بِمَثابة «غَزْوَة إِفِك»، وأنها «دليل على أن المنافسة في سنة انتخابية، كما يفهمها شباط، لا حدود فيها، ولا ضوابط».

وفي رسالة قال عنها المُدَوّن عبد العزيز العبدي أنّ سمية بنخلدون هي التي أرسلتها إليه، قالت بنخلدون : « شكرا، لقد أهديتني اليوم حسنات بلا حدود، و أخذت من سيئاتي بلا ميزان... أما عن زواجي على سُنّة الله و رسوله من الحبيب الشوباني، فهو نِعمة ربّانية، نحمد الله عليها نحن الإثنين، صباحا مساء، اللهم لك الحمد و الشكر، و اللهم أبعد عنّا الحسد، والمتربصين، و المشائين بالنميم»[52].

(52) عن موقع "ماروك نيوز"، في يوم 14 مارس 2019، كاتب المقال: الياس اعراب، تحت عنوان: "زواجي بالحبيب الشوباني نعمة ربانية". (https://marocnews.ma/سمية-بن-خلدون-زواجي-بالحبيب-الشوباني-ن/).

ولم يَكُن الوزير الشوباني ضِمْنَ حكومة "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي، هو الوزير الوحيد الذي تَزوّج بأكثر من امرأة واحدة. حيث أنّ "وزير العدل والحريات" المغربي ***مصطفى الرَّمِيدْ*** «مُتزوّج بامرأتين هو أيضا»، وذلك حسب ما اِقْتَبَسَته "العربية.نت" في موقع "كُودْ" الإخباري. كما أن "وزيرة التضامن والمرأة"، بَسِيمَة الحَقَّاوِي، كانت المرأة الثانية لزوجها، الأستاذ الجامعي رضوان زهرو.

خلاصة جزئية: حينما تَتَسَرّب قضايا النَزَوَات والرَّغَبَات الجنسية داخل قضايا السياسية، يَنتشر اللَّغَطُ المُبْهَم، وَتَشْتَغِل عُقول المُواطنين بِإِثَارَات القِيل والقال.

المُلحـق 3

فَضِيحَة صُوَّر الإسلامية آمنة ماء العينين في بَاريس

في قُرابة ماي 2019، أثارت "صور باريس"، للإسلامية آمنة ماء العينين، صخبًا واسعًا على شبكة الإِنْتِرْنِيت (internet). وآمنة ماء العينين هي برلمانية، وَعُضوة في الحزب الإسلامي "حزب العدالة والتنمية"، منذ طُفولتها. وقد أُنْتُخِبَت نائبة برلمانية بدائرة الحي الحسني بمدينة الدار البيضاء. وأثناء حَدَث فَضِيحَة تَدَاوُل "صُوّرها في باريس" (Paris)، على شبكة الْإِنْتِرْنِيت (internet)، كانت امرأة مُطلّقة، وحاضنة لطفلين. وتدور هذه "الصور" حول فُسْحَتِهَا في مدينة "باريس"، مع صديق لها. ومن المُحتمل جدًّا أنّه لو كانت "صور باريس" لرجل إسلامي، وليس لامرأة إسلامية، لما كانت الفضيحة على الْإِنْتِيرْنِيت بـنفس الحجم.

آمنة ماء العينين

وفي 31 ديسمبر 2019، أعاد موقع "زنقة 20" نشر تَدْوِينَة آمنة ماء العينين، حول فضيحة تَدَاوُل "صُوَرها في باريس". و في هذه التَدْوِينَة، إعترفت آمنة بِصحّة هذه الصُور، ولم تَعد تقول أنها "مُفَبْرَكَة" مثلما كانت تَدّعي سابقا[53]. واكتفت آمنة بِالتَنْدِيد بِبَعض الأشخاص (دون ذكر أسمائهم) الذين تَشَفَّوْا منها، وشكرت بعض الأشخاص اللذين سَاندوها. لكنها لم تَشْرَح الأحداث المُرافقة لهذه الصُور المُلتقطة في مدينة باريس الفرنسية. ولم تُناقش التناقض بين اِلْتِزَامِهَا الإسلامي الأُصُولِي المُحافظ، وبين سُلُوكِهَا المُتَحَرِّر في مدينة "باريس".

وكتبت آمنة أن عضوًا من حزبها (البُوقَرْعِي) قام بالتشهير بها. وطلب أعضاء آخرون من آمنة أن تَستقيل من الحزب. ولو أنّ «أمثال هؤلاء كانوا أقلية، ضمن أكثرية رائعة بأخلاقها»، حسب آمنة ماء العينين. وتألّمت آمنة من مواقف بعض أعضاء حزبها. وكتبت : «لم أكن أتصور أن يكون بعضهم بكل هذه القدرة على الإذاية، والانتقام، والشماتة، والرغبة الجامحة في الاغتيال السياسي، من داخل مَرجعية دينية مفروض أنها مرجعية إنسانية، تَحُثّ على عدم الأذى، ونبذ سوء الظّن، والقذف، والنّهش في الأعراض، وتنهى عن الشماتة، والفضيحة، والحقد...»[54].

وقد كتب البعض أنّ مشكل آمنة هو أنها تَصَوَّرَت «بدون حجاب ... أمام الطَاحُونَة الحَمراء "مُولَان رُوج"»[55] في بَاريس. ولكن المشكل،

(53) موقع "هبة بريس"، بتاريخ 20 ماي 2019، المصدر : https://ar.hibapress.com/details-151213.html .

(54) عن موقع "زنقة 20", المصدر : https://rue20.com/350601.html .

(55) محمد البودالي، على موقع "كواليس اليوم"، في 2 يناير 2020. المصدر : https://www.cawalisse.com/2559.html .

ليس هو «الإذاية، والانتقام، والشماتة، ونبذ سوء الظّن، والقذف، والنّهش في الأعراض»، مثلما كتبت آمنة. وإنما المشكل هو : لماذا هذا التناقض بين اِلْتِزَامِ آمنة ماء العينين بالإسلام الأُصُولِي المُحافظ، وبين سُلُوكِهَا المُتَحَرّر في مدينة "باريس" ؟

وفي ردّ آمنة ماء العينين على فضيحة نشر صورها الشخصية في مدينة باريس، اِكْتَفَت بِنَقْد عام للأشخاص الذين حاولوا استغلال صورها في باريس بهدف التَّقْلِيل من قِيمتها. وشكرت آمنة الأشخاص الذين ساندوها بشكل من الأشكال. لكن أمينة ماء العينين لم تَتَنَاوَل، ولو بِجُملة، واحدة المُشْكِل الحقيقي الذي أَثَارَتْه صُورها في باريس. وهذا المُشكل هو التَنَاقَض الصَّارخ بين خِطَابِهَا وَسُلُوكِهَا الإسلاميَّيْن الْأُصُولِيَّيْن المُحافظَيْن داخل المغرب، وبين سُلُوكِهَا الجَامِح (في باريس)، المُتَحَرِّر، والحَدَاثِي، والمُغْتَرِب (occidentalisé)، والغَيْر مُقَيَّد، والمُخالف لِلتَّقَالِيد الإسلامية المُحافظة. حيث أن أمينة ماء العينين تَتَكَلَّم وَتَتَصَرَّف داخل المغرب كَمُتَحَزِّبَة إِسْلَامِيَة، وَكَمُتَحَجِّبَة، وَكَمُحافِظَة، وَكَسِيَّاسِيَة وَبَرْلَمَانِيَة إِسْلَامِيَّة أُصُولِيَة أو سَلَفِيَة. بينما في باريس، تَظهر آمنة ماء العينين في صُورها (التي اعترفت بصحّتها) كَعَكْس ما سبق ذكره.

آمنة ماء العينين في باريس، أمام "الطاحونة الحمراء".

وَإِحْدى صُور آمنة ماء العينين في باريس، مأخوذة أمام "الكَابَارِي" (cabaret) المَشْهُور المُسَمَّى "الطَاحُونَة الحَمْرَاء" (Le Moulin Rouge). وهذا "الكاباري" هو نِسْبِيًّا كَعْبَة الإباحة، أو الفِسْق، أو الفُجُور، في العالم. وَأصل كلمة "كَابَارِي" عربي فَارِسِي. حيث جاء من كلمة "خَرَابَات"، أو "خَمَّارَات"[56]. ومعنى كلمة "كَابَارِي" في تَقَالِيد أَوْرُوبَّا، هو مَلْهَى، أو حَانَة، أو مَكان لتناول المشروبات الكُحُولِيَة، وكذلك لِتَنَاوُل الطّعام، وَلِمُشَاهَدَة عُرُوض إِبَاحِيَة، تظهر فيها نِسَاء شَابَّات شِبْهَ عَارِيَّات، يَرْقُصْن بِطُرُق مُثِيرَة لِلْمَشَاعِر الجِنسية.

(56) أُنظر موسوعة "فيكيبيديا" Wikipedia.

"كَبَارِي" فرنسي.

وفي صورة آمنة، المُصَوَّرَة أمام "الطَاحُونَة الحَمْرَاء"، تَنْكَشِف آمنة ماء العينين مُتَأَلِّقَة، بِابْتِسَامَة صَرِيحَة، وَعَرِيضَة، وَشَعْرُهَا مَطلوق في الهواء، وَلِبَاسُهَا حَدَاثِي خَفِيف، وَهي تَفْتَحُ فَمَهَا، وَيَدَيْهَا، وَذِرَاعَيْهَا، وَصَدْرَهَا. وَتَبْدُو آمنة ماء العينين في هذه الصّورة (بما لَا يَدع أيّ مجال لِلشَكّ) فَرِحَة جداً، وَمُنْشَرِحَة، وَسَعِيدَة بِاسْتِمْتَاعِهَا بِالحَياة، وَبِالحُرِّيَة التَامَّة، حُرِّيَة التَفْكِير، وحُرِّيَة السُلُوك. فَيُطرح فَوْرًا التساؤل التالي : إن كان هذا العالم الغَرْبِي "العِلْمَانِي" (laïc)، والذي يَفْصِلُ بين الدِّين والدّولة، وَالمُتَحَرِّر من قُيُود الْأَيْدِيُولُوجية الدِّينِيَة المُحافظة، أو المُتَزَمِّتَة، يُثِيرُ السّعادة لدى كثير من الأشخاص الإسلاميّين مثل آمنة ماء العينين، فلماذا لا نَأْخُذ منه ما هو إِيجابي، أو عَقْلَانِي، أو بَنَّاء، أو مُسَاعِد على التَحَرُّر، وعلى إِنْشِرَاح الإنسان في الحياة ؟ لماذا نستمرّ في الخُضُوع المُطلق لِتَصَوّرات دِينِيَة مُكَبِّلَة، أو خَانِقَة، أو قَامِعَة، أو مُضْطَهِدَة ؟ لماذا نَسْتَمِرُّ في تَكْبِيل أَنْفُسِنَا بِقُيُود أَيْدِيُولُوجِيَة دِينِيَة مُحافظة وَخَانِقَة ؟ لماذا نَكْبَتُ مشاعرنا، ورغباتنا ؟ لماذا نَقْمَعُ طُمُوحَاتِنَا ؟ لماذا نُعَذِبُ أنفسنا بِأنفسنا ؟ لماذا يَستمرّ هذا

التناقض بين آمنة ماء العينين في المغرب وهي مُتَحَجّبَة، وَمُحافظة، ويمينية، وَكَئِيبَة، وَعُدْوَانِيَة، من جهة أولى، ومن جهة ثانية آمنة ماء العينين في باريس وهي حُرَّة، مُبْتَسِمَة، مَبْسُوطَة، مُنْشَرِحَة، وَمُتَأَلِّقَة، وَمُتَسَامِحَة، وَدِيمُوقراطية، واجتماعية ؟ هذه هي التساؤلات التي أثارتها صُوَر آمنة ماء العينين في باريس. ولم تَجْرُؤ لَا آمنة، وَلَا حزبها، على طرح هذه الأسئلة، وَلَا على الإجابة عنها. بل اكتفت آمنة فقط بالاعتراف بصحّة هذه الصّور.

وحينما تدخّل الكاتب العام لِـ "حزب العدالة والتنمية"، وهو الانتهازي المُحترف عبد الإله بنكيران، في موضوع "صُور آمنة في باريس"، اِكْتَفَى بأن قال : «إن نزع الحجاب أمر شخصي»[57]. وهذا الجواب هو كلام مُحْتَال، أو مُخَادِع. لأن كلّ المُواطنين يعرفون أن الإسلاميّين لَا يَعْتَبِرُون «الحجاب أمرًا شخصيًّا». ولأن المُواطنون يُدركون أنّ مُجمل الأحزاب والحركات الإسلامية تَضْغَطُ بِقُوّة قَاهِرَة لكي تَكُون كل الزَوْجَات وَالبَنَات مُتَحَجّبَات، من الرَّأْس إلى القَدَمَيْن. ولأن الإسلاميّين يَفرضون على النساء أن يَكُنَّ "مُتَحَجّبَاب"، ليس فقط في اللّباس، بل أيضًا في الفِكْر، وفي السُّلُوك، وفي الطُمُوحات. ولأن عبد الإله بنكيران أراد فقط، بهذا الجواب المُضَلِّل، أن يَرُدَّ الجميل إلى آمنة ماء العينين التي دافعت عنه شخصيًا بقوّة في مؤتمر الحزب.

(57) منشور في 13 يناير 2019، على الموقع : https://aldar.ma/16343.html .

آمنة ماء العينين في البرلمان.

والسؤال المطروح أيضًا، والذي لم تُجب عنه لَا آمنة، وَلَا أمثالها من ضِمْن الإسلاميّين، هو التالي : لماذا يُـلْـقِي الإسلاميّون على النّاس خِطَابًا دِينِيًّا أُصُولِيًّا، وَسَلَفِيًّا، وَمُحافظًا، وَيَمِينِيًّا، وَمُتزمّتًا، بينما هم في حياتهم الشّخصية المَخْـفِـيَـة، يُـفـضّلون نَمَطَ العَيْش الحَدَاثِي، والمتحرّر من قُيُود هذه الْأَيْدِيُولُوجِيَة الدّيِنِيَة الأصولية ؟ لماذا لا يـعـتـرف صراحةً هؤلاء الإسلاميّين بِـتَـفْـضِيلَاتهم الشخصية المَسْتُورَة ؟ لماذا لا يكون هؤلاء الإسلاميين صادقـين، وَمُنسجين مع طُموحاتهم العميـقة ؟ لماذا يرضى الإسلاميون بالـعـيش في اِزْدِوَاجِيَّة الشَّخْصِيَة ؟ أَلَا يَتَحَوَّل هذا الخطاب الإسلامي الأصولي المُتشدّد إلى مُخَادَعَة لِلْمُواطنين المُناصرين للحركات الإسلامية ؟

الـمُـلْـحَـق 4
حَـوْل قَـضِـيَـة اِتِّـهَـام الصَّـحَـفِـي تَـوْفِـيـق بُـوعَـشْـرِين بِـتُـهَـم جِـنْـسِـيَـة

في قضية اعتقال الصحفي المعارض، توفيق بوعشرين، وهو مُدير الجريدة اليومية "أخبار اليوم"، وَمَشْهُور بِنَشْر اِفْتِتَاحِيَّات سياسية نَاقِدَة، تُحْرِج النظام السياسي القائم في المغرب. وقد أَصْدَرَت النيابة العامة، في يوم الإثنين 26 فبراير 2018، بلاغا جاء فيه: «يُعلن الوكيل العام للملك، لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، أن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، قدّمت أمامه، في يوم 26 فبراير 2018، السيد توفيق بوعشرين، الذي كان موضوعا تحت الحراسة النظرية، و بعد إجراء استنطاق هذا الأخير، بحضور دفاعه، حول الأفعال المنسوبة إليه، و المُضَمَّنَة في محضر الشرطة القضائية. تَقرر إصدار أمر بإحالته على غرفة الجنايات، في حالة اعتقال، لمحاكمته، من أجل الاشتباه في ارتكابه جنايات الاتجار في البشر، باستغلال الحاجة والضّعف، واستعمال السلطة والنفوذ لغرض الاستغلال الجنسي، عن طريق الاعتياد والتهديد بالتشهير، وارتكابه ضد شخصين مجتمعين، وهتك العرض بالعُـنف، والاغتصاب، ومحاولة الاغتصاب، المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصول 1-448، 2-448، 3-448، 485، و 486، و 114، من مجموعة القانون الجنائي، وكذلك من أجل جُنح التَحَرُّش الجنسي، وجلب واستدراج أشخاص للبغاء، من بينهم امرأة حامل، واستعمال وسائل للتصوير والتسجيل، المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصول 498، 499، 1-503، من نَفس القانون».

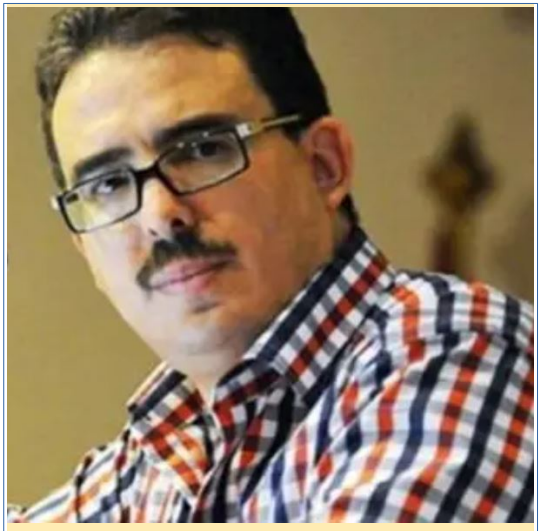

توفيق بوعشرين.

وجاءت متابعة الصحفي المُعارض توفيق بوعشرين، بموجب القانون الجنائي، وهو القانون الذي وُضِعَ تَعْدِيلُه في الأسبوع الأخير من ولاية رئيس الحكومة الإسلامي السّابق عبد الإله بنكيران. وذكر مُراقبون أن الصحفي توفيق بوعشرين كان من بين أقوى المُدافعين عن عبد الإله بنكيران. وتُعتبر جَرِيدة توفيق بوعشرين ناطقة باسم رئيس الحكومة السّابق. ومن الغريب أن يكون أول مواطن مغربي يُتابع بجريمة "الإتجار في البشر" هو توفيق بوعشرين، والذي هو مُناصر لِلْإِسْلَامِي عبد الإله بنكيران. ومن سُخرية القَدَر أن يكون المُوَقِّع على هذا القانون بِالْعَطْف هو بالضّبط عبد الإله بنكيران.

وقد تتراوح العقوبة، في الجرائم الجِنْسِيَة المذكورة سابقًا، ما بين 10 و 20 سنة سجنا، في حالات مُعَيَّنَة، حَسب الفصل 448-3 من القانون الجنائي.

وَحسب صَكِّ الاتّهام، يُشْتَبَهُ أن هذه الأفعال، التي أُتُّهِمَ بها الصحفي توفيق بوعشرين، أن أُرْتُكِبَت في حق 8 ضحايا، وقع

تَصْوِيرُهُنّ بواسطة لقطات فيديو. وَيُناهز عدد هذه الفيديوهات 50 شريطًا مُسجلا على قرص صلب. وشدّد بيان النيابة العامّة على أن المُتهم توفيق بوعشرين سَيَمْثُل أمام غرفة الجنايات بتاريخ 8 مارس لمحاكمته طبقا للقانون (عن موقع "أنفاس بريس").

وقد أصدر المكتب التنفيذي، للجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية (AMJI)، في يوم 23 فبراير 2018، البيان الصحفي التالي حول قضية الصحفي توفيق بوعشرين :

«تُدَعِّمُ الجمعية المغربية للصحافة الصحفي توفيق بوعشرين، وتدين الحكم الصّادر ضدّه. كما تُدين الجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية المحاكمة التي طالت الصحفي توفيق بوعشرين، مدير النشر بِجريدة "أخبار اليوم"، المنشورة باللغة العربية. حيث حَكمت مَحكمة الدار البيضاء مؤخرا على السيد بوعشرين بدفع تعويضات قدرها 450 ألف درهم إلى وزير الزراعة عزيز أخنوش، وإلى محمد بوسعيد وزير المالية.

وبالنسبة لـ AMJI، يهدف هذا الحكم إلى تَكْمِيم حُرّية الصحافة. لكن الصحفي بوعشرين قام فقط بإخبار الجمهور. وَتَعود بداية القضية إلى عام 2015، عندما أشار السيد بوعشرين، في مقال افتتاحي، بناء على تحقيق، إلى أن السيّدين أخنوش وبوسعيد قد سحبا، في مشروع قانون المالية لسنة 2016، صلاحيات مُفَوَّضين لصندوق التنمية القروية والجبلية، وهو عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة آنذاك، لصالح السيد أخنوش.

وتدعو الجمعية المغربية للصحافة، الدولةَ المغربيةَ إلى احترام أحكام دستور 2011 التي تكفل حرية الصحافة والتعبير، مع احترام التزاماتها الدولية في هذا المجال». إنتهى بلاغ الجمعية (AMJI).

وَنَشَرت موقع "بِي بِي سِي نْيُوزْ عربي" (BBC News arabic) :
«أصدرت محكمة مغربية حُكما بالسجن لمدة 12 عاما، على الصحفي توفيق بوعشرين، لإدانته بتهم اغتصاب، ومحاولة الاغتصاب، واعتداءات جنسية. لكن محاميّي، ومؤيدي، الصحفي، يقولون إن إدانته قامت على أدلة ملفقة، وإن للمحاكمة دوافع سياسية. بَيْنَمَا يقول مُحقّقون إن التهم مرتبطة بشكاوى العديد من الصحفيات النساء، اللائي عملن تحت رئاسته. لكن توفيق بوعشرين أَصَرَّ، طِوال الوقت، على براءته. وقال توفيق بوعشرين عن الفيديوهات التي نُشرت عبر الإنترنت، عن جرائمه المزعومة، بأنها مُفَبْرَكَة. ونظّمت "لجنة الحقيقة والعدالة في المغرب" مُظاهرة، خارج مقر البرلمان، قبيل صدور الحكم، ورفع المتظاهرون لافتات تطالب بمحاكمة عادلة للصحفي توفيق بوعشرين. وَتُعرف صحيفة "أخبار اليوم" بمقالاتها الافتتاحية، ورسومها الكارتونية، التي تَنْتَقِدُ السلطة السياسية القائمة في المغرب».

والملاحَظ عمومًا، أن النظام السياسي القائم في المغرب، بين سنوات 1970 و 1980، قَضَى على اليساريّين الثورين والماركسيّين والاشتراكيّين، عبر مُوَاجَهَتِم بِتُهَم «المَسّ بِأَمْن الدّولة»، بَيْنَمَا وَظَّفَ هذا النظام السياسي إِسْلَامِيّي "حزب العدالة والتنمية" في الحُكُومَة، ثُمّ قَضَى على سُمْعَتِهم السياسية، عَبْر تَوْجِيه تُهَم «جِنْسِيَة» إلى أَهَمّ أُطُرُهِم الحِزْبِيَة. وَتَسْتَعْمِل كثير من الدول غير الديموقراطية التُهَم الجِنْسِيَة بهدف تَصْفِيَة الحسابات مع خُصُومها السياسيّين.

الـمُـلْـحَـق 5

هَل اِتِّهَام طارق رمضان بفضائح جنسية، حقـيقة أم اِفْتِرَاء ؟

في يوم 7 يونيو 2018، قالت قناة التلفزة "فرانس 24"، أن المُفَكِّر الإسلامي طارق رمضان، «المُتابع بِتُهَم اغتصاب عدّة نساء، اعترف بمُمَارَسَة الجنس مع ثلاثة من بين هاته النساء، ليس عبر "اغتصاب"، ولكن "بالتّراضي". وسجّل المنتقدون على طارق رمضان أن هذه الممارسات الجنسية، حتّى ولو كانت "بالتّراضي"، فإنها كانت "خارج الزواج". وهو ما يتناقض مع مبادئ مُسلم يدّعي فهم الدّين الإسلامي، والدّفاع عن قواعده».

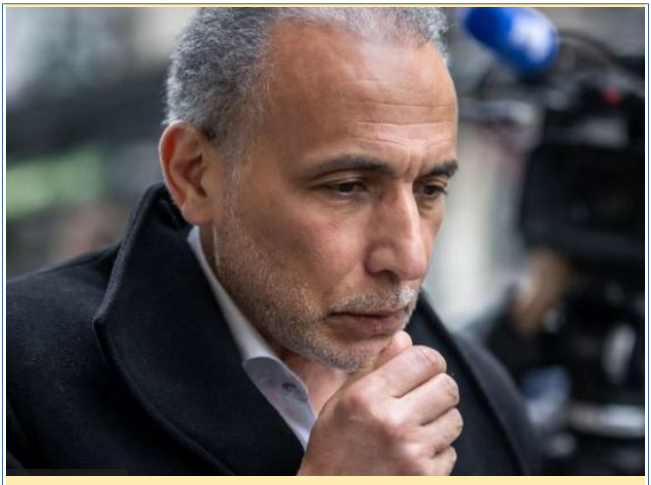

طارق رمضان.

وتجدر الإشارة إلى أن طارق رمضان كان مُثَقَّفًا بَارِزًا، وُمُؤَثِّرًا، في السّاحة السياسية الفرنسية. وكان يَنْتَقِد بِفَاعلية تَحَامُل الدّولة الفرنسية، وَوَسَائل إعلامها، ضِدّ المُهاجرين، وضدّ المُسلمين، وضدّ الإسلام. كما كان طارق رمضان ينتقد الأحزاب الأوروبية اليَمِينِيَة المُعادية للمُسلمين. وقد شَنَّت الحركة الصَّهيونية، والحركات المُعادية للمُسلمين، حملات دِعَائِيَة شَرِسَة ضدّ طارق رمضان. ومن المُحتمل أن يكون ما تَنشره وسائل الإعلام الغربية ضدّ طارق رمضان، جُزْئِيًّا أو كُلِّيًا، سواءً في فرنسا، أم في أوروبّا، مُضَخَّمًا، أو مُفْتَعَلًا، أو مُتَحَيِّزًا، أو مُلَفَّقًا. حيث من المُعتاد اِتِّهَام الخُصُوم السياسيّين بجرائم جنسية.

ونشر الموقع الإِلِكْتْرُونِي "أنفاس بريس"، بتاريخ 28 فبراير 2018 :

«ما زالت قضية الداعية الإخواني طارق رمضان، المعتقل بالسجون الفرنسية على ذِمَّة التحقيق، في قضية اغتصاب تُثِير الكثير من الجدل، خاصة بعد دخول جمعيات مدنية، وفكرية، على الخط، بالدّعوة لتنظيم حملة تضامنية مع طارق رمضان، حَفِيد حَسَن البَنَّا، مُؤسس تنظيم "الإخوان المسلمين"»[58].

وبعد نشر عريضة للتضامن مع طارق رمضان، كتب منتصر حمادة: «وَاهِمٌ من يعتقد أنه يمكن التأثير على قرار القضاء الفرنسي عبر تبني النَقد، أو الدفاع».

وَوَرَدَ في المَوْقِع الْإِلِكْتْرُونِي "لَكُمْ" المغربي[59] : تَقَدَّمَت السيدة هِنْد عِيَّارِي بشكوى في فرنسا، خلال يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017،

(58) عن الموقع الإِلِكْتْرُونِي المغربي "أنفاس بريس"، بتاريخ 28 فبراير 2018. (https://anfaspress.com/news/voir/35625-2018-02-16-12-09-08)].

(59) عن موقع "لكم" المغربي، مَنشور في 20 أكتوبر 2017، Lakome2.com /politique/international/31800/html

ضد المُـفَكّرِ الإسلامي السويسري طَارِق رَمَضَان، واتهمته بأنه «اغتصبها، واعتدى عليها جنسيًّا، ومارس عليها أعمال عنف مُتعدّدة، وتحرّش، وتهديدات». ويبلغ عُمُر طارق رمضان الخامسة والخمسين. وهو حَـفِيد حَسَن البَـنَّـا، مُؤسّـس "جماعة الإخوان المسلمين" في مصر. كما أنه أستاذ الدراسات الإسلامية المعاصرة في جامعة أوكسفورد (Oxford)، في المملكة المتحدة (UK). وخلال فترة هذا الاعتداء، كانت السيدة هند عياري سَلَفِيَة، وَمُـعْـجَـبَة بالمُحَاضِرِ طارق رمضان. وبعد الاعتداء، تحوّلت السيدة هند عياري إلى ناشطة نِسَائِيَة وَعِلْمَانِيَة. وكتبت هند عياري على صفحتها على موقع "الفَيْسْبُوكْ" : «لأسباب متعلقة بالحياء، لن أقدم تفاصيل حول ممارساته التي عانيت منها، ويكفي القول إنه استفاد كثيرا من هشاشتي». وأضافت: «تمردت بعد ذلك، وصرخت في وجهه، طالبةً منه أن يتوقّف، فَشَتَـمَنِي، وصفعني، وضربني». وقالت : إنها لم تفضح اسم المعتدي خلال أيام الحادث، بسبب «التهديدات التي وجهها إليّ».

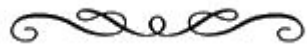

الـمُـلْحَـق 6
بِسَبَب الجِنْس، يَهْوِي دُومِينِيك اسْتْرُوسْ كَاهِن من الأَعْلَى إلى الأَسْـفَـل

دُومِينِيك اسْتْرُوسْ كَاهِن (Dominique Strauss-Kahn, DSK)، هو يهودي فرنسي، واقتصادي، وبرلماني (منذ سنة 1986)، وسياسي، وقـيّادي بارز في "الحزب الاشتراكي الفرنسي". وقد استفاد في ترقيته المُجتمعية من التضامن السرّي القائم فيما بين اليهود في فرنسا، وفي العالم الغربي. وسبق له أن تَزَوَّج وَطَلَّقَ أربعة مَرّات. وظلّ في مُجمل حياته سِيّاسيًّا اِنْتِهَازِيًّا مُسْتَتِرًا. وكان مُساعداً للسياسي جَانْ بْيير شِيفِينْمِينْتْ (Jean Pierre Chevènement)، ثمّ مُساعداً للسياسي لْيُونِيلْ جُوسْبَان (Lionel Jospin)، وهو السكرتير الأول "للحزب الاشتراكي الفرنسي". وكان يقدم له المشورة منذ عام 1981.

Dominique Strauss-Kahn en 2008.

وفي عام 1991، عيّنه الرئيس الفرنسي فْرَانْسْوَا مِيتِرَان (François Mitterand) "وزيراً للصناعة والتجارة الخارجية"، في حكومة إِدِيثْ كْرِيسُون (Editte Cresson).

وكان دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن "وزيرا للصناعة والتجارة" بين سنتي 1991 و 1993، وكان عُمْدَة لمدينة سَارْسِيل (Sarcelles) بين سنتي 1995 و 1997. وتمّ تَعْيِينُه، مرّة ثانية، "وزيراً للاقتصاد والمالية والصناعة"، في حكومة لْيُونِيلْ جُوسْبَان، بين سنتي 1997 و 1999.

وفي سنوات 1993، كان دُومينيك ستروسكاهن يتوفّر على علاقات مُباشرة مع كبار الأشخاص المِلْيَادِيرَات (milliardaires) في فرنسا، خاصّةً في إطار النادي "دائرة الصناعة" الفرنسية. وهي "دائرة" متخصصة في تَمْوِيل الدفاع عن الصناعة الفرنسية داخل "الاتحاد الأوروبي" (Union Européenne)، في عاصمته مدينة "بروكسل" (Bruxelles).

Dominique Strauss-Kahn au côté de Bertrand Delanoë et Ségolène Royal le 6 février 2007 à la halle Georges-Carpentier (Paris).

وكان دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن ضمن قيّادة "الحزب الاشتراكي الفرنسي" بين سنوات 2002 و 2007. وكان يدعو إلى تَطوير "الحزب الاشتراكي الفرنسي" نحو "الاشتراكية الديمقراطية" (sociale démocratie)، أي نحو التيّار اليَمِينِي، أو الرَّأْسْمَالِي، على غرار المُنعطف الذي اتخذته آنذاك العديد من "الأحزاب الاشتراكية" الأوروبية.

وبناء على اقتراح الرئيس الفرنسي نِيكُولَا سَارْكُوزِي (Nicolas Sarkozy)، أصبح دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن، في عام 2007، مديرا عاما لِـ "صندوق النقد الدولي" (Fond Monétaire International). وحسب قناة "أ ب س نْيُوزْ" (ABC News) الأمريكية، كان دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن، في عام 2010، يَحْصُل على أجور وَتَعْوِيضات تَبْلُغُ قيمتها 530 ألف دولار في السّنة.

وفي الانتخابات الرئاسية الفرنسية، في سنة 2012، كان دُومنيك اسْتْرُوسْ كَاهِن، وبدون مُنازع، هو المُرَشّح (نِيَّابَةً عن "الحزب الاشتراكي الفرنسي") الأكثر حَظًّا لِلْفَوْز بِمَنصب رئاسة الجمهورية الفرنسية. وحسب نتائج اِستطلاع لِلرّأي نشرته الأسبوعية الفرنسية "بَارِي مَاتْش" (Paris Match)، فإن قرابة 73% من الآراء كانت إيجابية لصالح دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن.

لكن التَغطية الإعلامية، على عدد من فضائح دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن، الجنسية، والمالية، والقانونية، قَضت بَغْتَةً على كل حظوظه في الفوز في الانتخابات الرئاسية الفرنسية (بعدما كان هو الأوفر حظًّا في كلّ فرنسا). وهكذا هَوَى دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن، على الخُصُوص بِسَبَب الجِنس، من أعلى القِمَم، إلى أَسْفَل سَافِلِين. وَانْحَدَرَ نَحْو الخَسَاسَة، أو الانحطاط.

وهكذا، في في 14 مايو 2011، أُعْتُقِلَ فجأةً دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن، في المطار الدّولي "جون إف كينيدي" (John F. Kennedy)، في

مدينة نيويورك (New York)، وذلك بِوقت قليل قبل إقلاع طائرة "الخطوط الجوية الفرنسية"، المُتَّجِهَة إلى مدينة باريس. وكانت التُّهَم المُوجّهة إليه هي «الاعتداء الجنسي»، و «العُنف الجنسي»، و «محاولة الاغتصاب»، و«الاحتجاز في جناح في فندق سوفيتيل في مانهاتن» (Hotel Sofitel Manhattan). وكانت ضَحيّة دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن هي امرأة أمريكية، ذات بَشَرَة سَوداء، خادمة وَمُنَظِّفَة في فُندق "سُوفِيتَل" (Sofitel)، واسمها هو نَافِيسَاتُو دْيَالُو (Nafissatou Diallo). ولَوْلَا العَديد من التَدَخُّلَات الخَفِيَة، والرَشوَات السِرّية، بما فيها تدخّلات جهاز المُخابرات الإسرائيلية "المُوسَاد"، والجَالِيَّات اليَهُودِيَة، كان دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن، مُهَدَّدًا بِعُقُوبة السجن لمدة تصل إلى 74 عامًا. وفي يوم 23 أغسطس 2011، قرّر القاضي مَايْكَلْ ج. أُوبُوس (Michael J. Obus) إسقاط التهم الجنائية، وذلك بدعوى أن «نَفِيساتو ديالو كَذبت على المُحققين بشأن سلسلة من المواضيع المتعلقة بماضيها الشّخصي، وبظروف الوقائع، وعلاقاتها الحالية». ولم يَقل هذا القاضي أن نَافِيساتو ادْيَالُو كذبت فيما يخص حقيقة الاعتداء الجنسي الذي تعرّضت له.

نافِيسَاتُو دْيَالُو

وقالت بِيرُوسْكَا نَاجِي (Piroska Nagy)، كاتبة دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن في "صندوق النقد الدولي"، عن رئيسها هذا، أنه «رجل عُدواني [في تعامله مع النساء]. وأخشى أن يكون لدى هذا الرجل مُشكلة قد تجعله غير مُناسب لقيادة مؤسسة تعمل تحت قيادته النساء».

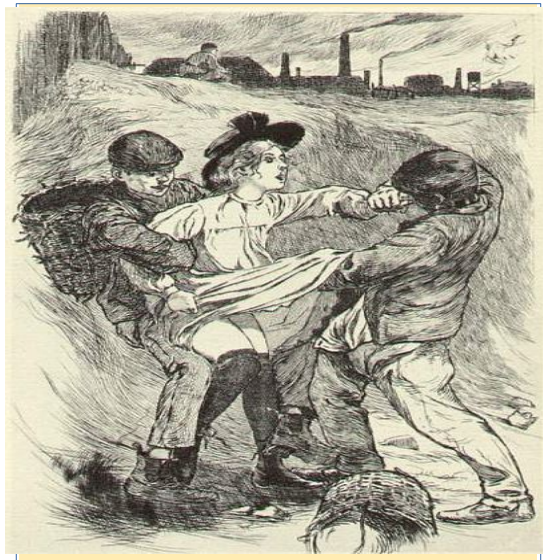

نَـقْش لمارتن فان ميل (Martin Van Maele)، في 1905 . ويُمثّل هذا النّقْش "الاعتداء الجِنْسِي" .

9

يَعنى "الاعتداء الجنسى" أىّ فعل ذى طبيعة جنسية، غير رضائى، ويتضمن لمس الأجزاء الحميمة من جسم الإنسان، دون موافقة صريحة من الضحية.

وأضافت أُورِيلِي فِيلِيبِيتِي (Aurélie Filippetti) عن دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن، أنه اِشْتَهَر بِكَونه «رجل السيّدات». ووصفته أوريلي فيليبيتي بأنه «مُغازل» بطريقة «ثَقيلة جداً، وقوية جداً».

وكتب الصحفي جَانْ كَاتْرُومِرْ (Jean Quatremer) في العام 2007 : عن دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن : «المشكلة الحقيقية الوحيدة التي يُواجهها دُومينيك ستروسكاهن، هي علاقته بالنساء. إنه مِلْحَاح لِلغاية [...]، وغالبًا ما يصل هذا الإلحاح إلى حدّ التَحَرُّش الجِنْسِي. وهذا خطأ معروف إعلاميا [عن دُومينيك الستروسكاهن، لكن لا أحد يتحدث عنه في فرنسا».

وقد وَضَعَت حادثة الاعتداء الجنسي على الخادمة نُافِيسَاتُو دْيَالُو، في فُنْدُق "سُوفِيتَلْ" بِـ مدينة نيويورك (New York)، حدّاً نهائيّا للمسيرة السياسية لِـ دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن. ثم استأنف فيما بعد أنشطته في القطاع الرّأسمالي الخاص، حيث كان يقدّم بشكل رئيسي المشورة لبعض الحكومات، بما فيها حكومة المغرب، بشأن ديونها السيادية. وكان دُومينيك اسْتْرُوسْ كَاهِن يُقيم منذ ذلك الحين في المغرب. وله العديد من العقارات، بما فيها "رِيَّاض" فخم في مدينة مراكش. ويملك منزلاً في جورج تاون (Georgetown) (واشنطن العاصمة)، وشُقَّتَيْن في باريس، إحداهما تَقع في ساحة الفُوجْ (Place des Vosges)، والأخرى في الدائرة السادسة عشرة، بالإضافة إلى مجموعات من الأعمال الفنية التي تعود إلى زَوجته آنْ سِنْكْلِير (Anne Sinclair)، والتي تُقَدّر قيمتها بعدة عشرات من ملايين اليُورُو (Euros).

دُومِينِيك اسْتْرُوسْ كَاهِن

هكذا إذن، دُمِينِيك اسْتْرُسْ كَاهِن، الزعيم اللَّامع في "الحزب الاشتراكي" الفرنسي، والخادم المُتَأَلِّق للرأسمالية العالمية، وَصَلَت قِصَّتُه إلى نهاية مُخزية. لأنّ نُقطة ضُعف دُمِينِيك اسْتْرُسْ كَاهِن هي أنّ رغباته الجنسية تَتَغَلَّب على عَقْله. وعندما أراد دُمِينِيك اسْتْرُسْ كَاهِن من المرأة السّوداء نَفِيسَاتُو دْيَالُو أن تُنَظِّف مِرحاضه، وحمامه، وسريره، وأراد أيضا أن يَستعمل هذه المرأة لِإِفْرَاغ حُوَيْصَلَتَيْه المَنَوِيَتَيْن، سَقطت فجأةً السماء على رأسه. لكن التدخّلات وَالْإِرْشَاءَات السِرِّيَة تَحَرَّكَت بِسُرعة، وحرّرته من المُتَابَعَة، ومن احتمال صُدور عُقُوبة السجن، وذلك بِحُجَّة أن الخادمة السّوداء نَفِيسَاتُو دْيَالُو أَخْطَأَت جُزْئِيًّا أثناء سَرْد بعض تَفاصيل حياتها الشّخصية الماضية، أو السابقة لحادثة الاعتداء الجنسي العنيف عليها.

وفي بِلَاد الكِيبِيك (Quebec)، في كَانَادَا (Canada)، تقول الإحصائيّات الرّسمية إنّ إمرأة واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للاعتداء الجنسي في حياتها. بينما يتعرض واحد من كل 6 رجال لاعتداء جنسي خلال حياتهم. وفي عام 2019، بلغ عدد الاعتداءات الجنسية المُبَلَّغ عنها 5722 حالة.

وفي فرنسا، في عام 2016، أظهرت النتائج الأولى لاستطلاع فِيرَاجْ (Virage) أن ما يقرب من 580 ألف امرأة، و197 ألف رجل، تتراوح أعمارهم بين 20 و 69 عامًا، يقعون ضحايا للعنف الجنسي في كل عام (بما في ذلك الاغتصاب، ومحاولة الاغتصاب، ولكن مع استبعاد حالات التَحَرُّش الجنسي، وَالتَعَرِّي). وَتَقول إمرأة واحدة من كل سبع نساء (14.5%)، ورجل واحد من كل خمسة وعشرين رجلاً (3.9%)، أنهم تعرّضوا لشكل واحد على الأقل من أشكال الاعتداء الجنسي في حياتهم (باستثناء حالات التحرّش الجنسي، وَالْاِسْتِثَارَة). وتحدث غالبية حالات العنف الجنسي في مرحلة الطفولة، أو المراهقة.

وفي القانون الفرنسي، يُعَرَّفُ «الاعتداء الجنسي» بِكَوْنِه : «كل اعتداء جنسي يُرْتَكَبُ بِالعُنْف، أو الإكراه، أو التهديد، أو المُفاجأة». وَيُعَرِّف قانون العقوبات: "الاغتصاب" بِكَوْنِه جَريمة تَتَمَيَّزُ بِفعل الإيلاج الجنسي.

[المعلومات الواردة في هذا المُلحق مأخوذة من عدّة مقالات منشورة على المَوْسُوعَة "فِيكِيبِيدْيَا" (Wikipedia)].

الـمُلحق 7

حول "الجِدَار الخَفِي الفَاصِل بَين الإِنَاث وَالذُّكُور":

كلّ نِظام مُجتمعي يَفْصِل بين الإناث والذكور، يؤدّي فيه هذا الفَصل، بِالضّرورة، إلى إغلاق الإناث داخل سجن غير مرئي. وَمَنْع الإناث من الاختلاط مع الذُكُور، يَتَسَبَّب في حِرْمَانِهِنَّ من مُناسبات، وَتَجارب، وَمَعارف مُعَيَّنَة. وقد يُسَهِّل هذا الفصل بين الإناث والذُكور مُعاملةَ الإناث كَكَائِنَات مِن الدّرجة الثانية.

وَيُقَال أنّ بِلَاد اليَابَان، هو من بين البلدان التي تسود فيها العِفَّة، والحشمة، والحياء (يَلزم التَحَقُّق من ذلك). وأدّى "الجِدار الخَفي، الفَاصِل بين الإناث والذكور"، في اليابان، إلى أضرار مُتنوّعة، أبرزها تَقليص فرص اللقاء بين الإناث والذكور.

نساء يابانيات.

وبعد انتشار ظاهرة تَكَاثُر العُزّاب في اليابان، المتأخِّرين في عقد زواجهن، تكوّنت بعض الشركات الصغيرة، تَخَصَّصَت في تنظيم رحلات مُختلطة. وتستغرق هذه الأسفار يومين أو ثلاثة أيام. وتتخلّل هذه الرَّحلات عدة أنشطة. والهدف من هذه الأنشطة هو تَكسير ذلك "الجدار الخفي الذي يفصل بين الإناث والذكور". وخلال هذه الأسفار، يُفْرَضُ على المشاركات والمشاركين الاختلاط في أكثر ما يمكن من الأنشطة. وفي حافلات السفر، يُفرض على الإناث الجلوس بجانب ذكور، بهدف الكلام والتعارف. وخلال الألعاب المتنوعة المُبرمَجَة، تَكُون الفِرَق اللاّعبة مكوّنة إجبارًا من إناث وذكور، بُغية تَقليص المسافة بينهما. وتقوم فرق مختلطة بإعداد الطعام. وأثناء الأكل، يجلس بالضرورة الإناث بجانب الذكور. إلى آخره. والغاية هي تجاوز ذلك "الجدار الخفي الفاصل بين الإناث والذكور"، وتسهيل التعارف، والتعاون، والتكامل، فيما بين الذُكور والإناث. ومعظم الصداقات التي تُعقد أثناء هذه الأسفار المُختلطة تتحوّل فيما بعد إلى زَواج قانوني.

ومعنى هذه التجربة، هو أن الرَّأْسَمَالِيَة في اليَابَان، تَضْطَرّ إلى التَدَخُّل، وَتَبْتَكِر حُلُولًا مُصطنعة، لِتَكسير ذلك الجِدَار الخَفِي، الذي أقامه المُجتمع، بشكل غير عقلاني، فيما بين الإناث والذُكُور. وَتُجْبِر الشركة المُنظّمة لتلك الأسفار زُبَنَائَهَا على فعل ما كانوا يَمْتَنِعُوا عن فعله خلال حياتهم العادية. وتحصل هذه الشركة الرَّأْسَماليةُ على أرباح مقابل هذا العمل.

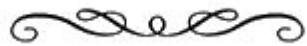

رحمان النوضة

(نُشر هذا الكتاب لأوّل مرّة على الإنترنيت في 13 شتنبر 2016) (رقم آخر صِيغة مُحَيَّنَة 17).